جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية
فرع التاريخ
تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم:

إعداد الطالب:
سمية خنوفي
يوم: 03/07/2019

الحرب الأهلية في اليمن وموقف الجامعة العربية منها (1962-1970)

لجنة المناقشة:

علي زيان	أ.مس.أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيس الجلسة
لخضر بن بوزيد	أ.مح.أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مشرفا
رضا حوحو	أ.مس.أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018_2019

قال تعالى

"لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ
عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ
وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ"

صدق الله العظيم

﴿ سبأ الآية 15﴾

الإهداء

الإهداء

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾

الهي لا يطيب الليل إلاّ بشكرك ولا يطيب النهار إلاّ بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلاّ بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلاّ برؤيتك، من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة،طلب الفردوس الأعلى وسراج الأمة المنير وشفيعها النذير...إلى نبي الرحمة ونور العالمين:

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.....

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.....إلى من علمني العطاء دون انتظار...إلى كل من أحمل اسمه بكل افتخار...أتمنى أن يديم عمرك لترى ثمار قد حان قطفها بعد طول انتظار...ستبقى كلماتك نجوم أضيء بها اليوم والغد والى الأبد: ***أبي العزيز***.

إلى ملاكي في الحياة....إلى معنى الحب والحنان والتفاني...إلى بسمة الحياة وسر الوجود...إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنينها بلسم جراحي....إلى أغلى النساء: ***أمي الحبيبة***.

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى أخواتي وإخوتي كل باسمه.

إلى من أحمل في عيوني ذكرياتهم وطفولتهم براعم المنزل.....

بحر الحياة، وفي هذه الظلمة لا يضيء إلاّ قناديل الذكريات، ذكريات الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي....إلى من تحلونا بالإخاء صديقاتي وتميزن بالوفاء والعطاء... إلى ينابيع الصدق الصافي، إلى من معهن سعدن برفقتهن في دروب الحياة الحلوة والحزينة مرت، إلى من كنا معي على طريق النجاح والخير...إلى من عرفت كيف أجدهن وعلموني أن لا أضيعهن صديقاتي: سمية إيمان وفاء عواطف نسيبة.....

إلى كل من علمني حرفا من ذهب وكلمات من ورود وعبارات من أسمى وأجلى عبارات العالم...إلى من إلى كل من ساعدني في انجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد....

إلى كل من تذكره مذكرتي، ولم تنساه ذاكرتي، فوقعوا عن قلمي سهوا.

وفي الأخير أرجو من الله تعالى أن يكون عملي المتواضع نافعا يستفيد منه الطل

شكر و عرفان

"ربي اوزعني ان اشكر نعمتك التي أنعمت عليا وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

سورة النمل: الآية 19

في البداية نحمد الله تعالى ونشكره على نعمته وحسن عونه، وأصل واسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين صلوات ربي وسلامه عليه.

عملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا يشكر الله من لم يشكر الناس".

نتقدم بالشكر والعرفان للدكتور لخضر بن يوزيد الذي كان صبور مثالا للجد والنشاط رغم انشغاله في بعض الأحيان

فهو مورد طاقة يبحث على الأمل في إتمام هذا العمل، فلم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة والثمينة حتى أخر سطر في مذكرة.

كما نتقدم بالشكر والامتنان إلى كل الأساتذة شعبة التاريخ، الذين ساعدونا سواء بفكرة أو بنصيحة أو حتى بكلمة طيبة دون استثناء.

وفي الأخير أتقدم بالشكر الخالص إلى كل من مد لنا يد العون من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا العمل وإتمام هذه المذكرة.

المقـدمة

تعد اليمن من بين أكثر أقطار الوطن العربي تعقدا وتنوعا من الناحية الإثنية، حيث ضمت مجموعات كبيرة من التكوينات المذهبية الطائفية، فشهد تاريخها السياسي والاجتماعي فترات من التعايش والصراع، هذا ما أدى إلى حدوث العديد من الانقلابات والحروب والتي عصفت باستقرارها وهزت كياناتها أولها معرفته أواسط القرن العشرين المتمثل في التحول من النظام الإمامي الزيدي إلى النظام الجمهوري عن طريق ثورة اندلعت شرارتها في 26 سبتمبر 1962 التي تعددت عوامل قيامها بين داخلية وخارجية أدت إلى وقـوع انقلاب فكان لها بالغ الأثر في ظهور عهد سياسي جديد في شبه الجزيرة العربية عامة واليمن خاصة، وفي العلاقات بين ومختلف قوى دول المنطقة إلا أنه يستقر حتى تحول صراعه من محلي داخلي إلى إقليمي دولي شـاركت فيه قوى إقليمية ودولية، مما أدى إلى تأجيجه وأطالت مدته إلى غاية عام 1970 أي ما يقارب الثماني سنوات.

على الرغم من مبادرات جامعة الدول العربية التي عملت على إنهاء الحرب وذلك من خلال محاولة التوفيق بين الأطراف المتصارعة، إلا أن معظمها كانت عبارة عن مجرد عناوين ومبادئ عامة واقتراحات جزئية لمعالجة بعض أسباب الحرب وليس كلها، الإ أنه في الأخير أوجدت اليمن لنفسها صبغة تعايش جديدة لإعادة استقراره داخل كيان واحد، ومن هنا جاء عنوان الموضوع الموسم بالعنوان التالي: الحرب الأهلية في اليمن وموقف الجامعة العربية منها 1945- 1962.

ولدراسة هذا الموضوع وجب علينا الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى ساهمت جامعة الدول العربية في إيقاف النزاع الأهلي اليمني 1962-1970 ؟

كما أن هناك مجموعة من الأسئلة الفرعية تحتاج إلى إجابة منها:

- كيف كانت أوضاع اليمن قبل 1962؟
- فيما تتمثل التحضيرات الأولية للثورة اليمنية 1962 ؟
- ما هي تطورات الحرب الأهلية اليمنية ؟
- كيف عملت التدخلات الأجنبية في توسيع دائرة الحرب ؟

ومن هنا تكونت مجموعة من الأهداف للخوض في هذا الموضوع التي حاولت حصرها فيما يلي:

- التعرف على منطقة اليمن، وجذور الصراع فيها والوقوف على مراحل تطور الحرب بالإضافة إلى الأحداث والأطراف الحقيقة فيها
- تقييم دور جامعة الدول العربية كالمنظمة إقليمية في حل النزاعات العربية.

وتكمن الأسباب التي دفعتني إلى اختيار الموضوع

- التعرف على تاريخ اليمن والتي تعتبر أحد بؤر الصراعات والنزاعات، فهي اليوم تعاني من حرب أهلية فضيعة تعود جذورها إلى ثورة 26 سبتمبر 1962م التي نتج عنها قيام حرب أهلية تزال تداعياتها قائمة لحد الساعة في اليمن.

- انعدام الدراسات العلمية المتخصصة في موضوعات اليمن عموم، وإن وجدت تكون سياسية فهي قليلة جدا.
- تسليط الضوء على أحد النماذج الخاصة بالنزاعات المحلية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في العالم العربي، والتي تزامنت مع تأسيس جامعة الدول العربية..
- المساهمة في إثراء المكتبة الجامعية، وذلك لأتاحت دراسة هذا الموضوع، باعتبار أن الدراسات العلمية المتخصصة فيه قليليه جدا، وإن وجدت تكون سياسية أكثر منها تاريخية.

ولتنظيم المادة المعرفية قمنا بتقسيم الدراسة المعنونة بالحرب الأهلية في اليمن وموقف الجامعة العربية منها 1962-1970م إلى مقدمة وأربعة فصول وكل فصل مقسم إلى عناصر وخاتمة مع تثبيت للمصادر والمراجع وفي الأخير وضعت مجموعة من الملاحق التوضيحية كما يلي:

الفصل التمهيدي جاء تحت عنوان نبذة عامة عن اليمن، تطرقنا من خلاله لمختلف الجوانب التي تتميز بها المنطقة بدء بالمعطيات الجيوسياسية والبشرية، وبعدها حاولت تسليط الضوء على أوضاع المنطقة تحت الحكم العثماني والسيطرة البريطانية على عدن.

أما الفصل الأول: الذي عنون بالحكم الملكي في اليمن وثورة 26 سبتمبر 1962 ، وضحت فيه أوضاع اليمن تحت الحكم الملكي الإمامي 1918-1962 التي مثلت المناخ الملائم لنشوء المعارضة السياسية لهذا الحكم، والذي انتهى بقيام ثورة 26 سبتمبر عام 1962 وإعلان قيام الجمهورية العربية اليمنية.

أما الفصل الثاني فخصص للصراع العسكري الجمهوري – الملكي منذ الأسبوع الأول للثورة عندما بدأ الملكيون بثورتهم المضادة وهجومهم بعد هروب الإمام البدر إلى السعودية، إلى غاية بداية بالتدخلات العربية والأجنبية التي كان لها أثر واضح في الصراع من خلال تأييد ومناصرة فريقاً على آخر بطريقة مباشرة أم غير مباشرة، الأمر الذي أدى إلى تحويل اليمن لساحة صراع جمهوري مصري- ملكي سعودي وبحلول عام 1967 ستبدأ مرحلة جديدة من الصراع الملكي – الجمهوري.

أما الفصل الثالث جاء بعنوان: موقف الجامعة العربية من الحرب الأهلية اليمنية، ثم التركيز فيه أكثر على الجانب السياسي من خلال عرض مبادرات الجامعة العربية الساعية إلى تسوية الصراع وإنهائه، إلا أن أطراف الصراع اتخذوا من هذه اللقاءات والمؤتمرات منابر تصارع بالإضافة إلى تجاهل موضوع حرب اليمن في العديد من المؤتمرات هذا من بين أسباب التي كانت وراء فشلها، ثم أنهيت الفصل بذكر بعض الأحداث السياسية التي شكلت عوامل أساسية في إنهاء الصراع منها اتفاقية الخرطوم بين مصر والسعودية في عام 1967 والتي خرج بموجبها الجيش المصري من اليمن، تم قيام انقلاب1967 على الرئيس عبد الله السلال، وفشل حصار الملكيين لصنعاء في نهاية عام 1967 وبداية عام 1968، هذه الأحداث دفعت بأطراف الصراع الداخلية والخارجية مجبرة نحو التفكير لإنهاء الصراع، حتى انتهى بهم الأمر إلى المصالحة في عام 1970 ونهاية الحرب في اليمن.

لا شك أنا طبيعة الموضوع الذي يتناول فترة حرب أهلية يمنية فرضت علينا إتباع المنهج التاريخي القائم على الوصف والتحليل والمقارنة، فالوصف من خلال تتبع أوضاع اليمن قبل الحرب وتبين نتائجها التي أدت إلى حدوت حرب أهلية، بالإضافة إلى وصف أحداث الحرب العوامل التي أسهمت في تشكيل الصراع اليمني انطلاقا من ثورة سبتمبر، بالإضافة إلى وصف بعض المعارك لكلى الطرفين، وجاء التحليل من خلال أظهار مختلف مواقف الدول بعد انتشار صدى التغير الجمهوري في اليمن وذلك من خلال إبراز ودوافع كل دولة نهاية بمواقف جامعة الدول العربية من بداية الحرب إلى نهايتها عام 1970

كما قارنت بين مختلف المساعدات الخارجية للدول من خلال الدعم العسكري والسياسي للأطراف الأجنبية في الحرب، ومراحل تطور هذه المساعدات من خلال أهم الأحداث السياسة في فترة الحرب.

ولتغطيت الموضوع استخدمت مجموعة من المصادر والمراجع المتنوعة اغلبها كتب ومذكرات الأشخاص المشاركين في أحداث الصراع منها كتاب «اليمن....ثورة ثوار» لعبد الرحيم عبد الله، وكتاب التاريخ السري للثورة اليمنية لمؤلفه عبد الله جزيلان أحمد قادة تنظيم الضباط الأحرار الذين أفادني كثيراً مجريات الثورة منذ بداية تحضيراتها إلى غاية إعلان قيام الجمهورية، أما المذكرات الشخصية منها مذكرات الشيخ سنان أبو لحوم بعنوان «اليمن حقائق ووثائق عاشتها» حيث يعتبر من أهم المصادر التي تم الاعتماد عليها في الفصل الثاني فيما يخص مجريات الحرب بحيث استفدت منه في مراحل الحرب الأهلية، وكتاب مؤتمر «خمر نصوص ووثائق» لزيد الوزير الذي هو من الشخصيات الحية التي عايشت أحداث الحرب، فاستفدت منه في المسار التاريخي لمؤتمر خمر، كذلك محمد أحمد محجوب «الديمقراطية في الميزان» استفدت منه في انعقاد مؤتمر الخرطوم وقرارات تشكيل لجنة ثلاثية والذي كان أحد أعضائها، بالإضافة إلى

كتاب كل من محمد فوزي حرب الثلاث سنوات ومحمد حسنين هيكل سنوات الغليان اللذان قدموا توضيحا لدعم العسكري المصري في حرب اليمن، أما الكتب الأجنبية المترجمة التي شارك بعض مؤلفيها في الحرب أو عايشها ومنهم الكولونيل البريطاني ديفيد إسمايلي الذي شارك في تدريب الجيش الملكي ونظم جبهات قتالهم ضح ذلك في كتابه مهمة في الجزيرة العربية اليمن ج2 والصحفي البريطاني إدجار أوبلانس الذي زار اليمن قبل الحرب وفي سنوات الحرب وألف كتاب الحرب في اليمن – دراسة في الثورة والحرب حتى 1970– الذي استفدت منه في جميع فصول المذكرة، أما كتاب تاريخ اليمن المعاصر 1917–1982 لمجموعة من مؤلفين السوفييت ترجمه محمد على بحر الذي وصف أوضاع اليمن في فترة الحكم الملكي... و وغيرها من الكتب المثبتة في قائمة البيبليوغرافيا التي كانت سند لنا طوال رحلة هذه الدراسة.

أما بخصوص الدراسات السابقة فلا شك أن موضوع الحرب الأهلية في اليمن 1962 قد سبق للباحثين التطرق إليه، ومن أبرزها شاكر محمود خضر، الحركة الوطنية في اليمن – الشطر الشمالي 1918–1962 رسالة ماجستير غير منشورة، بالإضافة إلى شاكر محمود خضر البياتي، التطورات السياسية الداخلية في اليمن 1962 – 1970، أطروحة دكتوراه غير منشورة، عبد الله فارع عبده العزعزي ثورة اليمن 1962، دراسة في الخلفية التاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، أما دراستي الحالة حاولت جمع المادة العلمية المختلفة ووضعها في إطار مذكرة ماستر.

وكأي بحث منجزا واجهتنا جملة من الصعوبات منها:

_ التعرض لمشكلة تبديل المشرف والموضوع، وطول مدة قبول الموضوع المقترح من قبل الإدارة.

– ضيق الوقت و اتساع الموضوع وتشعبه، علاوة على كونه دراسة جمعت بين التاريخ والسياسة.

– قلة المصادر والمراجع الورقية (في مكتبة الكلية أو المكاتب الخارجية) التي تتحدث عن موضوع الدراسة فأغلبها إلكترونية.

_ حداثة الموضوع وتشعب التحليلات

الفصل التمهيدي

نبذة عامة عن اليمن

أولا: المعطيات الجيوسياسية

ثانيا: المعطيات التاريخية

أولا: المعطيات الجيوسياسية:

أ- أصل التسمية:

اختلفت أراء العديد من المؤرخين حول أصل تسمية اليمن، إذ أشارت بعض الدراسات إلى أن اليمن سميت بهذا الاسم باليمن الخضراء لكثرة أشجارها وثمارها وزرعها[1] ونخليها وريبها ومراعيها[2]، أما كلمة العربية السعيدة Arubia Felix[3]، تسمية أطلقها المؤرخون الكلاسيكيون على الرقعة الجغرافية التي كانت تحتضن اليمن قبل الإسلام[4] وتعني الغنية الميسورة، كما قال ديودو الصقلي:"وتستحق لوفرة ثمارها، وما عداها من الطيوب التي تنتجها أن يطلق عليها أسم العربية السعيدة"[5].

وقد وصفت اليمن في القرآن الكريم في قوله تعالى:" لقد كان لسبإ في مساكنهم آية جنتان عن يمين وشمال كلوا من رزق ربكم واشكروا له بلدة طيبة ورب غفور".﴿ سبأ الآية 15﴾.

بينما يذكر البعض الآخر بأن تسمية تعود إلى (البلاد السعيدة) وهي أكثر أجزاء شبه الجزيرة العربية سعادة، لخيراتها الوافرة[6].

أما لفظة اليمن فجاءت من لفظ «يمينث» والتي وردت في نقوش المسند وتعني جنوبي، ووردت بلفظ لفظة (ش أ م ت) وتعني الشمال[7] مقابل (ي و ن ي ث) تعني جنوبي[8] أي الركن اليماني للكعبة المعظمة بمعنى الركن الجنوبي الذي يتجه نحو بلاد اليمن"[9].

---

[1] أبو محمد الهمداني: صفة جزيرة العرب، تحقيق محمد بن علي الأكوع، طبعة 3، مركز الدراسات والبحوث اليمني صفاء، 1983، ص 90.

[2] عبد الجواد محمد الأصمعي: العرب وأطوارهم، طبعة 2، الطبقة الجمالية، مصر، (دون سنة)، ص99.

[3] توفيق برو: تاريخ العرب القديم، طبعة 2، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1996، ص 21.

[4] مهران محمد بيومي: دراسات في تاريخ العرب القديم، دار المعرفة الجامعية، مصر-الإسكندرية، (دون سنة)، ص 97.

[5] الأدهم عبد اللطيف، حميد مطيع العواضي: بلاد اليمن في المصادر الكلاسيكية (دراسات ومختارات)، وزارة الثقافة اليمنية، 2011، ص 116.

[6] هانز هولفريتز: اليمن من الباب الخلفي، ترجمة خيري حماد، منشورات المكتب التجاري للطباعة، بيروت،1961، ص 14.

[7] إسماعيل فاروق: اللغة اليمنية القديمة، دار الكتب العلمية، اليمن، 2000، ص 229-230.

[8] بيستون أ.ق.ل وآخرون: المعجم السبئي (بالانجليزية والفرنسية ولعربية)، دار بيترز، لبنان، منشورات جامعة صنعاء 1982، ص 168.

[9] عبد الله يوسف محمد: تسمية اليمن، مجلة التاريخ والآثار، عدد (2 - 3)، أكتوبر 1993-مارس 1994، صنعاء، ص 24.

كما أطلق الفراعنة اسم البنط على البلدان الذين يفصل ينهم البحر الأحمر عند باب المندب، فبلاد البنط في جزيرة العرب فهي جنوبي الجزيرة العربية تبدأ من ساحلها الغربي حول باب المندب غربا وتمتد شرقا في داخل الجنوب العربي حيث انتشر اسم البنط حوالي سنة 1500 قبل الميلاد ومن تلك السنة يبدأ تاريخ اليمن الحقيقي[1].

كما وجدت كتابة تعود إلى عصر الملك الحميري شمريهرعش جاء فيها:"ملك سبأ ذوريدان وحضرموت ويمنيات" ولعل يمنيات من اليمن والخير لما أودع الله فيها من خير وبركة[2].

و ذكر أن الإخباريين قد أدلو في أصل تسمية اليمن، فذكروا أنها سميت بذلك لتيامن العرب إليها لأنها أيمن الأرض[3]، وقال ابن عباس:"تتفرق العرب فمنه تيامن منهم سميت اليمن"[4]، وإن اليمن اسم لولد قحطان بن الهميسع بن يمن بن ثابت بن إسماعيل[5]، وقيل أن قحطان نفسه كان يسمى "بيمن"[6]، فالعرب أول أول من سكنها من العرب الذي قال له والده قحطان أنه اليمن ولدي[7]، كما قالوا سميت اليمن يمنا؛ لأنه يمين يمين الكعبة والشام شمالا لأنها شمال الكعبة[8]، وما يستدل على ذلك الحديث النبوي قال عليه الصلاة والسلام: "الكعبة يمانية، والركن الأيمن يماني والإيمان يمان"[9]، حيث جاء بهذا الحديث وهو يومئذ في تبوك، ومكة والمدينة في جنوب تبوك، وجنوب تبوك هو يمنها[10].

---

[1] أمين عبد الله مدني: التاريخ العربي وجغرافيته، جزء 3، طبعة 2، دار القوافل للنشر والتوزيع، الرياض، 2008، ص 309.

[2] محمد الخطيب: المجتمع العربي القديم، دار علاء الدين للنشر والتوزيع، دمشق، 2005، ص 18.

[3] محمود شاكر: موسوعة الحضارات القديمة والحديثة وتاريخ الأمم، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 9.

[4] ياقوت الحموي: معجم البلدان، مجلد 3، دار صادر، بيروت 1993، ص 447.

[5] ابن الديبج عبد الرحمان أبي الغيا الشيباني الزبيدي: قرة العيون بأخبار اليمن الميمون، تحقيق: محمد بن علي الأكوع المطبعة السلفية، القاهرة، (دون سنة)، ص 30-31.

[6] عبد الله بن يوسف محمد عبد الله: أوراق تاريخ اليمن وآثاره، طبعة 2، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1990، ص 186.

[7] خليل فخري النجار: تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 64.

[8] العمري حسين عبد الإله وآخرون: في صفة بلاد اليمن عبر العصور من القرن السابع قبل الميلاد إلى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1990، ص 137.

[9] ابن مجاور: صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز، راجعه ممدوح حسن محمد مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1996، ص 82.

[10] أمين عبد الله مدني: المرجع السابق، ص 311.

ب- الموقع الجغرافي

اختلفت الآراء حول حدود اليمن الجغرافية لليمن ففيما يخص المصادر الكلاسيكية القديمة نجد الجغرافي اليوناني بطليموس كلاوديوس يقول أن حدود العربية تبدأ حوالي عشرة كيلومترات جنوب العقبة على البحر الأحمر جنوب أيلة ويمتد خط حدودها شرقا عبر صحراء النفوذ[1] حتى يصادف الخليج العربي، أما جنوبا تمتد حتى البحر العربي[2].

أما عن حدود اليمن في أقوال الجغرافيين العرب بعد الإسلام، فاختلفوا فيها، فيقول الهمداني" والبحر مطيف بها من المشرق إلى الجنوب فراجعا إلى المغرب، وينفعل بينها وبين باقي جزيرة العرب خط واحد من حدود عمان ويبرين إلى حدود ما بين اليمن واليمامة فإلى حدود الهجيرة وتثليث[3] وأنهار جرش وكتنة منحدرا في السواة"[4].

وجاء على لسان ياقوت الحموي أن اليمن:"وما خلف تثليث ومن قربها إلى صنعاء، وما والاها من بلاد حضرموت والشحر وعمان وما بينهما، وفيها التهانم والنجود، واليمن يجمع ذلك كله"[5].

الموقع الجغرافي: تقع اليمن في الجنوب الغربي من شبه الجزيرة العربية، يحدها من الشمال المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب البحر العربي وخليج عدن، ومن الشرق سلطنة عمان ومن الغرب البحر الأحمر[6]. (الملحق رقم01)

الموقع الفلكي: تمتد بين خطي عرض 12-20 شمالا قرب خط الاستواء، وبين خطي طول 41-54 شرقا من خط غرينتش[7].

---

[1] صحراء النفوذ: تقع في المنطقة الشمالية من المملكة العربية السعودية، مساحتها تقدر بـ56.320كلم² حيث تأخذ شكل مثلث قاعدته في الغرب ورأسه في الشرق. ينظر: مصطفى أحمد حسام الدين إبراهيم عثمان: المرجع السابق، ج3، 2004

[2] عبد الله يوسف محمد: المرجع السابق، ص 185.

[3] تثليث: وهو موقع في أقصى حدود اليمن الشمالية، هو القسم الأعلى وما يعرف اليوم بإسم وادي الدواسير الذي يشق الجزيرة العربية من جبال السراة في غربها إلى الربع الخالي في شرقها. ينظر: أحمد جابر عفيف، الموسوعة اليمنية طبعة2، مجلد 1 مؤسسة العفيف الثقافية، صنعاء، 2003، ص 627.

[4] أبو محمد الهمداني: المرجع السابق، ص 90.

[5] ياقوت الحموي: المرجع السابق، ص 447.

[6] محسن شهاب عباس: جغرافية التربة في اليمن، دار عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، 1992، ص91.

[7] عبد الزهر شلش العتابي: الموقع الجيوبولتيكي لليمن أهميته وانعكاساته على أوضاعها الداخلية والخارجية، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة المستنصرية، العدد 49، بغداد، 2004، ص 227.

المساحة: تبلغ مساحة اليمن 555000كلم، بكثافة 28 فرد/كلم^2، دون الربع الخالي[1]، أما مساحة الأرض 5227970كلم^2، وطول الشريط الساحلي 2000 كلم.

حدودها الدولية: الكلية 1746كلم، منها 288كلم مع دولة عمان و1458كلم مع المملكة العربية السعودية[2].

أهم المدن: "صنعاء 38383 كلم^2، عدن 6980 كلم^2، تعز 11245 كلم^2، الحديدة 13326 كلم^2، حجة 10195كلم^2، أب 56563 كلم^2، ذمار 7885 كلم^2، صعدة 28941 كلم^2، عمران 10354 كلم^2، مأرب 31428 كلم^2"[3].

أهم الجبال: أقصى إرتفاع في اليمن وهو" قمة النبي شعيب 3.760 م"[4]، بالإضافة إلى جبال أخرى منها كاديمة، صابور، نقم، برط، السرات، منار[5].

أهم الأودية: وادي مور (524كلم)، وادي سردد (240كلم)، وادي رماع (210كلم) أما مساحة حوضه (2540 كلم^2)، وادي زبيد وتقدر مساحة حوضه بـ (4500 كلم^2) أما طوله 250كلم[6].

أهم الموانئ: الحديدة، المخأ، القليف، عدن، المكلا، شقرا[7].

---

[1] الربع الخالي: وهو صحراء تتشكل في جنوبي شبه الجزيرة العربية، سميت قديما بمغازة صيهدة، تقدر مساحتها بـ: 640.000 كلم^2، من أوسع المساحات الرملية في العالم، تمتد مرتفعاتها الغربية في الغرب حتى مرتفعات عمان في الشرق ومن هضبة نجد في الشمال إلى مرتفعات حضرموت في الجنوب. ينظر. توفيق برو: المرجع السابق، ص 25.

[2] كمال مويس شربل: الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، دار الجيل، بيروت، 1998، ص 636.

[3] عوض إبراهيم عبد الرحمان الحفيان: الجغرافيا العامة للجمهورية اليمنية، سلسلة إصدارات جامعة صنعاء، رقم 8، صنعاء 2004، ص 275-276.

[4] فتحي محمد أبو عيانة: دراسات في جغرافية شبه الجزيرة العربية، دار المعارف الجامعية، مصر، 1994، ص 141.

[5] علي مولا: الموسوعة العربية الميسرة، المكتبة العصرية، بيروت، (دون سنة)، ص 3652.

[6] حسين بن علي الوليسي: اليمن الكبرى-كتاب جغرافي في جيولوجي تاريخي-، جزء1 ، طبعة 2، مكتبة الإرشاد، اليمن صنعاء، 1991، ص 150.

[7] أحمد حسن شرف الدين: اليمن عبر التاريخ دراسة جغرافية تاريخية سياسية شاملة، طبعة 2، مطبعة السنة، صنعاء 1964، ص 12.

الجزر: جزيرة سقطرى[1]، جزيرة كمران، جزيرة حنيش، جزيرة بريع[2]، جزيرة البريم، جزيرة زقر[3]

أما طبيعة تضاريس سطح اليمن فتتكون من عدة أقاليم تضاريسية هي: إقليم السهول الساحلية إقليم المرتفعات الغربية، وإقليم الهضاب الشرقية أو ما يعرف بهضبة حضرموت وإقليم الربع الخالي[4].

النبات: يتنوع الغطاء النباتي في اليمن حسب الأقاليم المناخية ومن أهم نباتاتها المنجروف، أما أشجارها فهي الطلع، التين، النخيل، والدوم والطلع، السمر، التمر الهندي، الأراك وأشجار الصبار والسدر، بالإضافة إلى بعض الحشائش منها السافانا، العشرب، بالإضافة إلى حشائش تشبه الإستبس[5].

تشكل المساحة القابلة للزراعة بحوالي 6% من المساحة الكلية حيث تغطي الأراضي الخضراء والمراعي 30% من المساحة الإجمالية[6]، وتقدر أراضي المراعي بحوالي 16 مليون هكتار[7]. بالإضافة إلى أراضي أخرى وتقدر ب 57% من ضمنها الأراضي المروية، وتقدر بحوالي 300 ألف هكتار وتعتمد معظمها على مياه الآبار، أما الغابات والأحراج فتقدر مساحتها ب73%[8].

المناخ: مناخ اليمن مداري بوجه عام، حيث تقع اليمن ضمن نطاق الصحاري المدارية الحارة، فهي من البلدان ذات الإشعاع الشمسي وذلك بسبب تعامد الشمس عليها مرتين في السنة، ويوجب عام يمكن القول أن مناخها معتدل في المرتفعات، وحار صيفا في الصحاري والمناطق الساحلية، باردا في المناطق الصحراوية شتاءا ودافئ في المناطق الساحلية[9].

---

[1] جزيرة سقطرى: هي أكبر الجزر اليمنية في المحيط الهندي، يتعد حوالي 400كلم من الساحل الجنوبي لليمن، حيث تبلغ مساحتها 3550 كلم^2، أما طولها يبلغ 120 كلم وعرضها حوالي35 كلم، أعلى ارتفاع بها 1530 متر وهو جبل مارشارينج. ينظر. محسن شهاب عباس: الجزر اليمنية، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، 1998، ص 57- 58.

[2] جزيرة بريع: تسمى بجزيرة ميون وتقع عند مدخل المندب، تبلغ مساحتها 13 كلم^2 ،أما طولها حوالي 48كلم، وهي عبارة عن صخور بركانية، حيث تقسم هذه الجزيرة مضيق باب المندب إلى قسمين، ويسمى المضيق الذي يفصل بين الجزيرة والساحل اليمني بالإسكندر أما الجزء الآخر يسمى بالأخوات السبع. ينظر. محسن شهاب عباس: المرجع نفسه، ص 43.

[3] محسن شهاب عباس: جغرافية...ص 40، 67.

[4] عبد الله محمد أحمد: جغرافية اليمن الطبيعية، المنتدى الجامعي للنشر والتوزيع، صنعاء، 2001، ص 49-50.

[5] خالص الأشعب: اليمن دراسة في البناء الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي، دار الرشيد، 1982، ص 51، 59.

[6] محمد محمود موسى: موسوعة الوطن العربي، دار دجلة، بيروت، 1998، ص 155.

[7] عبد الله حسوني جذوع: تصحر الأراضي ومياه مشكلة بيئية خطيرة. دار دجلة ، الأردن، 2011، ص 274.

[8] الجبالي نبيل موسى : جغرافية الوطن العربي، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 274.

[9] حسين بن علي الوليسي: المرجع السابق، ص 142.

أما الرطوبة فهي مرتفعة في السهول الساحلية وتطل إلى أكثر من 80%، إلا أنها تنخفض كلما اتجهنا نحو الداخل حيث وصلت إلى أدنى نسبة لها في المناطق الصحراوية والتي بلغت نسبة الرطوبة فيها إلى 15%[1].

أما عن تساقط الأمطار فهي موسمية تتميز بالتذبذب، حيث يختلف ارتفاع مياه الأمطار في اليمن بين منطقة وأخرى، وحسب ارتفاعها عن سطح البحر، فهو بين 50-150ملم في المناطق التي يقل علوها عن 1000متر، أما المناطق التي يتراوح علوها بين 1500-2000 متر فيكون معدل السقوط فيها بين 150-300 ملم، ويتراوح هطول الأمطار بين 300-400 ملم في المناطق التي يزيد ارتفاعها عن 2000 مترا[2]. مترا[2].

أما عن ظروف الحياة المعيشية في اليمن، فنجد توقع الأجل الإجمالي عند الميلاد يقدر بـ 60عاما، بالنسبة للرجال 62 عاما، وتزيد عند النساء إلى85 عاما[3]، كما ترتفع نسبة الأمية إلى حوالي 54%، أما نسبة الذين يعرفون الكتابة والقراءة تصل إلى حوالي 45.2% من إجمالي عدد السكان[4].

ج- التركيب العرقـي والدينـي واللغوي:

ينحدر سكان اليمن من أصول عربية من سلالة القحطانيين (عرب الجنوب) ، حيث يعد المجتمع اليمني مجتمعا قبليا، يتكون من عدة قبائل تشكل طبقا للتقديرات من (80-85%) من عدد السكان ويبلغ تعداد القبائل اليمنية أكثر من (160) قبيلة منها حوالي (140) قبيلة في المناطق الجبلية، وما يقرب من (27) قبيلة تقطن المناطق الساحلية وتهامة، وهناك ثلاث قبائل أساسية تعتبر كل واحدة منها الأم لمجموعة من القبائل الأخرى التي تتفرع منها هي (مدحج – بكيل – حاشد)[5] .

يعتبر الإسلام الدين السائد في اليمن، فكل سكان اليمن عرب مسلمين يتكلمون اللغة العربية؛ إذ تصل نسبة معتنقيه إلى 99% من عدد السكان الإجمالي، ويوجد في اليمن مذهبان رئيسان، فبعض اليمين الذين

---

[1] عوض ابراهيم عبد الرحمان الحفيان: الجغرافيا العامة للجمهورية اليمنية، سلسلة إصدارات جامعة صنعاء، صنعاء 2004، ص 107.

[2] سعد الدين مدلل: مصادر المياه في الوطن العربي، دار الفكر العربي، بيروت، 2002، ص 30.

[3] نبيل موسى الجبالي: المرجع سابق، ص 33.

[4] تقرير الوطني حول المستوطنات البشرية، المقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، المؤتمر الثاني، المؤتمر الثاني، 3-14 جويلية 1996، اسطمبول، ص 7.

[5] عبد الوهاب محمد الروحاني: اليمن خصوصية الحكم والوحدة والديمقراطية، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 2008، ص 58 .

يسكنون منطقة الشمال ينتمون إلى المذهب الزيدي الشيعي[1]، أما بقية أهل اليمن الذين يقطنون في السهول والهضاب الجنوبية والوسطى ينتمون إلى "المذهب الشافعي السني[2][3]. كما لازالت مذاهب أخرى في اليمن باقية في بعض المناطق لكنها محدودة كالمذهب الحنفي والإسماعيلي والإباضية بالإضافة إلى الإثني عشر، كما يوجد في النص أشخاص يدينون بالديانة اليهودية، إلا أنهم يشكلون نسبة لا تصل إلى 5%[4].

1- الإطار البشري:

بلغ عدد سكان اليمن أكثر من 18 نسمة خلال سنة 2008، وتقدر الكثافة السكانية بـ34 نسمة/كلم^2، أما عدد السكان بأهم المدن: صنعاء: 981000نسمة، أما عدن بنسبة 56000 نسمة، تعز بنسبة 183000نسمة، الحديدة 15833 نسمة[5].

تلعب الظروف الطبيعية بالإضافة إلى العوامل القبلية دورا في توزيع السكان، حيث نجد نسبة سكان المدن: 37%، أما نسبة سكان الأرياف: 63%، حيث يعيش سكانها في المدن والقرى، ولا يعيش في الخيام إلا نسبة قليلة جدا من سكان تهامة وفي بعض الجهات الصحراوية على حدودها الشرقية والشمالية[6].

أما بالنسبة لتركيب العمري وقوة العمل فوفقا لبيانات عام 2011 بلغت الفئة العمرية دون 15 سنة حوالي 46% من إجمالي السكان. أما الفئة العمرية من 15-64 سنة حوالي 50%، أما الفئة العمرية 65 فأكثر بنسبة 3% من إجمالي عدد السكان، وهذا دليل على أن المجتمع اليمني فتي يتميز بالحيوية والإنجاب

---

[1] الزيدة: فرقة من فرق الشيعة أقربها إلى السنة، تنتسب إلى زيد بن زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ثار أتباعه على الأمويين في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان، فقتل فتعددت فرق الزيدية وانتشر في بلاد كثيرة. دخلت الزيدية اليمن في القرن الثالث الهجري على يد الإمام الهادي الرسي 858-911 ميلادي الذي استقر بصعدة وأخذ ينشر مذهبه من هناك. ينظر: محمد عبد الله ماضي: دولة اليمن الزيدية نشأتها تطورها علاقتها، المجلة التاريخية المصرية، القاهرة، مجلد 3 عدد1، 1950، ص 15، 35.

[2] المذهب الشافعي: نسبة إلى الإمام بن عبد الله بن محمد إبن إدريس القرشي الهاشمي الشافعي المولود غزة 767 المتوفي في مصر819، ومذهبه ثالث المذاهب الأربعة في القدم، ويرجع تاريخ انتشار المذهب الشافعي في اليمن إلى أوائل القرن الثالث الهجري بعد خروج الإمام الشافعي إلى اليمن ثم على يد الشيخ حافظ موسى بن عمران العافري. ينظر: عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، جزء6، ص 142.

[3] أحمد حسن شرف الدين: اليمن عبر التاريخ دراسة جغرافية تاريخية سياسية شاملة، طبعة 2، مطبعة السنة، صنعاء 1964 ص 21.

[4] عبد الملك محمد عبد الله عيسى: حركات الإسلام السياسي في اليمن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص 136.

[5] محمد موسى محمود: المرجع السابق، ص 153.

[6] علي مولا: المرجع السابق، ص 3660.

حيث نجد معدل الإخصاب 6.97 مولود لكل امرأة، أما معدل الولادات 43.36 ولادة لكل ألف شخص في حين نجد معدل الوفيات الإجمالي 9.58 لكل ألف شخص، أما معدل وفيات الأطفال 38.53 حالة وفاة لكل ألف طفل أما بخصوص نسبة نمو السكان 3.38%[1].

أما قوة العمل في اليمن فقدرت عام 2011 بحوالي 8.91% شخص من إجمالي عدد السكان حيث تمثل نسبة الإعالة 212% أي أن كل 100 شخص من قوة العمل يقبلون 212 شخص غير منتج حيث تتوزع قوة العمل حسب الأنشطة الاقتصادية[2].

2- المؤشرات السياسية:

اسم البلد: الجمهورية العربية اليمنية.

الاستقلال: 22 ماي 1990 وتوحيد الشطرين، شكل الحكم: جمهورية اتحادية تخضع لنظام تعدد الأحزاب، العيد الوطني: يوم إعلان الجمهورية 22 ماي، العاصمة: صنعاء، حق التصويت لمن بلغ من العمر 18 سنة[3].

3- المؤشرات الإقتصادية:

تعتبر الوحدة النقدية: الريال اليمني=100 فلس.

يقدر إجمالي الناتج المحلي: 14.4 بليون دولار، بينما يتعادل الدخل الفردي: 400 دولار، فيما تكمن المساهمة في إجمالي الناتج المحلي: الزراعة:17.5%، الصناعة: 40.5%، الخدمات 42%[4].

القوة البشرية العاملة: الزراعة، الصناعة، التجارة، والخدمات، فيما يخص معدل البطالة: 34% وبلغ معدل التضخم: 10% من بين أهم الصناعات: إنتاج الزيت الخام، تكرير البترول، منتوجات وجلديات تعدين، إسمنت، صناعة يدوية وحرفية، تعليب المواد الغذائية. بينما المنتوجات الزراعية كالقطن، البن، التبغ الذرة، القمح، التمور، الخضر، الشعير، البقول، الفواكه(عنب، موز...الخ)[5].

المعادن: من أهم المعادن الموجودة في اليمن: الحديد، الفحم، النحاس، الذهب، الزنك والرصاص الرخام[6].

---

[1] نبيل موسى الجبالي: المرجع السابق، 32-33.

[2] عوض إبراهيم عبد الرحمان الحفيان: المرجع السابق، ص 279-305.

[3] كمال موريس شربل: المرجع السابق ، ص 640 .

[4] محمد محمود موسى: المرجع السابق، ص 155-156.

[5] نبيل موسى الجيالي: المرجع السابق، ص 37.

[6] صلاح عبد الواسع الخرباش ومحمد إبراهيم الأنبعاوي: جيولوجية اليمن، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، 1996 ص 137-155.

ثانيا: المعطيات التاريخية لليمن قبل 1918.

بدأت العلاقات العثمانية اليمنية وأضحت بعد دخول السلطان سليم الأول (1512-1517) إلى مصر فاتحا عام 1517، كانت الحجاز واليمن تبعتان للحكم المملوكي حتى أرسل الحاكم المملوكي في اليمن إسكندر الجركسي مبعوثه إلى القاهرة محملا بالهدايا للسلطان[1]، حيت دخلت اليمن سلميا تحث السيادة العثمانية[2]، أما دخولها الفعلي فكان بعد إرسال السلطان سليمان القانوني أول حملة عثمانية من 20ألف جندي عام 1538م بقيادة خادم سليمان باشا، الذي نجح في الاستيلاء عليها في3 أوت 1538 سيطر على عدن وموانئ الصليف وزبيد وجيزان التي كان يحكمها عامر بن داوود الطاهري، بينما ظلت صنعاء والمناطق الداخلية والمرتفعات الجبلية تحت الحكم الزيدي[3].

نتيجة للفوضى واضطرابات التي شهادتها اليمن قرر السلطان سليم الثاني (1516-1574) إرسال حملة عسكرية كبرى إليها سنة 1565 تول قيادتها سنان باشا، فمن خلالها أعيدت السيطرة وبسط النفوذ العثماني في اليمن[4]، ومع ذلك فأن حكم العثمانيين لم يستقر نتيجة لصدامهم مع الأئمة الزيديون بعد محاولتهم التوغل نحو الداخل، واستمر هذا الصراع حتى جلاء القوات العثمانية عن اليمن عام 1635 على يد الإمام المؤيد بالله محمد بن القاسم، بعد احتلال دام قرابة قرن من الزمن، فحاول الأئمة الزيديون توحيد اليمن تحت سيطرتهم، واتخذوا من صنعاء عاصمة لهم استمر اليمن بعد ذلك لمدة قرنين بتمتع باستقلاله[5]

إلا أن هذا لم يدم طويلاً بسبب الصراع والمنافسة بين الأئمة الزيدية مما شجع إلى استقلال أمراء ومشايخ القبائل عن صنعاء[6]، فاستقلت حضرموت 1703 .

---

[1] نيقولاي ايقانوف: الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574، ترجمة يوسف عطا الله، بيروت، 1988، ص 130.

[2] جميل بيضون وآخرون: تاريخ العرب الحديث، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، 1991، ص 41.

[3] محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العليا العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، 1981، ص 239.

[4] رابحة محمد خضير وعيسى الجبوري: القائد العثماني سنان باشا وجهوده في استعادة اليمن وتونس 1568-1574 عدد1، مجلد 18، مجلة جامعة تكريت للعلوم، جامعة الموصل، 2011، ص 358.

[5] فاروق عثمان أباضة: الحكم العثماني في اليمن 1872-1918، الهيئة المعربة للكتاب، 1986، ص 27، 30.

[6] محمد عمر الحبشي: اليمن الجنوبي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ترجمة الياس فرج و خليل احمد خليل، بيروت، دار الطليعة للطباعة، 1968، ص9.

بالإضافة الى تهامة الشمالية واتخذت مدينة العريش مقر لها[1] ثم جاء دور المقاطعات الجنوبية ومن بينها استقلال سلطان لحج 1728[2].

عجز الأئمة في إعادة سيطرتهم على تلك المناطق، مما دفع القوى الخارجية للتدخل واحتلال أجزاء من اليمن بعد أدراكم للأهمية الجغرافية والإستراتجية خاصة لعدن، هنا وجهت بريطانيا أنظارها نحوها، وبدأت مساعيها لتحقيق هدفها المنشود ألا وهو احتلال عدن[3] لتتحكم في مداخل البحر الأحمر الجنوبية وكان أول نشاطاتها تأسيس مركز تجاري في ميناء المخا سنة 1618، كما قام الانجليز بمهاجمة ميناء عدن سنة 1770 انتقاما لإهانة قائد سفينة بريطانية كما قاموا في 1799 باحتلال جزيرة بريم، وفي 1802 عقدت بريطانيا معاهدة تجارة وصداقة مع سلطان عدن ولحج أحمد بن عبد الكريم بن فضل العبدلي الذي تعهد بتسهيل التجارة البريطانية وحماية الرعايا[4]، كما استطاع البريطانيون عقد معاهدة مع سلطان لحج وعدن تحججا على الاعتداء على الوكالة البريطانية في ميناء المخا، كما عقدوا في 1829 اتفاقية صداقة وتجارة أخرى يتم بموجبها استخدام عدن كمحطة للفحم وقيام وكالة بريطانية فيها[5].

بعد تولي الإمام أحمد بن منصور (1809–1816) ظهرت الحركة الوهابية في اليمن فاستنجد الإمام بالسلطان العثماني محمود الثاني (1808–1839) فكلف هذه الأخير والي مصر محمد علي بالتجهيز للحملة للقضاء على المد الوهابي في شبه الجزيرة العربية[6]، وبجهود محمد علي استعاد الزيديون نفوذهم الاسمي في معظم البلاد تحت سيادة السلطان العثماني[7].

---

[1] سيد مصطفى سالم: تكوين اليمن الحديث–اليمن والإمام يحي 1904– 1948، طبعة 4، دار الأمين للنشر، القاهرة 1993 ص 30.

[2] جان جاك بيري: جزيرة العرب، ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت 1960، ص 135.

[3] عدن: سميت بعدن بن سبأ بن يشجب بن بعرس بن قحطان فيما يرى الواسعي إنما سميت برجل عَدَنَ بما أي قام. وهي ميناء هام عند مضيق باب المندب ، وعاصمة الشطر الجنوب من اليمن سابقاً. وهي محاطة بالجبال من ثلاث جهات أنظر : إبراهيم احمد المقحفي: معجم المدن والقبائل اليمنية، جزء 1، صنعاء، دار الكلمة، 1985، ص 279.

[4] رأفت غنيمي الشيخ: التاريخ المعاصر للأمة الإسلامية، دار الثقافة، مصر،1992، ص79.

[5] عائض حازم الروقي: حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية 1248–1255هجري/1831–1839ميلادي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي الحديث، جامعة أم القرى، 1968، ص351.

[6] إلياس الأيوبي: محمد علي: سيرته وأعماله وأثاره، دار هنداوي، مصر، 1923، ص110.

[7] هند فخري سعيد: الوجود المصري في ولاية اليمن وأثره في السياسة البريطانية، 1814– 1840، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، مجلد 9، العدد4، 2002، ص 356، 359.

نظرا لأهمية اليمن حاول محمد علي تدعيم نفوذه في هذه المنطقة وخروجه عن طلعة السلطان العثماني، حيث قام بإرسال قوات جديدة تحت قيادة إبراهيم باشا عام 1835[1]، هذا ما أثار من حفيظت بريطانيا، وتخوفها من توسع نفوذ محمد علي في عدن، فقامت بإرسال الكابتن Haines هينز الذي تحدث عن جهود التي يبذلها محمد علي في اليمن لتهديد النفوذ البريطاني، فكان لبريطانيا لابد أن تجد ذريعة لهذا الاحتلال حيث استغلت حادثة السفينة Douria Doulat التي تحمل العلم البريطاني[2]، وطلبت من السلطان تعويض خسائر هذه السفينة، أو إعادة البضائع المنهوبة منها، وهذا ما رفضه سلطان لحج فعرض عليه المندوب الإنجليزي التنازل عن مملكة عدن لبريطانيا وذلك نظير مبلغ مالي كبير، وأمام رفض السلطان كان استخدام القوة هو الحل الوحيد لاحتلال عدن[3]، وفي 19 جانفي 1839 بدأت السفن البريطانية بقصفها لميناء لميناء عدن وسقوط الأبراج، وبعدها رفعت الراية البريطانية على قصر السلطان محسن العبدلي[4]، هذا ما ادى الى أجبرت بريطانيا السلطان عبد المجيد الأول (1839-1861) الاعتراف الرسمي بالاحتلال البريطاني[5] وتحت إجماع دولي سحبت قوات محمد علي من اليمن وفقا لقرارات مؤتمر لندن 1840، وبذلك انفتح المجال أمام بريطانيا للتوسع في جنوب اليمن بعد تخلصها من منافسة محمد علي[6].

ترك خروج قوات محمد علي باشا من اليمن صراعاً بين الإمامة الزيدية أنفسهم هذا ما أوجد فرصة سانحة للعثمانيين للعودة ثانية إلى اليمن، على الرغم من انه لم يكن لهم قوة كافية لفرض سيطرتهم إلا أنه عام 1849 وجهت حملة عثمانية بقيادة أحمد باشا لاسترجاع بعض الأراضي اليمنية فنجح في السيطرة على صنعاء[7]، وهكذا تمكن العثمانيون من العودة مرة ثانية إلى اليمن، وإقامة حكم عثماني فيها استمر إلى نهاية الحرب العالمية الأولى[8].

---

[1] عائض حازم الروقي: المرجع السابق، ص355.

[2] R.L PLAYFYFAIR : A HISTORY OF ARABIA FELIXOR YEMEN BRITISH, SETTEMENTOFADEN, EDUCATOUSOCITY 'S PRESS, BOMBA,1859, PP 12,13.

[3] فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر1839-1918، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر 1987، ص 184.

[4] عبد الحميد البطريق: تاريخ اليمن الحديث، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1969، ص 184.

[5] سيد مصطفى سالم: المرجع السابق، ص 35.

[6] فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني....، ص44.

[7] JOHN BADLY, AL YAMAN AND THE TURKISH OCCUPATION 1849-1914, PP 162-164.

[8] عبد الله عبد الكريم الجرافي: المقتطف من تاريخ اليمن، مؤسسة دار الكتاب الحديث، بيروت، 1980، ص274.

أما بريطانيا فبعد احتلالها لعدن اتبعت أسلوبين السياسي العسكري معنا فالأول يعتمد على الإغراء والهدايا لكسب سلاطين ومشايخ القبائل، في حين جاء الثاني من خلال التهديد وإرسال الحملات للسيطرة باقي المناطق اليمنية الجنوبية، فضلا عن عقد معاهدات مع شيوخ هذه المناطق لحماية مصالحهم[1].

وحتى تضمن بريطانيا سيطرتها على عدن والمناطق المحيطة بها أسرعت لاحتلال جزيرة بريم في1857 كما بسطت سيطرتها على جزيرة عدن الصغرى، وناحية الشيخ عثمان عام 1882[2].

وما زاد من توسع النفوذ البريطاني توقيع معاهدتي الصداقة سنة 1882، ومعاهدة الحماية سنة 1888 مع سلطان منطقة القطيعي[3]، وفي 1895 كانت بريطانيا قد سيطرت على ميناء المكلا وميناء الشحر ولحج وحضر موت والضالع والعوالق السفلى والحواشب وغيرها من المقاطعات الجنوبية في عدن[4].

بلغت الثورات الزيدية أشدها بعد تولي الإمام المنصور محمد بن يحي[5] الذي جعل من جبال الأهنوم مقرا له سرعان ما التفت به القبائل اليمنية، فضرب حصارا على صنعاء عام 1891[6]، فكان الحصار شديداً شديداً وفشلت القوات العثمانية في البداية في فكه، إلا أن وصل الوالي أحمد فيضي باشا فاستطاع بعد قتال استمر اثني عشر يوماً فك الحصار عن صنعاء ودخولها عام 1892[7]، هذا ما أدى إلى تصادم المصالح بين البريطانيين والعثمانيين بعد عودتهم ومحاولتهم للتوغل نحو الجنوب، واتصالهم ببعض السلطنات منها السلطنة الكثيرية وهنا أجبرت بريطانيا الدولة العثمانية بالقوة لوضع خط لرسم الحدود، فوقع الطرفان أول اتفاقية سنة 1905 حدد من خلالها خط طوله 138 ميلا للفصل بين مناطق النفوذ العثمانية والبريطانية من

---

[1] R.L PLAYFAIR :OP.CIT, P164

[2] فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة...، ص 262، 266.

[3] صالح علي باصر: دراسات في تاريخ حضرموت الحديث والمعاصر، طبعة2، دار جامعة عدن للطباعة، عدن، 2001 ص 122.

[4] R.J. GAVIN : ADEN UNDER BRITISH RULE 1839-1967, FIRST EDITION, C.HURST & COMPANY , LONDON, BRITAIN, 1975, P66

[5] المنصور محمد بن يحي: هو الإمام المنصور بالله محمد بن يحي بن محمد بن إسماعيل بن محمد بن الحسين بن الإمام المنصور بالله القاسم، ولد في صنعاء عاو 1839م، تتلمذ على يد أكابر العلماء في عصره، تميز بالعزوبية والشجاعة، بايعه علماء الزيدية بعد وفاة الإمام شرف الدين. ينظر. خير الدين الزركلي: الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستشرقين ، جزء 6، طبعة 15 ، دار العلم للملايين، بيروت ، 2002، ص20.

[6] عبد الله عبد الكريم الجرافي: المرجع السابق، ص 201-211.

[7] هانز هولفريتز: المرجع السابق، ص 18.

يافع العليا في الشمال الشرقي إلى أرض الشيخ سعيد والساحل في الجنوب الغربي[1]، بالإضافة إلى معاهدة الخط الأزرق حددت من خلالها خط الحدود بين الإحساء ونجد وبين ساحل الخليج وصحراء الربع الخالي ومعاهدة سنة 1914 تم من خلالها تحديد خط فاصل بين مناطق النفوذ في الشمال والجنوب ويمتد خطها من باب المندب وصولا إلى وادي البنا، ويتجه نحو الشمال الشرقي إلى الربع الخالي[2]، كما فشلت الدولة العثمانية في وضع حد لنفوذ محمد الإدريسي في إقليم عسير بين سنتي 1907-1918[3].

حتى مطلع القرن العشرين لم يكن الحكم العثماني في اليمن مستقرا بسبب بعدها عن الدولة والانتفاضات الكثيرة التي حدثت فيها، وكانت أخرها تلك التي قادها سيف الإسلام يحي[4] حيث ظلت العلاقات على ما هي عليه نتيجة لإتباع الإمام يحي السياسة التي انتهجها والده المنصور[5]، حاول لم شمل القبائل فاستجاب له قبائل همدان وحاشد والأهنوم، وزع منشوراً ضد العثمانيين جاء فيه: " إن العثمانيين سعوا في الأرض فساداً، وتركوا الشرائع وظلموا العباد" فهاجم الإمام الحامية العثمانية في صنعاء بقوة 200 ألف يمني ونجح في فرض الحصار عليها[6]، حيث دام حوالي ستة أشهر عانى من وطأته الأهالي والجنود العثمانيين ما عانوه من جوع وإجهاد.

فذكر لواسعي:" تجمعت القبائل على صنعاء وتكاثرت وضاقت على أهلها واشتد الحصار...والجوع عما اليمن بسبب الفتن ومات أهلها...ففي خولان كانوا يتأكلون التين بعد طحنه"[7] وهنا خرج كبار صنعاء وأعيان الأتراك لمقابلة الإمام يحي، فاشترط الإمام لإتمام الصلح وخروج الأتراك من صنعاء إلى حراز وأن يتركوا ما

---

[1] جون بولدري: العمليات البحرية البريطانية ضد اليمن إبان الحكم التركي 1914_1919، ترجمة سيد مصطفى سالم، دار الأمين، مصر، 1982، ص 33.

[2] صالح علي باصر: المرجع السابق، ص 123.

[3] جون بولدري: المرجع السابق، ص 32.

[4] يحي بن حميد: ولد الإمام يحيى في صنعاء في جويلة 1869، تربى تربية عربية إسلامية خاصة وتعلم على يد والده وعلماء عصره رافقت طفولته ونشأته ظروف قاسية ساهمت في تحديد تفكيره واتجاهاته شارك والده في مقاومة العثمانيين بعد وفاة والده بايعه العلماء والأعيان في بالإجماع لاستكماله شروط الإمامة رغم خشية معارضة منافسيه الخوف من أن تصبح الإمامة وراثية . ينظر. عبد الكريم بن أحمد مطهر: سيرة الإمام يحي بن محمد حميد الدين، تحقيق حمد عيسى صالحية جزء1، دار البشير، عمان، 1998، ص 31، 40.

[5] سيد مصطفى سالم: المرجع السابق، ص 58.

[6] فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني....، ص 161.

[7] عبد الواسع يحي الواسعي: تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث اليمن، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة 1346هجري، ص 197-198.

للحكومة من مال وسلاح[1]، وبعد الإتفاق استطاع الإمام الدخول إلى صنعاء رسميا في 21 أفريل 1905 وطرد الأتراك منها، وأعلن سيادته على العاصمة[2]، وهنا اضطر فيضي باشا للدخول في مفاوضات مع الإمام يحي، لكن مطالب الإمام رفضت بالرغم ما كان فيها من إعتراف بقضية السيادة العثمانية على اليمن[3].

وبهذا أصبحت اليمن مسرحا للحروب والاتفاقات الجيدة بزعامة كل من الإمام يحي في إقليم الجبال والشريف محمد الإدريسي في تهامة وعسير[4]، وقد أدى فشل الحل العسكري في استعادة السيطرة العثمانية على اليمن[5]، وهكذا اضطر العثمانيون إتباع أسلوب المفوضات مع الإمام انتهى من خلالها عزت باشا بالذهاب إلى قرية دعان لمقابلة الإمام وتم توقيع الاتفاق في 19 أكتوبر 1911 وعرف بصلح دعان وأمده عشر سنوات، ويتضمن الصلح أهم البنود التالية:

1. ينتخب الإمام حاكما لمذهب الزيدية ويلغ الوالي في صنعاء بذلك الذي يتولى بعده أخبار الباب العالي للتصديق على هذا الإنتخاب دون تأخير.
2. تشكيل محكمة استأنف عليا لنظر في الشكاوي التي يعرضها الإمام.
3. يكون مركز المحكمة في صنعاء وينتخب الإمام رئيسا وأعضائها وتصدق تعيينهم الحكومة.[6]
4. إذا أساء المأمورين (الحكام العمال) الاستعمال في الوظيفة بحق الإمام تبين ذلك للولاية.
5. يحق للحكومة تعيين حكاما لشرع من غير اليمانيين في البلاد التي يسكنها.
6. تكون مسائل الأوقاف في الوصايا مربوطة بالإمام[7].

---

[1] سيد مصطفى سالم: المرجع السابق، ص 85.

[2] جان جاك بيري: المرجع السابق، ص 136.

[3] محمد حسن: قلب اليمن، مطبعة دار المعارف، بغداد، 1947، ص 47 – 48.

[4] فلادمير لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، دار الفارابي، لبنان، 1985، ص 195-196.

[5] فاروق عثمان أباضة: الحكم العثماني....، ص 212.

[6] فؤاد علي عبد الوهاب الشامي: علاقة العثمانيين بالإمام يحي في ولاية اليمن 1322-1337هجري/1904-1918، الرائد للدراسات والنشر، صنعاء، 2011، ص 214، 219؛ الواسعي عبد الواسع يحي: المرجع السابق، ص 236، 239.

[7] عبد الله بن محسن العزب: تاريخ اليمن الحديث-فترة خروج العثمانيين الأخيرة-، تحقيق عبد الله محسن الحبشي، منشورات المدنية، لبنان، 1986، ص 71-72.

صدر في سبتمبر 1913 الزمان السلطاني للتصديق على صلح دعان معلنا تحالف الإمام مع الحكومة العثمانية[1]، وهنا أصبح الإمام يحي سيدا على اليمن في نطاق الدولة العثمانية[2].

أصبحت اليمن قبل نهاية الحرب العالمية الأولى مقسمة بين الدولة العثمانية المسيطرة على الشمال وبريطانيا المسيطرة على الجنوب، وقد ثبت هذا التقسيم بإتفاقية الحدود المرسومة بين الطرفين 1914[3]، وفي وفي شهر نوفمبر 1918 دخل الإمام يحي صنعاء بناءا على دعوة الوالي العثماني لتسلم مقاليد الحكم باعتباره الوريث الشرعي للعثمانيين في اليمن[4]، بعد عقد هدنة موندروس في 30 أكتوبر 1918، والتي تضمنت استسلام القوات العسكرية العثمانية الموجودة في ولايتها السابقة ومنها اليمن[5].

بانسحاب القوات العثمانية نهائيا من الشمال، حصل شمال اليمن على إستقلاله وتم الاعتراف باستقلاله وسيادته دوليا، في أثناء الدورة الثانية لمؤتمر الصلح الذي عقد بين الدولة العثمانية والحلفاء في مدينة لوزان في 24 جويلية 1923[6].

---

[1] سيد سالم مصطفى: المرجع السابق، ص 65-66.

[2] جان جاك بيري: المرجع السابق، ص 137.

[3] فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني... ، ص 338.

[4] عادل محمد الحميري: استلام الإمام يحي صنعاء من العثمانيين، مجلة المسار، مركز الدراسات والبحوث اليمني، السنة 20، العدد 58، أفريل 2009، ص 120.

[5] فاروق عثمان أباظة: بريطانيا والحركة الوطنية في الشطر الجنوبي من اليمن 1939-1967، مطابع جريدة السفير اليومية، مصر، 1988، ص 10.

[6] فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني....، ص 185.

الفصل الأول

الحكم الملكي في اليمن ثورة 26 سبتمبر 1962

أولا: المعارضة وصراعها مع الحكم الملكي

ثانيا: قيام ثورة 26 سبتمبر 1962

من نتائج الحرب العالمية الأولى خروج العثمانيون بصفة نهائية من اليمن، حيت أصبحت السلطة المطلقة في يد أسرة أل حميد، الذي تميز أسلوب حكمهم بالفردية والعزلة عن العالم الخارجي فكان سبباً في ظهور معارضة تطالب بالاصطلاح، ثم تطورت إلى العمل على إحداث اضطرابات وانقلابات لقلب نظام الحكم من ملكي إلى جمهوري من خلال ثورة سبتمبر 1962 التي أعلن بموجبها النظام الجمهوري التي كانت بمثابة المحطة النهائية لصراع المعارضة مع سلطة الأئمة الزيدية في اليمن .

أولا: المعارضة وصراعها مع الحكم الملكي 1918- 1948

1- الإمام يحي وانقلاب 17 فيفري 1948

بعد حكم الإمام يحي بن حميد الذي سعى إلى تثبيت أركان دولته، وذلك من خلال محاولة جمع الأراضي اليمنية تحت حكمه[1]، فحاول فرض سيطرته على كافة المناطق اليمنية إلا أن بريطانيا حالت دون ذلك بتسليمها تهامة إلى الإدريسي ودعمه في مواجهته[2]، فعمل منذ تولية الإمامة الحفاظ على استقلال البلد وأمنها، حيث طبق سياسة استثنائية فحكم اليمن حكما مطلقا فرديا وجمع كل السلطات بيده[3] وتصرف بإرادته في إدارة المناطق والسجون والشؤون المالية والعسكرية وحتى أبسط الأمور إن لم تكن أتفهها فلم يكن لليمن قانون ولا دستور ولا وزارات ولا إدارات ولا مكاتب....[4]. (الملحق رقم 02)

من ناحية التعيينات والوظائف الإدارية فقد كان الإمام يحي قليل الوثوق بمعاونة حيث ولى أبنائه المناصب العليا والمهمة في الدولة وكان التعيين قائما على الولاء الشخصي للإمام أما الأعوان والمستشارين المعتمدين عليهم في شؤون الحكم فيتم اختيارهم تبعا لمركزهم كأسر و القضاء والسادة[5]، كما اعتمد الإمام علي على التقسيمات العثمانية السابقة في القضاء والإدارة، إذ كانت اليمن مقسمة إلى خمسة وحدات وهي تعز، حجة، الجديدة، أب، صنعاء، وكل منها يسمى لواء وينقسم إلى أقضية ونواحي[6].

---

[1] مجموعة مؤلفين السوفيت: تاريخ اليمن المعاصر 1917-1982، ترجمة محمد على بحر، (دون طبعة)، مكتبة مديولي القاهرة، 1991، ص 83.

[2] عادل محمد الحميري، المرجع السابق، ص 120.

[3] محمد حسن: المرجع السابق، ص 101.

[4] محسن العيني: معارك ومؤامرات ضد قضية اليمن، طبعة 2، دار الشرف، مصر، 1999، ص 42.

[5] عبد العزيز قائد مسعودي: معالم تاريخ اليمن المعاصر-القوى الاجتماعية لحركة المعارضة اليمنية 1905-1948، مكتبة السناحي، اليمن، 1992، ص 30-31.

[6] إسماعيل بن الأكوع: مخاليف اليمن، طبعة 4، الجيل الجديد ناشرون، صنعاء ، 2009، ص 81-82.

أما الجيش فقد تشكل من جيش نظامي تكون أساسا من القوات العثمانية التي بقت في اليمن[1] إضافة إلى جيش آخر نظامي من المتطوعين كثيرا ما يشاركون بالإنشاد العسكري[2]، وعموما يمكن القول أن الجيش يتكون من القبائل التي فرض عليها التجنيد حيث قسمه إلى أربع فرق: الجيش النظامي الدفاعي والبراني والحرس الملكي[3]، لذلك حاول الإمام يحيى تحسين وضع الجيش، فأرسل بعثة طلابية إلى ايطاليا في عام 1929 لتعلم الطيران العسكري، وبعثتين عسكريتين إلى العراق في عامي 1935 و1936 واستقدم بعثة عسكرية عراقية في عام 1940 لتدريب الجيش وتنظيمه التي عملت على تحسين وضعه[4].

ألغى الإمام يحيى جميع المؤسسات التي أنشأها العثمانيون وحول بعضها إلى قصور له ولأبنائه وسجون لمعارضيه، ومن النظم التي اتبعها الإمام يحيى لضمان ولاء القبائل مجموعة من الأنظمة منها نظام الرهائن[5] ونظام الخطاط والبقاء[6]، واتبع كذلك سياسة التفرقة بين الزيدية والشوافع، وحرصت الإمامة على أن أن تجعل الحكم في المناطق الشافعية من رجال الزيود، وفي المناطق الزيدية من الشوافع، وبث روح العداء بين القبائل اليمنية[7].

أما الحالة المالية والاقتصادية فقد افتقدت اليمن إلى وجود أبسط التنظيمات الإدارية والمالية الحديثة ولم يكن ثمة نقد وطني ومؤسسة لإصداره بل جرى التعامل الداخلي بالعملات الاجنبية مثل الريال النمساوي المسمى(ماريا تريزا) Maria Theres a، ولم يكن هناك تميز بين الخزانة الخاصة للإمام وبين ثروة البلاد لطالما أنه كان القائد الشرعي للبلاد[8].

---

[1] مجموعة مؤلفين السوفيت: المرجع السابق، ص 21.

[2] محمد رشيد رضا: محاضرة مستر كراين عن جزيرة العرب أو الحجاز واليمن في جمعية الرابطة الشرقية، المنار المصرية مجلد 28، جزء 3، 1928، ص 205.

[3] عادل الحميري: المرجع السابق 120- 121.

[4] عبد الله سلال وآخرون: ثورة اليمن الدستورية، دار الأدب، بيروت، 1975، ص 170.

[5] نظام الرهائن: وهو نظام يقوم على أخذ أحد أفراد القبيلة المعارضة رهينة ووضعه في احد السجون، وعادةً ما تكون الرهينة من أبناء الشيوخ ويبقى تحت رحمة الإمام، وهي وسيلة مجدية في بعض الأحيان، في عدم تمرد القبيلة على سلطة الإمام، وعدم التباطؤ في تسليم الزكاة، وكان إطعام هؤلاء الرهائن يقع على ذويهم، ويقدر عدد الرهائن لغاية عام 1934 أكثر من أربعة آلاف رهينة. ينظر. هانز هولفز المرجع السابق، ص 152.

[6] نظام البقاء: وتعني إرسال جندي أو أكثر على أحد المواطنين الذي لم يدفع ما عليه من زكاة أو ضريبة أو لم يدفع أجرة الجندي ويستمر الجندي أو الجنود في بيت المواطن يأكلون ويشربون إجباراً إلى أن يلبي ما تطلبه الحكومة أو يدفع أجرته ينظر. عبد العزيز قائد مسعودي: المرجع السابق، ص 40.

[7] عدلي حشاد وعطية عبد الجواد، اليمن ثورة وسلام، صنعاء، الدار القومية للطباعة والنشر، (دون سنة) ، ص175 .

[8] RAGAEI EI MALLAKL, THE ECONOMIC DEVELOPMENT OF THE YEMEN ARAB REPUBLIC,CROOM, HELM، LONDON, 1986,P.8.

كما أستخدم الريال النمساوي ومن أنواعه البقشة[1]، وكانت الزراعية النشاط الاقتصادي الرئيسي في اليمن إلا أن هذه لم تنل نصيب من الاهتمام وتقلصت المساحات الزراعية بسبب تردي الأساليب الزراعية في الحرث والسقي والحصاد حيث اقتصر الإنتاج على البن والبن، ومن محاولات الإصلاح الزراعي في عهد الإمام يحي استدعاء الخبير الزراعي «أحمد وصفي» ليخدم الزراعة لمدة ستة أشهر، حيث قام هذا الأخير بغرس الآلاف من أشجار الفواكه ونجح في فتح مدرسة زراعية لليمنيين لتعليم أهم النظريات وعمليات الزراعة الحديثة[2].

أما الصناعة فكانت تقتصر على الخياطة، الحدادة التجارة، الصباغة، النسيج، البناء، حيث لم يبذل الإمام استحداث الآلات الصناعية أو مشاريعها، ولم يستقدم أي خبراء في هذا المجال[3]،أما التجارة فكانت مقيدة تهدف إلى تلبية مطالب الطبقة الحاكمة، أكثر مما تهدف إلى تنمية التجارة الخارجية، فقد فرض الإمام الرسوم الجمروكية المتعددة على التجارة ومنع استيراد البضائع الأجنبية وكانت السوق ضيقة ومحدودة أو منعدمة[4]. فاقتصر الاستيراد على السكر والأقمشة، الصابون، الأرز، التمر، أما التصدير فيشمل: اللبن الجلد، التبغ، العسل.....حيث ساهمت هذه الأوضاع المتردية على هجرة الكثير من التجار والصناع إلى عدن[5]، إعتمدت الحكومة الإمامية بصورة أساسية على الضرائب والزكاة التي شكلت عبئا ثقيلا حيث كانت تفرضه على أي شيء[6].

---

[1] البقشة: عملة وطنية وهي جزء من الريال كان التداول بها في جميع المملكة اليمنية والتي سكها الإمام يحيى، ينظر: سلفاتور أبونتي: هذه اليمن السعيدة، ترجمة طه فوزي، دار الآداب، بيروت، (دون سنة)، ص81.

[2] أحمد وصفي زكريا: رحلتي إلى اليمن، دار الفكر، سوريا، 1986، ص 21، 25.

[3] مجموعة مؤلفين السوفيت: المرجع السابق، ص 22.

[4] عبد العزيز قائد مسعودي: المرجع السابق، ص 37.

[5] أحمد وصفي زكريا: المرجع السابق، ص26، 38.

[6] مصطفى الشكعة: مغامرات مصري في مجاهل اليمن–وثائق عربية عن ثورة 1948–، طبعة 2، دار العودة، لبنان 1985، ص 95.

أما من الناحية الثقافية فإن سياسة العزلة التي اتبعها الإمام أبقت اليمن متخلفا عن ركب الحضارة والتطور، حيث عاشت في تشتت واضطراب فكري، فانحصر التعليم في الكتائب والمدارس القرآنية وحرم استيراد الكتب التاريخية ونفي العلماء والمفكرين[1]، وكانت مجالس "القات"[2]

الأماكن التي يجتمع فيها اليمنيون لانعدام وجود أي مؤسسات ثقافية[3].

قام الإمام يحي بحضر الطباعة في جميع أرجاء البلاد والصحف حتى لا تنتشر المطبوعات إلا أنه أصدر جريدة نصف شهرية وسميت "جريدة الإمام"، وبالنسبة للإذاعة لم يكن في اليمن إلا إذاعة واحدة محطة في ميناء الحديدة ولم تكن موجة للجمهور بل كانت تستخدم لأغراض الاتصالات الحكومية فقط[4].

أما الحالة الصحية فكانت الأمراض والأوبئة لا تفارق اليمنيين من بينها: الجدري، السل، الملاريا كما كان شبح الفقر والبطالة مخيم على حياة اليمنيين[5] بالإضافة إلى نظام الرهائن الذي يجبرهم للخضوع للإمام في كل مرة[6]، وخير دليل عن أحول اليمن ما ذكر عبد العزيز الثعالبي بعد رحلته إليها 1924 واصفا أحوالها أحوالها قائلا: " ليست في اليمن شيء يسير غير الإمام والجيش...وهي غارقة في الجهالة لا تستطيع أن تبصر النور، ولا تعرف من النظام والحكومة غير الخضوع الأعمى لرئيس القبيلة والفناء في ذاته....لقد أصبحت خلال رحلتي هذه منقطعا عن العالم المتمدن بكل معاني الكلمة"[7].

تميزت سياسة الإمام يحي الخارج بالعزلة وبرفض التبادل السياسي مع جميع دول العالم حيث لم يكن لها ممثلين في الخارج، لم يوافق على تقديم الأجانب أي امتيازات أو إقامة السفارات والقنصليات على الأراضي اليمنية للبحث والتنقية عن مصادر الثروة المعدنية في اليمن، أو القيام بمشاريع اقتصادية وإقامة

---

[1] عبد الله بن عبد الوهاب الشامحي: اليمن الإنسان والحضارة، طبعة 3، منشورات المدينة، لبنان، 1984، ص 188.

[2] القات: نبات عشبي أخضر الأوراق وهو نوع من شجرة دائمة الخضرة تزرع في اليمن في المناطق الجبلية على ارتفاع 800 وهو عدة أنواع كالضلالي، والتعزي، والبرعي وغيرها وله خاصية مخدرة تشبه الكوكايين والأفيون يؤدي إلى فقدان الشهية واضطرابات معدية يتناوله اليمنيون بمضغ أوراقه في جلسات خاصة تسمى (مجالس القات). ينظر. جان لامبير: اللقات في اليمن، مجلة حوليات يمنية، المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية، عدد 4 ، صنعاء، 2009، ص 291.

[3] محمد حسن: قلب اليمن، مطبعة المعارف، بغداد، 1947، ص 88 – 89.

[4] مجموعة مؤلفين السوفيت: المرجع السابق، ص 96.

[5] محمد رشيد رضا: المرجع السابق، ص 206.

[6] إسماعيل بن علي الأكوع: هجر العلم ومعاقله باليمن، جزء3، دار الفكر العربي، لبنان، 1996، ص 1721، 1727.

[7] عبد العزيز الثعالبي: الرحلة اليمنية 12 أغسطس–17 أكتوبر 1986، تحقيق حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي لبنان، 1924، ص 140، 190.

مؤسسات وشركات داخل اليمن وكان دافعه هو الخوف الدائم على أمن البلاد واستقلالها[1]، أما بخصوص علاقاتها مع السعودية زاد التوتر بينهم بعد قيام بعض التوترات داخل الأراضي السعودية فأشرات أصابع الاتهام إلى الإمام يحي وفي عام 1930 وضع ابن سعود رسميا عسير تحت حكمه ولم يبقى للإدريسي من السلطة إلا اسمها، وهنا وجد الإمام يحي نفسه وجها لوجه أمام الملك عبد العزيز[2]، فبدأت الحرب بينهم في 5 مارس 1934 أرسلت من خلالها السعودية إنذار لليمن بوجوب الجلاء عن الأراضي السعودية والاعتراف بالحدود، وحل مسألة نجران التي احتلتها القوات اليمنية وتسليم الأدارسة للسعودية بعد هروبهم لليمن، ولكن الإمام يحي لم يستجب للإنذار السعودي، فتقدمت القوات السعودية وسيطرت على مناطق حرض وميدي وأجزاء من تهامة اليمن وتلقت اليمن الضربة القاضية بسقوط مدينة الحديدة الساحلية[3]، وبسبب الوساطة الفلسطينية برئاسة الأمين الحسيني انتهت الحرب التي دامت 45 يوما انسحبت من خلالها القوات السعودية من أراضي اليمن أضطر الإمام يحي إلى الموافقة على المطالب السعودية ومنها، إخلاء جبال عسير ونجران وبعد ذلك دارت مباحثات بين الطرفين انتهت بعقد معاهدة الطائف 1934 التي أنهت مشاكل الحدود اليمنية – السعودية في تلك الفترة[4]. (الملحق رقم 03)

على الرغم من حرص الإمام يحيى الشديد على فرض سياسة العزلة التامة إلا أنه كان يجد نفسه مضطراً في الظروف الصعبة إلى مَدّ أنظاره إلى الخارج فلعله يجد في ذلك علاجاً لأمراض نظامه التي لا تعد ولا تحصى، فقام الإمام يحي بتقوية علاقاته مع إيطاليا حيث عقد معاهدة الصداقة اليمنية الإيطالية 1926 وتم تجديدها عام 1936، كما تم التوصل إلى عقد اتفاق سري بين اليمن وايطاليا في الأول من ماي 1927 لتزويد اليمن بالأسلحة العسكرية وبعض الطائرات الايطالية، بهدف إظهار دور ايطاليا كقوة متحالفة

[1] سيد مصطفى سالم: المرجع السابق، ص 436، 441.

[2] محمد علي القوزي: دراسات في تاريخ العرب المعاصر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1991 ص 340-342.

[3] يوسف الهاجري: السعودية تبتلع اليمن – قصة تدخلات السعودية في الشطر الشمالي من اليمن–، طبعة 2، دار الصفا للنشر والتوزيع، لندن، 1992، ص 43.

[4] جان جاك بيري، المرجع السابق، 107؛ أحمد حسن شرف الدين: المرجع السابق، ص286، 287 .

مع الإمام يحيى ضد أعدائه في داخل اليمن وخارجه[1]، كما عقد معاهدة مع الاتحاد السوفياتي في1 نوفمبر1928 و كانت أول اتفاقية عربية بين دولة عربية والاتحاد السوفياتي[2].

أما بريطانيا والتي تحتل الجزء الجنوبي من اليمن منذ عام 1839، قامت بينها وبين الإمام يحيى عدة حروب في الصنائع وشبوه وبيحان وجهت من خلالها بريطانيا طائرات حربية على العديد من المناطق الحدودية الآهلة بالسكان كالفالح، بريم، تع، كرد فعل على مستجدات والمعاهدات السابقة[3]، هذا ما اضطر الإمام إلى توقيع معاهدة صداقة وتعاون متبادل بين اليمن وبريطانيا في 11 فيفري 1934 تنص على بقاء الحدود على حالها 40 سنة لينظر فيها فيما بعد[4]. (الملحق رقم 04)

دخلت اليمن مرحلة من الاستقرار النسبي بعد عقدها معاهدتين مع السعودية وبريطانيا وأرادت الحصول على بعض المساعدات الاقتصادية وإضفاء مسحة حضارية على اليمن بعقد معاهدات مع بعض الدول منها العربية وكان أولها العراق عام 1931 وأهم ما جاء فيها هو اعتراف كل طرف بالطرف الآخر وسيادة السلم الدائم والصداقة بين الطرفين، كما انضمت اليمن إلى معاهدة الأخوة العربية التي عقدت بين المملكة السعودية والعراق في 20 ماي 1936[5]. (الملحق رقم 05)

اشتركت اليمن في مشاورات تأسيس الجامعة العربية نوفمبر 1945 حين شرعت الدول العربية بالاستجابة لتصريحات أنطوني إيدن[6] وزير الخارجية البريطاني في 24 فيفري 1943، برزت الحاجة لإجراء لإجراء مباحثات بين الدول العربية لتأسيس منظمة عربية تحت أسم جامعة الدول العربية[7].

---

[1] أحمد العرامي: العلاقات اليمنية الإيطالية 1919– 1939، مجلة جامعة الناصر، عدد 6، مجلد 2 ، ديسمبر2005 ص 373، 377.

[2] أنكارين.ج: مذكرات دبلوماسية في اليمن، ترجمة قائد محمد طربوش ومحمد علي إسماعيل سليمان، مكتبة مدبولي القاهرة– مصر، 1993، ص 40.

[3] أنكارين.ج: المرجع السابق، ص 80، 100.

[4] سيد سالم مصطفى: المرجع السابق، ص 389.

[5] عبد الله سلال وآخرون: المرجع السابق، 198.

[6] أنطوني إيدن: سياسي بريطاني، شارك في الحرب العالمية الأولى، وانتخب عن حزب المحافظين عام 1923 ومثل الحكومة كنائب وزير للشؤون البرلمانية في اجتماعات عصبة الأمم في جنيف بين عامي 1925–1935، عين وزيراً للخارجية عام 1935، لعب دوراً مهماً في التشجيع على إقامة الجامعة العربية، أصبح رئيساً للوزراء بعد استقالة تشرشل ترك العمل السياسي بعد فشل عدوان عام 19560. ينظر. عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، جزء1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974، ص99.

[7] سيد مصطفى سالم: المرجع السابق، ص433.

أحدت تصريح ايدن ردودا سريعة وايجابية حيث نشر عبد الرحمان عزام[1] مقالا في صحيفة الأهرام في 28 فيفيري 1943 حول الاعتراف البريطاني بأماني الامة العربية، والقى مصطفى النحاس خطايا في مجلس النواب المصري في جوان 1943 جاء فيه " انن معنى من القديم بأحوال الامم العربية والمعاونة على تحقيق أمالها في الحرية والاستقلال، فمنذ أن أعلن مستر ايدن تصريحه فكرت فيه طويلا باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة كلا على حدة..."

وفيما يتعلق بموقف الامام يحي فحين بدأت الأقطار العربية بتأسيس الجامعة فقد تردد في إرسال ممثلين عنه الى مصر للمشاركة ف أمال اللجنة التحضرية عام 1944، وبالرغم من ذلك التردد الا انع أرسل وفدا برئاسة حسن الكبسي مندوبا لليمن في اللجنة التحضرية لقيام الجامعة العربية.

أجرى الوفد اليمني مباحثاته وحرص على التعاون مع باقي الدول العربية، ورحبت اليمن بفكرة التعاون الثقافي والاقتصادي بين البلدان العربية، بحيث تحتفظ كل دولة بكامل سيادتها وحقوقها، ولا تكون مقيدة بمعاهدات ارتبطت بها دولة أخرى، وان يكون التعاون قائماً على أساس التساوي بين جميع الدول العربية في الحقوق والمصالح المتبادلة[2]، إلا أن الإمام يحيى تحفظ في مسألة التعاون السياسي بين الدول العربية، وأبدى مندوب اليمن حسين الكبسي حرص بلاده على مسألة التعاون العسكري ما بين الدول العربية، إذا حدث أي اعتداء على أي بلد عربي مرتبط بهذا الاتفاق، فعلى الدولة المعتدى عليها، ان تطلب المساعدة العسكرية من الدول المنضوية في جامعة الدول العربية[3].

---

[1] عبد الرحمان عزام: ولد في بلدة الشويك الغربي بمحافظة الجيزة بمصر عام 1893، تلقى تعليمه الابتدائي في احدى المدارس الحكومية في 1912 حصل على شهادة الثانوية وقرر ان يدرس الطي في جلمعة سان توماس البريطانية، كان أحدى المتطوعين ضمن الجيش التركي في حرب البلقان عام 1913، بدأ نشاطه بشكل واسع اذ شارك بالحركة الوطنية المصرية وأخذ يحفز الشباب المصري على ناضل ضد السياسي البريطانية في مصر ، شغل مناصب وزارية متعددة منها وزير للأوقاف ثم وزير للشؤون الاجتماعية وأصبح أول أمين عام لجامعة الدول العربية 1945- 1952، توفي عام 1976. ينظر. فراس بيطار: الموسوعة السياسة والعسكرية، جزء 1، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، 2003، ص 783.

[2] أحمد الشقيري: الجامعة العربية كيف تكون جامعة.... وكيف تصبح عربية، طبعة الكترونية أولى، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 77.

[3] عبد الحميد محمد الموافي: مصر ي جامعة الدول العربية – دراسة في الدور الأكبر في التنظيمات الإقليمية 1953الى 1970- ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983، ص 95- 96.

وافقت جميع الوفود العربية على بروتوكول الإسكندرية[1] في السابع من أكتوبر 1944 باستثناء وفدي اليمن والسعودية، إذ أرادا إطلاع حكومتيهما على نص البروتوكول للموافقة عليه وبعد سلسلة من الاتصالات التي قام بها عبد الرحمن عزام لإقناع الإمام يحيى والملك عبد العزيز، بضرورة الموافقة والتوقيع عليه، اصدر الملك عبد العزيز آل سعود أوامره إلى مندوبه يوسف ياسين بالتوقيع على بروتوكول الإسكندرية في الخامس من فيفري 1945، وفي 22 مارس 1945 أعلن رسمياً عن قيام جامعة الدول العربية، أما اليمن فقد وقع مندوبها على البروتوكول في 7 من سبتمبر 1945 وقد شارك ممثلاهما في اجتماعات اللجنة بعد ذلك[2].

كان دخول الإمام يحيى لجامعة الدول العربية لكسب مساندة دولية من اجل تثبيت حكمه في الداخل والظهور كرمز لنضال اليمن واستقلالها للوقوف ضد الوجود البريطاني في الجنوب اليمني.

وتوجه الإمام يحيى في علاقاته الخارجية نحو الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت بأولى محاولاتها السياسية والاقتصادية للتغلغل في اليمن حيث تمكنت عام 1942 من توقيع أول معاهدة للصداقة والتجارة مع الإمام يحيى وذلك بعد مفاوضات طويلة فتحت بموجبها مفوضية أمريكية في تعز ووصلت إلى اليمن بعثة أمريكية عام 1944، برئاسة القنصل الأمريكي في عدن «كلارك» لحل النزاع بين اليمن ومحمية عدن في الجنوب اليمني، وفي أفريل عام 1945 جاءت بعثة أمريكية ثانية لليمن برئاسة «ايدي» السفير الأمريكي في السعودية لعقد معاهدة تجارية مع الإمام يحيى[3]، وخلال عامي 1946و1947 نشطت المساعي الأمريكية السياسية والاقتصادية حيث عقدت معاهدة اقتصادية مع الإمام يحيى اعترفت بموجبها باستقلال اليمن ومنحتها قرضاً مالياً قدره (مليون دولار) لشراء معدات عسكرية وجرى إقامة التمثيل الدبلوماسي فيما بينهما، وفتحت أول قنصلية يمنية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي العام نفسه فتحت في تعز مفوضية للولايات المتحدة الأمريكية[4]، كما عقدت معاهدة مع دول أخرى منها هولندا في 12 مارس 1933، أثيوبيا في 22

---

[1] عقدت اللجنة التحضيرية اجتماعها في الإسكندرية في 25 سبتمبر 1944، بحضور مندوبين عن مصر، وسوريا، ولبنان والعراق، والأردن، والسعودية، واليمن، وفلسطين، حيث عقدت ثماني جلسات، استبعد المؤتمرون فكرة الحكومة المركزية وتم الاتفاق والتعاون بين الدول الأعضاء، والاعتراف بسيادة الدول الأعضاء واستقلالها، وعدم اللجوء إلى القوة لفض المنازعات التي تنشب بين الدول الأعضاء، وتم تأليف لجنة سياسية لدراسة شكل التعاون العربي وأسسه. ينظر. أحمد الشقيري: الجامعة العربية...، ص 88- 89.

[2] عبد الحميد محمد الموافي: المرجع السابق، ص 97.

[3] مجموعة من مؤلفين السوفيت: المرجع السابق، ص 78.

[4] مجموعة من السوفيات: المرجع نفسه، ص 79.

مارس عام 1935، ومع فرنسا في 25 ابريل عام1936، ومع بلجيكا في 7 ديسمبر عام 1936[1]، بالإضافة إلى انضمامه إلى هيئة الأمم المتحدة في1948[2].

نتيجة لعوامل الضعف الناجمة عن نظام الإمام يحي بالإضافة إلى سياسته الداخلية والخارجية العقيمة ظهرت معارضة يمنية تأثرت ببعض المفكرين والكتاب المستنيرين الذين كانت كتبهم تتسلل إلى داخل اليمن من أمثال جمال الدين الأفغاني وعبد الرحمن الكواكبي ومحمد عبده، ورشيد رضا وغيرهم وكذلك أفراد البعثات التي أرسلت إلى العراق فانبهروا بالفرق الحضاري بين العراق واليمن، دفعت هذه الفئات إلى أن تتجمع وتشكل تجمعات معارضة لسياسية الإمام يحيى تستخدم عدة وسائل وطرق لتشعر بيت حميد الدين بالرفض لحكمها المستبد[3]، كما استغل رجال الحركة انضمام اليمن إلى جامعة الدول العربية لغرض قضيتهم وذلك عن طريق التواصل مع عبد الرحمان عزام وحسن البنا الذي كانت تربطه علاقة قوية مع المعارضة اليمنية ليقوم بإحالتها إلى الجامعة العربية[4].

بعد تأسيس الجمعية اليمانية الكبرى في 1946[5]، والتي تنظم إليها سيف الإسلام إبراهيم[6] أحد أبناء الإمام يحي بن حميد[7] والتي اتجه نشاطهم نحو الإطاحة بحكم الإمام يحي وإقامة حكومة دستورية ولعجز هذه الحركة القيام بذلك بمفردها اتجهت إلى التحالف مع قوى أخرى في اليمن وعلى رأسها عبد الله بن أحمد الوزير[8] من أسرة آل الوزير، ومما سارع في تطور الأحداث وصول الفضيل الورتلاني إلى اليمن مبعوثاً من

---

[1] سيد مصطفى سالم: المرجع السابق، ص 526، 543.

[2] زيد بن على الوزير: محاولة لفهم المشكلة اليمنية، طبعة 2، مركز التراث والبحوث اليمني، صنعاء، 2018، ص 77.

[3] عبد الله سلال وآخرون: المرجع السابق، ص 45 .

[4] أحمد جاسم إبراهيم: العلاقات السياسية اليمنية–المصرية (1945–1952)، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية مجلد4 عدد1، (دون سنة)، ص 39.

[5] الجمعية اليمانية الكبرى: أسست محمد محمود الزبيري في عدن بعد حصوله على ترخيص من السلطات البريطانية أصدرت صحيفة صوت اليمن وهي صحيفة علنية، وهي امتداد لحزب الأحرار اليمني المنحل، وقام بتحريض الرأي العام ضد سياسة الإمام يحي، توقف نشاطه بعد انقلاب 1948. ينظر. أحمد جابر عفيف: المرجع السابق، جزء2، ص 897 898.

[6] سيف الإسلام إبراهيم: هو الابن الثامن للإمام يحيى، كان يميل للإصلاح وانضم إلى الأحرار في عدن عين في الحكومة الدستورية رئيسا لمجلس الثوري ثم عين رئيسا لمجلس الوزراء، وأطلق عليه لقب (سيف الحق إبراهيم) بعد انضمامه للجمعية اليمانية الكبرى، بعد الإطاحة بالثورة الدستورية عام 1948، اعتقل سيف الحق إبراهيم في منزل خاص بحجة وتوفي بالسكتة القلبية. ينظر. أحمد جابر العفيف: المرجع السابق، جزء 1، ص 34–35.

[7] محمد أحمد نعمان: الأطراف المعنية في اليمن، بيروت، مؤسسة الصبيان، 1965، ص 199.

[8] عبد الله بن أحمد الوزير: عالم وسياسي ولد 1889، ونشأ بوادي السر شمال شرق صنعاء، من أسرة علوية النسب ومن أعيان اليمن ومن مستشاري الإمام يحي عين عمل على الحديدة عام 1935.

قبل الإخوان المسلمين في مصر والذي كان يعتبر همزة وصل بين الأحرار وحسن لبنا جاء بهدف التقريب بين المعارضة والإمام يحيى ونصح الإمام بالقيام بالإصلاحات اللازمة في البلاد[1]، بعد دراسة أوضاع اليمن العامة عرض قادة المعارضة اليمنية على الفضيل الورتلاني فكرة إزاحة الإمام يحي الذي تأكد من عدم صدق نوايا الإمام يحيى في تطوير اليمن لذا انضم إلى المعارضة اليمنية، وإزاء نشاط حركة المعارضة اصدر الإمام يحيى أمرا بتعيين الأمير احمد أميرا على لواء تعز، لضرب حركة المعارضة فيها لذلك اجتمع قادة المعارضة اليمنية بجناحيها المدني والعسكري لتدارس الوضع وإيجاد حل جذري لأوضاع اليمن المتخلفة، وإيجاد حكومة دستورية تم وضع الميثاق الوطني المقدس[2].

وفي محاولة اغتيال فاشلة في 17 جانفي 1948 إلا أنه تم التراجع عنها في اللحظات الأخيرة وتم إبلاغ الجمعية بذلك ولكنها فهمت بالخطأ مما أدى إلى نشر الميثاق في الصحف[3]، كان من نتائج تداعي الأحداث على هذا النحو أن وجدت المعارضة نفسها في موقف حرج لاسيما بعد إعلان الميثاق ولتخوفها من بطش الإمام يحيى وولي عهده الأمير أحمد قرر رجال المعارضة التعجيل بقتل الإمام وولي عهده أدى هذا إلى قيام صدام مسلح في 17 فيفري 1948، بعد أن نصبوا له كمينا في منطقة حزيز على طريق مدينة تعز فقاموا بسد الطريق بالحجارة، وقد كان برفقة الإمام رئيس وزرائه عبد الله حسين العمري[4] وحفيد الإمام بالإضافة إلى سائق السيارة وخادم الإمام الخاص[5].

وطبقا للخطة المرسومة توجه عبد الله الوزير وأتباعه إلى القصر إذ أعلن هناك عن إمامته مكنيا نفسه بالإمام الداعي ثم الهادي[6]، وأعلن في اليوم التالي مقتل الإمام يحي وانتخابه إماماً شرعيا وملكا

---

[1] محمد الأحنف: الفضيل الورتلاني ...جزائري في اليمن ودور الإخوان المسلمين في ثورة 1948، مجلة حوليات يمنية العدد 8، المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية، صنعاء، 2002، ص 77، 85.

[2] الميثاق الوطني: وهو أول دستور وضع لتنظيم مؤسسات الدولة اليمنية، ولتحديد سلطات رئيس الدولة وصلاحياته والفصل بين السلطات عرض على كبار علماء الدين والقضاة والمشايخ، وقع عليه جميع الذين تعهدوا بتنفيذه والعمل به واحتوى على39 مادة وملحق بأربع مواد، كما ألحقت به أربع قوائم، مجلس الوزراء، ومديري الوزارات. ينظر. أحمد محمد الشامي: رياح التغيير في اليمن، المطبعة العربية، جدة، 1984، ص 198.

[3] أحمد جاسم إبراهيم: المرجع السابق، ص 49-50.

[4] عبد الله حسن العمري: ولد عام 1887، جمع بين العلم والقدرة في إدارة الأمور بشؤون الدولة، تولى عدد من المناصب كان أخرها رئيس وزراء. ينظر. أحمد جابر العفيف: المرجع السابق، جزء 2، ص 618

[5] أحمد حسين شرف الدين: المرجع السابق، ص 322.

[6] أحمد مظهر الهلالي: عبد الرحمان عزام ودوره السياسي في جامعة الدول العربية 1945-1952، دار كلمة للطباعة والنشر، بغداد، 2019، ص 167.

دستوريا[1] بذلك تشكلت الحكومة الجديدة برئاسة عبد الله الوزير وتشكل مجلس الشورى وأختير ستين شخصا عالما وفقيها من نخبة أبناء الأمة اليمنية تحت رئاسة سيف الحق إبراهيم.

بعثت الحكومة الجديد وفي اليوم الثاني لقيام الثورة برقيات إلى زعماء وملوك العرب ومجلس الجامعة العربية أشارت إلى وفاة الإمام يحيى وانتخاب عبد الله أحمد الوزير ملكا، إلا أن الجامعة العربية ارتأت ألا تتسرع في اتخاذ قرار الاعتراف وأرسلت لجنة لتحقيق في الأحداث[2]، وعقب حادثة اغتيال الإمام يحي في 1948 تمكن ولي العهد أحمد[3] من استرجاع عرش أبيه فلم تدم إمامة الوزير وحكومته أكثر من 25 يوما حيث وصل أحمد إلى مدينة حجة وحاول كسب القبائل على رأسهم حاشد وبيكيل، ثم اتجه الأمير أحمد إلى صنعاء وقام بمحاصرتها من كل الجهات وفي 13 مارس 1948 استولى على العاصمة ودخلها[4]، وبعد سقوط صنعاء ألقى الإمام أحمد القبض على الإمام عبد الله الوزير ومناصريه وأرسلهم إلى السجون حجة وأعدم العشرات منهم على رأسهم الإمام عبد الله[5]، وبذلك استعادت أسرة حميد الدين وتوج الأمير أحمد بن يحي بن حميد الدين إماما في 15 مارس 1948 ولقب بالناصر وبسط سيطرته على اليمن واتخذ مدينة تعز عاصمة له، وبعد إنهائه للمقاومة فيها واعترف مجلس الجامعة العربية به ملكا شرعيا عن اليمن في 21 مارس 1948[6].

2/ الإمام أحمد بن حميد وانقلاب 25 مارس 1955

بعد فشل ثورة عام 1948 زادت قبضة الحكم الإمامي على اليمن لاسيما بعد أصدرا الامام احمد أحكاما تعسفية التي أصدرها الإمام احمد بإعدامه القادة البارزين في انقلاب 1948[7] وزج البعض الأخر في

---

[1] أحمد حسن شرف الدين: المرجع السابق، ص 321.

[2] سيد مصطفى سالم: المرجع السابق، ص 499.

[3] أحمد بن يحي: من مواليد 1891 بصنعاء، عينه أبوه على لواء تعز، وبعد اغتيال أبيه يحي تولى الإمامة توفي في سبتمبر 1962. ينظر. أحمد عطية الله: القاموس السياسي، طبعة 3، دار النهضة العربية، 1968، ص 23.

[4] أحمد محمد الشامي المرجع السابق، ص 230.

[5] أحمد مظهر الهلالي: المرجع السابق، ص 175.

[6] أحمد جاسم إبراهيم: المرجع السابق، ص 51.

[7] القادة البارزين: إعدام دون محاكمة من قبل الإمام احمد باتهامهم بقتل والده، من هؤلاء القادة الشهيد السيد عبد الله احمد الوزير والشهيد زيد الموشكي الشهيد سيف الإسلام إبراهيم (شقيق الإمام احمد)، والشهيد السيد محمد بن عبد الله احمد الوزير (ابن عبد الله الوزير) والشهيد حسين الكبسي – والشهيد السيد احمد المطاع، والقائد العسكري الشهيد جمال جميل والقائد العسكري الشهيد محمد سري والشهيد محي الدين العنسي، والشهيد محمد صالح المسمري والشهيد احمد حسن الحورش والشهيد احمد البراق وغيرهم. ينظر. عبد الله السلال وآخرون: المرجع السابق، ص 136، 143.

السجون التي أصبحت ممتلئ بالعلماء والشباب والمشايخ الذين زجوا في سجن حجة أين يقيم الإمام، وهروب بعض الأخر من رجالها خارج اليمن[1]، فانتهج الإمام احمد سياسة داخلية تسير على النهج الذي سار عليه والده فعمل على تشويه ما جاءت به ثورة عام 1948 والصق التهم بأنهم يبيحون المحرمات التي تعف عنها النفس البشرية بشكل عام[2].

أدت تلك الإجراءات القمعية التي مارسها الإمام احمد بعد قضائه على حركة 1948 إلى توقف حركة عام المعارضة في داخل اليمن وهروب بعض رجالها خارج اليمن، كما أعاد تشكيل مجلس الوزراء حيث كون حكومة تتألف من عدة وزراء تولاها أبنائه وإخوته والشخصيات القريبة منه حيث منح أخاه الحسن منصب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، وأصدر قرار بتعيين ابنه البدر[3] أمير للجيش[4] ومن تعز مقر جديد له[5]. (الملحق رقم 02)

تميز عهد الإمام أحمد بمجموعة من الاستحداثات البسيطة منها الاقتصادية حيث منح ترخيص لبداية عملية تنقيب في مناجم الصليف للملح الصخري بهدف توسيع التجارة بالإضافة إلى اشتراك الحكومة ببعض السفن البحرية، وتم بناء العديد من المستشفيات في كل من الحديدة وتعز، بالإضافة إلى افتتاح بعض المدارس في صنعاء كما زاد في إرسال البعثات الدراسية إلى الخارج[6]، وتعين العديد من الأساتذة المصريين ومدرسين عسكريين وفنيين سوفيات وإرسال عشرات اليمنيين إلى مصر والدول الشيوعية[7] وذلك من أجل

---

[1] عبد الله عبد الوهاب الشماحي: المرجع السابق، ص 276 .

[2] أحمد محمد الشامي: إمام اليمن احمد حميد الدين، بيروت، مؤسسة الإنتاج الطباعي، (دون سنة) ، ص85 ؛ أحمد حسن شرف الدين: المرجع السابق، ص 323.

[3] محمد البدر: وهو محمد أحمد الملقب بالبدر، ابن الإمام أحمد وآخر أئمة حكام بيت حميد ولد في مدينة حجة في 1929، تلقى تعليمه على يد أدباء، عين أميرا على لواء الحديدة، ثم وزيرا للدفاع، مثل والده في المهمات الخارجية العربية والدولية، وأعلن نفسه إماما على اليمن بعد وفاة والده 1962، توفي عن عمر يناهز 67 عاما في لندن. ينظر: أحمد جابر العفيف : المرجع السابق، جزء 1، ص 1485.

[4] أحمد عبيد بن دغر: اليمن تحت حكم الإمام 1948–1962، مكتبة مديولي، 2005، ص 266– 267.

[5] إتخذ الإمام احمد تعز عاصمة له لدوافع سياسية وشخصية، فالأولى بكون لواء تعز قريب من بؤر المعارضة النشطة والفاعلة ضد النظام، وفضلا من قربها من محمية عدن التي يعدّها ملجأ لرموز المعارضة اليمنية، أما الثانية كان مقره عندما كانت ثورة الدستورية. ينظر. عبد الله البردوني: الثقافة والثورة اليمن، دمشق، مطبعة الكاتب العربي، 1991، ص 79، 180.

[6] مجموعة مؤلفين السوفيت: المرجع السابق، ص 88.

[7] زليخة عبد القادر محمد: ترجمة الفصل الرابع من كتاب الثورات والحكم العسكري في الشرق الأوسط–دراسة حالة مصر وليبيا والسودان واليمن، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2014، ص 11.

تدريب الجيش اليمني وتنظيمه[1]، أما في المجال الإداري لم يحدث أي تغيير في النظام الذي كان قائما في عهد والده إلا أنه أضاف لواء جديد وهو ليصبح عدد الأولية سبعة[2].

شهد الحكم الملكي الامامي في هذه الفترة صراع داخل الأسرة المالكة بين الإمام أحمد وولي العهد محمد البدر من جهة وبين الأمير الحسن[3] والأمير عبد الله من جهة أخرى، واحتدم الصراع بين ثلاث كتل التف حولها عدد من المؤيدين والأنصار فقد كسب الحسن تأييد بعض أعضاء الأسرة والضباط والمشايخ، لقناعتهم بمقدرته على المحافظة على الحكم لما كان يتميز به من سطوة وعدم الميل للتغيير[4].

أما على الصعيد الخارجي فنجد أن الإمام أحمد تخلى عن سياسة العزلة التي اتبعها والده حيث وقع اتفاقية مع بريطانيا سنة 1951 تقضي بتحديد خط الحدود في المناطق المختلفة عليها بغية تحسين العلاقات إلا أن هذه العلاقات السلمية لم تدم طويلا، كما أبرم في 1953 اتفاقية صداقة وتجارة مع ألمانيا الاتحادية ثم وقعت اتفاقية أخرى مع الشركة الألمانية الغربية « ديلمن بيرجياو» والتي نصت على تشغيل مناجم الملح كما استأنفت العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا[5].

على الرغم من الانفتاح الملموس بدأت المعارضة اليمنية في الداخل تعيد تنظيم صفوفها اثر لقاءات كان يعقدها رجال الحركة المعتقلون في السجون وقد تركز نشاط هؤلاء في البداية على محاولة استمالة الإمام أحمد عن طريق الرسائل والبرقيات التي كانوا يبعثونه فأستغل الأحرار فرصة إثارة ولاية العهد للأمير محمد البدر بن الإمام أحمد، وبدئوا في نشر الفكرة من اجل كسب ود الأمير وتعاطفه معهم وتحسين ظروف السجناء وفعلا سمح الإمام بدخول الكتب إلى السجون الأمر الذي ساعد على زيادة نشاط المعارضة وإقامة المناظرات الأدبية والحوار وتعليم عدد من الرهائن والسجناء، وصدرت مجلتين بخط اليد في السجن هما الندوة والسلوى خصصتا للأدب والنشر[6]، وفي عام 1953 بدأت المعارضة تستعيد بعض نشاطها خاصة

---

[1] أحمد عبيد بن دغر: مرجع سابق، ص 270.

[2] محسن أحمد العيني: معارك ومؤامرات...، ص 59.

[3] سيف الإسلام الحسن: من مواليد 1907 تولى مع والده الإمام يحي لأمور كثيرة في الدول، كان على رأس المهاجمين لصنعاء عند سقوط الثورة الدستورية، وبعدها عين نائبا لأخيه الإمام احمد على صنعاء، وما لبث أن اختلف مع أخيه بسبب ولاية العهد التي رأى انه أحق بها من الأمير، وحين أعلنت الجمهورية عام 1962 دعا لنفسه باسم الواثق بالله ولما تبين أن الأمير البدر مازال حيا خلع نفسه وتعين رئيسا للوزراء وبعد ذلك ذهب ليعيش في أمريكا. ينظر: أحمد محمد الوزير: حياة الأمير علي عبد الله الوزير، منشورات العصر الحديث، بيروت، 1987، ص545.

[4] عبد الوهاب عبد الله الشماحي: المرجع السابق، ص281 .

[5] مجموعة من مؤلفين السوفيت: المرجع السابق، ص 88، 90.

[6] محمد أحمد نعمان: الأطراف المعنية...، ص 64- 65.

بعد أن أطلق الإمام أحمد من سجونه بعض عناصرها، ومن أهمهم أحمد محمد نعمان وأحمد محمد الشامي والقاضي عبد الرحمن الأرياني[1]، الذين وبدئوا يروجون لفكرة ولاية العهد لنجل الإمام أحمد الأمير محمد البدر أمير لواء (الحديدة) وذلك بغرض توسيع الخلاف بين أفراد أسرة حميد الدين[2].

لقد إعتقد الإمام أحمد أنه من خلال إتباع سياسة دموية وإدارة استبدادية لن تجرؤ أي معرضة على التصريح، وهنا اشتد نشاط المعارضة اليمنية[3] في الداخل والخارج خاصة بعد رفض الإمام أحمد الاستجابة لمطالبهم وتدهور علاقته مع إخوته خاصة بعد إسناد ولاية العهد لابنه البدر وكذلك بعد تدهور حالته الصحية عجزه عن إدارة البلاد وإهماله لكثير من أمور الدولية ومنها أمور الجيش[4].

حاول الأمير عبد الله الحسن استمالة الجيش والمعارضة لكسب تأييدها للوقوف إلى جانبه لعزل الإمام أحمد وكان من بين هؤلاء المعارضين المقدم أحمد الثلايا[5] الذي استغل حادثة قرية الحوبان[6]، فعلم الإمام أحمد بذلك فأمر بتشكيل لجنة للتحقيق في الحادث ومعاقبة المتسببين فاستغل أحمد الثلايا توتر العلاقة بين الإمام والجيش وحرضهم على الانقلاب ضده، فقاموا بمحاصرة قصر الإمام في 31 مارس 1955[7] بعد محاصرة القصر من قبل الجيش اجتمع أحمد الثلايا ببعض رجال الدولة وأصحاب المقامات الرفيعة وعرض عليهم مطالب الجيش في تنازل الإمام أحمد عن العرش لأخيه عيد الله حيث تتم قبول البعض منهم ورفض

---

[1] عبد الرحمن الأرياني: ولد بأريان وهو عالم كبير وشاعر بليغ من أعضاء حركة الإصلاح، اعتقل مرتين قبل الثورة الدستورية عين في حكومة الثورة الدستورية سكرتير أول مجلس الشورى، واعتقل في أوت وسجن في حجة وأفرج عنه، ثم اعتقل عقب حركة عام 1955م، قام بانقلاب على السلال في 5 نوفمبر 1967 فأصبح رئيس المجلس الجمهوري وأطاحت به حركة إبراهيم الحميدي في 13جوان 1974. ينظر. أحمد الوزير: المرجع السابق، ص557-558.

[2] أحمد عبيد بن دغر: المرجع السابق، ص 278.

[3] عبد الوهاب عبد الله الشامي: المرجع السابق، ص 265.

[4] أحمد عبيد بن دغر: المرجع السابق، ص 280، 284.

[5] أحمد الثلايا: ولد في صنعاء 1918، تلقى تعليمه الأول في مكتب الأيتام ثم التحق بالجيش، سافر في بعثة إلى العراق عام 1932، وبعد عودته اشتغل مدربا للجيش، قاد انقلاب 1955 ضد الإمام أحمد مع الأمير عبد الله بن الإمام يحي. ينظر: أحمد جابر عفيف: المرجع السابق، جزء2، ص 879، 891.

[6] قرية الحوبان: من ضواحي شرقي مدينة تعز، أما حادثة منطقة الحوبان حيث قام بها مجموعة من الجنود عندما ذهبوا إلى منطقة الحوبان للاحتطاب والصيد حيث استولوا بالقوة على كمية من الحطب كانت تابعة لأحد الفلاحين فحدث اشتباك بين الجنود وأهالي القرية وقتل اثنين من الجنود فعلم الجنود بمقتل زملائهم وذهبوا إلى مكان الحادث للانتقام، وقاموا بالهجوم على أهالي القرية ونهب ممتلكاتهم. ينظر: إبراهيم المقحفي: معجم البلدان والقبائل اليمنية، جزء 1، صنعاء 1985، ص132؛ أحمد جابر العفيف: المرجع السابق، جزء2، ص 1023.

[7] حيدر علي ناجي العزى: انقلاب عام 1955 في اليمن، وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، 2004، ص 182، 203.

البعض الآخر، وبعد مناقشات حادة تم الإتفاق على إرسال وضد إلى الإمام أحمد ليطلب منه التنحي عن السلطة[1]. (الملحق رقم06)

وبعد تردد اضطر الإمام أحمد التنازل عن الحكم لأخيه سيف الإسلام أن هذا التنازل كان غير صريح ما زاد في ضغط عليه وإجباره على التنازل مرة أخرى[2]، فتنازل الإمام عن الحكم لأخيه شفويا فحاول المجتمعون إرسال بعثة تتكون من محمد الحوثي ومحمد الشامي للحصول على صك التنازل من قبل الإمام أحمد[3] فوافق هذا الأخير بشروط، فتعهد الأمير عبد الله بتنفيذها فكتبه ورقة تنازل جديدة فهمه البعض تنازل عن الإمامة وإنما هي في الواقع تفويض للأعمال فقط[4]، وتم في 2 أفريل 1955 مبايعة الإمام عبد الله ولقب ولقب بالمتوكل على الله ففي بداية إمامته ضم الكثير من أفراد أسرته، كما كلف أخوه العباس بتشكيل حكومته في صنعاء وقام بطبع نص التنازل وإرساله إلى مختلف المناطق اليمنية[5]، وفي نفس الوقت أصدر أحمد الثلايا أوامر لرجاله لمحاصرة قصر الإمام وتوجيه مراقبة شديدة عليه[6] بالإضافة إلى الاستيلاء على محطة الإذاعة والتلغراف ومراكز الاتصالات اللاسلكية[7]، وفي تلك الأثناء وصل وفد من محمد لبدر بن الإمام أحمد بالحديدة لإقناعه بالانضمام إليه ومبايعته[8] وهنا قرر ولي العهد البدر الذهاب إلى حجة وبعد وصله حرض العديد من القبائل منهم حاشد وبكيل واتجهوا إلى فك الحصار عن الإمام أحمد في تعز وقام بإطلاق العديد من السجناء الأحرار الذين شاركوا في انقلاب 1948 ضد الإمام يحي[9].

وفي 5 أفريل اقترب البدر على رأس قوته إلى مدينة تعز وفي نفس الوقت كان الأمير عباس يقود مظاهرات تأييد لحكم أخوه عبد الله، وبدأ الهجوم على الانقلابين بين الذين لم يستمروا في المقاومة بعد تخلي الجنود عنهم وإستسلم الإمام عبد الله وهرب أحمد الثلايا ومع علي الغولي وعلي المطري القافي يحي

---

[1] زليخة عبد القادر محمد: المرجع السابق، ص 13.

[2] محمد علي الأكوع: أحداث ثورة 1955، التفوق للطباعة، صنعاء، 2004، ص 29.

[3] أحمد جابر العفيف: المرجع السابق، جزء 2، ص 1075.

[4] حيدر ناجي العزي: المرجع السابق، ص 102.

[5] عبد الفتاح محمد البتول: عبد الفتاح محمد البتول: خيوط الظلام في عصر الإمامة الزيدية في اليمن (284-1382هجري)، مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر، صنعاء، 2006 ، ص 350.

[6] مجموعة من مؤلفين السوفيت: المرجع السابق، ص 93.

[7] زليخة عبد القادر محمد: المرجع السابق، ص 13.

[8] أحمد عبيد بن دغر: المرجع السابق، ص 290.

[9] عبد الرحيم عبد الله: اليمن... ثورة ثوار،(دون طبعة)، دار النصر للطباعة، (دون بلد نشر)، (دون سنة)، ص 22.

السياغي[1]، معه من ضباط الجيش لكنه وقعوا في أيدي الأهالي هم في طريقه إلى عدن وسلموا إلى الإمام أحمد الذي قام بإعدامه كما ألقى القبض على الإمام عبد الله وأخيه العباس ثم إعدامهما كما قام بإعدام العديد من قادة الانقلاب[2] .

بعد الانتصار الذي حققه الإمام أحمد واستعادة مكانته بدأ يستقبل التهاني من الأمراء والشيوخ بإضافة إلى وصول الوفد المصري والسعودي لتهنئة الإمام أحمد وابنه البدر وتقديم العديد من النصائح للقيام بإصلاحات من أجل الاستقرار وأمن البلاد، وكان من بين أهم نتائج هذا الانقلاب هو إعلان الإمام أحمد رسميا تعيين ابنه محمد البدر وليا لعهده[3].

نتيجة لتخوف الإمام أحمد وولي العهد محمد البدر من هذا التوجه الجديد للمعارضة قام بإعلان بعض الخطوات الإصلاحية منها تشكيل حكومة جديدة جعل ابنه رئيسا لها، وأحمد محمد نعمان مستشارا له وتأسيس مجلس استشاري، وأعلن عن نيته استثمار النفط وتطوير الصناعة، واستغلال الأراضي الزراعية وتحديث الجيش[4]، وانفتاح الإمام أحمد على العالم الخارجي بتوقيع مجموعة من المعاهدات منها مع الاتحاد السوفياتي الذي ظفر بتجديد معاهدة الصداقة والتعاون لعام 1928 للمرة الثانية في أكتوبر 1955، كما وقعت اتفاقية أخرى سنة 1956 بهدف التبادل التجاري بين البلدين بتصدير منتجات اليمن الزراعية مقابل الآلات الصناعية والزراعية السوفيتية، وما لبث أن وقعت اليمن اتفاقيتين مع تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية عام 1956[5]، وقعت اتفاقية أخرى مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد اعترافها بالحكومة الجديدة في اليمن، ففي 1950 حصلت شركة النفط الأمريكية «أرامكو» على إجراء دراسة استكشافية على النفط وغيره من المعادن، كما وقعت اتفاقية أخرى مع الولايات المتحدة الامريكية في 1955 تم بموجبها منح حق التنقيب واستغلال الثروات المعدنية لشركة «يمن ديمفلومنت كوربرشين واشنطن»[6].

أما فيما يخص العلاقات العربية اليمنية شهدت نوعا من الانفتاح فكانت أولها معاهدة الدفاع المشترك بالإضافة إلى التوقيع على إنشاء حلف ثلاثي عربي بين جمال عبد الناصر والملك سعود بن عبد العزيز

---

[1] عبد الفتاح البتول: مرجع سابق، ص 351-352.

[2] أحمد حسن شرف الدين، المرجع السابق، ص 370.

[3] أحمد عبيد بن دغر: المرجع السابق، ص 303، 308.

[4] عبد الفتاح البتول: مرجع سابق، ص 355.

[5] إياد تركان إبراهيم الدليمي: النشاط السوفياتي اتجاه شطري اليمن والموقف العربي والدولي منه 1962-1979، جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة ديالي، 2006، ص 19، 26.

[6] مجموعة من مؤلفين السوفيت: المرجع السابق، ص 90.

عرفت باسم إتفاقية جدة في 21 أفريل 1956[1]، كما انضمت في 8 مارس 1958 إلى ميثاق الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة[2].

هكذا فشل انقلاب 1955 الذي دام من 31 مارس إلى 5 أفريل 1955، وبرغم من قصر مدته إلا أنها فتحت أبوابا إلى تيارات وطنية وثورية أخرى[3]، ويمكن القول أن كل من انقلاب 1948 و1955 جاءوا نتيجة تصاعد الفعل الثوري ضد الاستبداد الإمامي القبلي الإقطاعي، وعلى الرغم في إخفاقهم إلا انه أسهم في إضعاف الأسرة الحاكمة وتناحرها بانقسامها فضلا عن إدراك رجال الحركة لضرورة توحيد الجيش والقبائل وتحقيق تلاحم بينها عن طريق توعيتهما للإطاحة بحكم الإمامة وإقامة الجمهورية.

3/ حركـة 1961 وتولي البدر الحكم

لقد كان عهد الإمام أحمد عهد معارضات وثورات، فبعد فشل انقلاب 1955 للإطاحة بحكمه لم تنتهي المعارضة ضده راجع إلى استمراره في سياسته الاستبدادية، على رغم من قيامه ببعض الإصلاحات كتشكيل حكومة جديدة، وعقد معاهدات مع دول مختلفة[4]. ففي النصف الثاني من الخمسينيات توالت العديد من الانتفاضات والمتمردات القبلية وكانت أولها انتفاضة 1957 في المنطقة الشمالية الشرقية من البلاد، تلتها تمرد الجنوب في حامية تعز، كما ظهر تمرد أخر في حامية البيضاء وحجة نتيجة لعدم دفع للجنود رواتبهم عدة أشهر[5]، وفي أواخر شهر ديسمبر 1959 اتصلت الإضرابات في قبائل حاشدة وقبيلتي بيكيل و الخولان 1960 لرفضهم لنظام الضرائب حيث حاول الإمام أحمد إخمادها بكل الوسائل[6] كما أشار كلودي فايان Clauddie Fayein في كتاب كنت طيبة في اليمن "إلى أن الأمراض الفتاكة كانت تفتك بآلاف اليمنيين، وحتى الأمراض البسيطة التي يصاب بها المواطنون تتفاقم إلى أن تؤدي إلى الوفاة لنظر عدم وجود أو خدمات أو رعاية طبية ولا حتى أدوية....حيث كشفت أن نصف الأطفال في تلك الفترة كانوا عرضة للموت لانعدام الخدمات الصحية والتحصين ضد الأمراض"[7]، ومن هنا ظهرت فكرة تغيير نظام الحكم

---

[1] أحمد عبيد بن دغر: المرجع السابق، ص315..

[2] وجيه أبو ذكرى: الزهور تدفن في اليمن، طبعة 2، (دون دار نشر)، 1977، ص25.

[3] محمد علي الأكوع: أحداث ثورة....، ص 30.

[4] أحمد عبيد بن دغر: المرجع السابق، ص 480.

[5] مجموعة من مؤلفين السوفيت: المرجع السابق، ص 110، 112.

[6] أحمد عبيد بن دغر: المرجع السابق، ص 484.

[7] عصام البحري: ظلمات في عهد الإمامة بعيون أجنبية، جريدة الجمهورية، عدد 16534، اليمن http://www.yemeress.com/algomhoriah/2048528، الجمعة 2015/04/17 .

الإمامي واستبداده بحكم جمهوري[1] فتكررت محاولات اغتيال الإمام أحمد فقيل أنها بلغت حوالي سبعة عشر محاولة لكنها فشلت[2].

بعد القضاء على الثورة والعصيان وإخماد حركات القبائل ظل الإمام أحمد متنقلا بين تهامة والحديدة معتقدا أنه قضى على كل الثورة ضده[3]، ففي هذه الفترة وأثناء زيارته إلى مستشفى الحديدة لإجراء فحوصات طبية في 26 ماس 1961 تضم ثلاث من الثوار وهم محمد العلفي[4]، عبد الله اللقية[5] ومحسن الهندوانة[6] حيث تمكنوا من الوصول إليه وإطلاق الرصاص عليه، فبعد وصول الإمام أحمد إلى المستشفى أمر محمد عبد العلفي بإغلاق مداخل المؤسسة ومنح حرس الإمام من الدخول بحجة المحافظة على هدوء المستشفى وعدم الإزعاج مبررا ذلك بأن هذه أوامر الإمام فلم يدخل معه إلا أربعة من حرسه[7]، بعد دخول الإمام أطفئت أطفئت الأنوار داخل المستشفى فقام الثلاثة بإطلاق الرصاص عليه وتمكنوا من إصابته، وهنا ألقى الإمام بنفسه على الأرض وتظاهر بالموت فخرجوا مسرورين بما قاموا به[8]، إلا أن حرس الإمام استطاعوا الإمساك بهم فاختبأ العلفي في أحد المنازل العربية من قصر الإمام، فقام الجيش بمحاولة القبض عليه فتبادلوا إطلاق النار، فلم يجد مفرا إلا تسليم نفسه فقام بإطلاق الرصاص على نفسه فمات[9] كما تمكن الحرس من القبض على اللقية والهندوانة وتم إعدامهم في مدينة تعز[10]، أما الإمام أحمد فقد تمت معالجته من قبل أطباء أجانب

---

[1] عمرو بن معد يكرب حسين الهمداني: الوحدة اليمنية وأمن دول الخليج، دار المحمدية الهمدانية، اليمن، 2010، ص 20.

[2] أحمد عبيد بن دغر: المرجع السابق، ص 496.

[3] عبد الفتاح محمد البتول: المرجع السابق، ص 356.

[4] محمد العلفي: هو شهيد من شهداء الحركة الوطنية في اليمن، ولد في صنعاء 1931، ألتحق بالمدرسة الحربية في صنعاء وتخرج منها، عين ضابط في مستشفى الحديدة، قام بالتخطيط لاغتيال الإمام أحمد، أستشهد وعمره ثلاثين عاما. ينظر. أحمد جابر العفيف: المرجع السابق، جزء 3، ص 2109-2110.

[5] عبد الله اللقية: ولد في صنعاء سنة 1930، ألتحق بالمدرسة الحربية وتخرج منها مع زميله محمد العلفي في آخر دفعة شارك مع زميله العلفي في محاولة اغتيال الإمام أحمد. ينظر. أحمد جابر العفيف: المرجع السابق، جزء 4، ص 2499 2500.

[6] محسن الهندوانة: من شهداء الحركة الوطنية اليمنية، ولد في قرية دار ملم في جنوب مدينة صنعاء، كان أحد حرس الإمام شارك في محاولة اغتيال الإمام 1951، أستشهد بعد فشل الانقلاب. ينظر. أحمد جابر العفيف: المرجع السابق جزء 2، ص 3105-3106.

[7] أحمد عبيد بن دغر: المرجع السابق، ص 485-486.

[8] عبد الله عبد الوهاب الشماحي: المرجع السابق، ص 327-328.

[9] أحمد عبيد بن دغر: المرجع السابق، ص 487.

[10] عبد الرحيم عبد الله: المرجع السابق، ص 23.

وأخرجت الرصاصات من جسمه، بالرغم من نجاة الإمام من محاولة الاغتيال فإن صحته تأثرت بعد هذا الحادث وظل رهين قصره ما يقارب عام ونصف إلى أن توفي في 20 سبتمبر 1962[1]. (الملحق رقم 08)

وعلى الرغم من إخفاق أحداث عام 1961 الذي قام بها نخبة من طليعة الشباب العسكري التي صمم من خلالها التخلص من الإمام احمد، فكانت انه كانت محاولة أخرى لاغتيال الإمام فقد واصلت المعارضة نشاطها فقد حملوا على عاتقهم بشكل رئيسي إسقاط النظام الملكي واستبداله بنظام جمهوري.

بعد وفاة الإمام أحمد أعلن ابنه البدر لإمامته من بعده ولقب بالمنصور بالله[2]، فقام بإرسال برقيات إلى ملوك ورؤساء الدول العربية يخبرهم بوفاة والده واختياره إماما شرعيا من قبل أعيان اليمن وعلمائها[3]

وفي سبتمبر 1962 ألقى الإمام البدر خطاب العرش تحدث فيه عن القانون والمساواة والعدالة في حكمه أما من الناحية الخارجية فأكد على استمراره في سياسة الحياد الإيجابي، والالتزام بمبادئ الأمم المتحدة وميثاق الجامعة العربية والسعي إلى تحقيق الوحدة العربية[4]، كما قام بإعلان العديد من الإصلاحات الإدارية وألقي العديد من المراسيم....[5]. بعد مرور من أيام من توليه الحكم بعد صلاة الجمعة أعلن فيها من عزمه على مواصلة سياسة والده الإمام أحمد بن حميد الدين[6]. (الملحق رقم 02)

ومن هنا قرر الضباط الأحرار القيام بثورة ضد الإمام البدر قبل أن يتمكن من السيطرة على الحكم ويقضي على عناصر المعارضة واعتقالهم فلم يدم حكم الإمام البدر سوى أسبوع وكان أخر أيامه من ليلة 26 سبتمبر 1962[7].

---

[1] عبد الفتاح محمد البتول: المرجع السابق، ص 356.

[2] عبد الرحمن البيضاني: أزمة الأمة العربية وثورة اليمن مطابع المكتبة المصرية، مصر، 1984، ص303.

[3] أحمد بن دغر: المرجع السابق، ص 551.

[4] مجموعة من مؤلفين السوفيت: المرجع السابق، ص 117.

[5] للمزيد من الإصلاحات. ينظر. عبد الرحمن البيضاني: المرجع السابق، ص 177،119.

[6] عبد الفتاح محمد البتول: المرجع السابق، ص 358.

[7] أحمد منصور: شاهد على العصر–عبد الرحمان البيضاني نائب الرئيس اليمني السابق، الحلقة، قناة الجزيرة الفضائية قطر–الدوحة–، الساعة 13.00، توقيت للنشر 2001/07/03.

ثانيا: قيام ثورة 26 سبتمبر 1962

1/ التحضيرات الأولية للثورة

أدركت المعارضة اليمنية أن التغيير السياسي في اليمن لن يتم إلا بثورة تعصف بالحكم الإمامي وذلك من خلال إيجاد تنظيم قوي ومن هنا بدأت التحضيرات الأولية لثورة 26 سبتمبر 1962.

أ- **تنظيم الضباط الأحرار:** تشكل تنظيم الضباط الأحرار في ديسمبر 1961م، وهو تنظيم لا يتجاوز عدد أعضائه أربعين عضو، وكانت المبادرة من قبل 15 ضابط في الجيش اليمني برتبة ملازم ثاني في منزل عبد الله المؤيد[1] تتشكل أساسا من ضباط المدارس الحربية[2] حيث أقام هؤلاء الضباط قواعد محددة للحزب تكفل لهم السرية والفاعلية في الحركة والنشاط ومن أهمها:

- إسقاط النظام الإمامي.
- إقامة نظام جمهوري وتحقيق جملة من الإصلاحات الداخلية.
- تحرير الجنوب اليمني من الإستعمار.
- تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
- إعتماد السرية مبدأ أساسيا للتنظيم[3].

انتخب الضباط الأحرار لجنة قيادية مكونة من خمسة ضباط وهم: صالح الأشول، أحمد الرحومي وعلي الجافي، وناجي علي الأشول، كما عمل التنظيم على تأسيس فروع له في تعز والحديدة وحجة[4] ولتنظيم ولتنظيم عملية التواصل والتنسيق خصصت مجموعة من الضباط الأحرار للقيام بهذه المهمة وهم الملازم عبد الغني والملازم أحمد الرحومي والملازم صالح الأشول والملازم محمد مظهر زيد والملازم ناجي الأشول حيث تأثر هؤلاء الضباط بالأفكار الثورية الوطنية والقومية، ولاسيما الذين تخرجوا من الكليات العسكرية في صنعاء والتي اشرف عليها مدربون عسكريون من مصر، واخذوا يعملون على توسيع فروعهم وذلك من خلال إيجاد في بعض المواقع المهمة في صنعاء، وبني هذا التنظيم على أربعة خلايا

وهي:

---

[1] أحمد جابر العفيف: المرجع السابق، جزء 3، ص 1911.

[2] محمد العزيزي: قائد تنظيم الضباط، قائد الثورة، صحيفة الميثاق، العدد 1825، 2016، ص 6.

[3] أحمد جابر العفيف: المرجع السابق، جزء3، ص 1912.

[4] عبد الحميد حسن البكري: المرجع السابق، ص 41.

خلية صنعاء: ضمت كبار الضباط الأحرار والعلماء والتجار وكان في مقدمتهم العقيد حسن العمري نائب وزير المواصلات بإضافة الملازم علي عبد الغني والملازم أحمد الرحومي والملازم أحمد الأشول وكان من أعملها تنسيق الاتصال بين زعماء القبائل الأحرار وتنظيم الحركة الثورية في صنعاء بالإضافة إلى تزويد الأحرار بما يحتاجونه من أسلحة، بالإضافة إلى عبد الله جزيلان مدير الكلية الحربية الذي كان يقوم بنشر المنشورات وطباعتها ويوزعها في إتحاد العاصمة[1].

خلية تعز: وكان من بين أعضاءها عبد الرحمان الأريـاني القاضي وعبد الغني مظهر أحد التجار في تعز بالإضافة إلى سعد الأشول قائد الدبابات، والملازم عبد الله السلام وكانت هذه المجموعة تستخدم الجهاز اللاسلكي داخل القصر وسيرتان من سيارات اللاسلكي في الاتصال الرمزي بين المجموعات الثورية في صنعاء والحديدة[2].

خلية الحديدة: كان عبد الله السلال[3] رئيسا لها، وشملت هذه الخلية كل من العميد حمود الجائفي من عمال ميناء الحديدة، ومعه الرائد الجرموزي قائد الجيش في الحديدة والذي كان على صلة وثيقة مع عبد الغني مظهر في تعز بالإضافة إلى القاضي عبد السلام صبري.

خلية عدن: كانت برئاسة المقدم محمد قائد سيف الذي فر إلى عدن بعد فشل انقلاب 1955 بعض الذين فروا إلى عدن بعد فشل انقلاب أحمد 1955 في الحديدة كلفت هذه الخلية بمهمة نشر الأفكار الثورية داخل الوسط اليمني بالإضافة إلى الحصول على التموين (أسلحة، عتاد، مال)[4].

أدرك الضباط الأحرار حجم المخاطر الناجمة عن إعلان الثورة والمتمثلة في طبيعة التحالفات التي يمكن أن تحول دون قيامها منها التحالفات الداخلية بين القبائل المؤيدة للحكم الإمامي وحلفاء الخارج كل من السعودية وبريطانيا فما كان عليهم إلا إيجاد قوة مساندة لهم[5]، وهنا قرروا الاتصال بمصر لأنها الدولة العربية

---

[1] عبد الرحيم عبد الله: المرجع السابق، ص 29-30.

[2] عبد الرحمن البيضاني: المرجع السابق، ص 246-247.

[3] عبد الله السلال: من مواليد 1918م في قرية شعسان محافظة صنعاء، سافر في أول بعثة إلى العراق عام 1936م وتخرج منها برتبة ملازم أول في 1938م، شارك في انقلاب 1948، وبعدها سجن سبعة سنوات بعد فشل انقلاب 1955 واستمر في ممارسة النشاط الوطني إلى أن اختير قائد لثورة 26 سبتمبر 1962 وأصبح أول رئيس للجمهورية اليمنية بعد الثورة إلى 1967 توفي عام 1994. ينظر. أحمد عطية الله: المرجع السابق، ص 128.

[4] عبد الرحيم عبد الله: المرجع السابق، ص 31.

[5] جان جاك بيري: المرجع السابق، ص 163.

الوحيدة القادرة على مساندة الثورة بالإضافة إلى أن الرئيس عبد الناصر تبنى الحركات القومية الثورية وكان معاديا للأنظمة الرجعية[1].

ومنها النظام الإمامي الملكي فاتجه وفود من الضباط الأحرار له وخصصوا الملازم على عبد الغني[2] للاتصال بمصر عن طريق محمد عبد الواحد القائم بأعمال السفارة المصرية بصنعاء من غير أن تعرف مصر أي تفاصيل عن التنظيم أو خطة التفجير للثورة[3].

قبل شهر من إعلان الثورة جاء على لسان الرئيس عبد الناصر يقول " نبارك العمل الوطني ونحن على استعداد لتقديم العون في حينه حسب ظروف وإمكانيات مص، نفذوا وسأقوم بكل التزاماتي"[4].

وضع تنظيم الضباط الأحرار خطة تقوم على قلب نظام الحكم والتي ترتكز على قيام بالثورة في تعز ضد الإمام أحمد والقيام بتصفية ولي العهد في صنعاء[5]، وقبل استكمال الخطة فوجئوا بإعلان وفاة الإمام أحمد وتولي محمد البدر منصب الإمامة خلفا لأبيه[6]، وهنا انقسم رجال المعارضة بين من يرى تأجيل قيام الثورة وتأييد الإمام بدر لاسيما أحمد محمد النعمان الذي كان يؤيد الإمام لما رآه لديه من ميولا تقديمه للبلاد ونوايا إصلاحاته[7]، وهناك من رأى ضرورة التعجيل بالثورة، خاصة بعد وصول معلومات للإمام من قبل نائبه نائبه في صنعاء علي الشامي بوجود تخطيط للإطاحة بنظامه[8].

---

[1] محمد علي الشهاري: المسار التاريخي للثورة اليمنية، بيروت، دار العودة، 1979، ص 55 .

[2] علي عبد الغني: ضابط يمني ولد عام 1935 في مدينة أب واحد ابرز قادة ثورة عام 1962، التحق بمدرسة الأيتام الثانوية في صنعاء، ثم بالكلية الحربية، شارك في تأسيس تنظيم الضباط الأحرار مع زملائه في الكلية الحربية، بعد قيام الثورة قتل في إحدى المواجهات العسكرية مع المتمردين. ينظر. إبراهيم المقحفي، المرجع السابق، جزء 2، ص2022

[3] عبد الحميد حسن البكري: المرجع السابق، ص 40.

[4] أحمد الرحومي وآخرون: أسرار ووثائق الثورة اليمنية، دار العودة،، بيروت، 1977، ص 104.

[5] عبد الحميد حسن البكري: المرجع السابق، ص 42.

[6] عمرو بن معد يكرب حسين الهمداني: المرجع السابق، ص 20.

[7] عبد الله جزيلان: التاريخ السري للثورة اليمنية من 1556-1962، طبعة 3، منشورات العصر الحديث، بيروت، 1987 ص 98.

[8]Peterson, JE, Yemen the Search for a Modern State, Croom, Helm concerral, 1982 , p86.

بعدما كان الشعب ينتظر الإمام الجديد ليحدد مصالح سياسته الجديدة في أول خطاب له يؤكد فيه على سيره على نهج والده وأجداده، فأخذت هذا الخطاب ردة فعل لدى أوساط المعارضة مما أدى إلى تعجيل الثورة لاسيما بعد دعوة الإمام البدر لعمه الحسن من خلال الرسالة قائلا:" تفضل لليمن وأنا سأجعلك نائبا لي على اليمن.....فبادر سريعا"[1].

ب- حرب المنشورات ضد الإمام أحمد:

انتشرت العديد من المقالات والصحف لشن حرب إعلامية ضد الحكم الإمامي في اليمن أو خارجها حيث وزعت العديد من المنشورات وانتفضت القبائل التي تدعو للانتفاضة ضد حكم الإمام والحث عن التمرد ضد حكم أسرة أل حميد الدين .

فكان الدعم المصري للأحرار في اليمن يسير على اتجاهين، الأول دعمها للبيضاني والسماح له باستخدام إذاعة صوت العرب ومجلة روز اليوسف، والتي كانت أحديثها موجة لإثارة الشعب ضد الحكم الإمام، ومن المقالات التي نشرت في مجلة روز اليوسف بعنوان "جذور المأساة" في 1968 قائلا "إخواني أبناء الشعب اليمني...أعلنتكم بتصارع لقمة العيش الجافة.....وكل عام تزور اليمن المجابهات لعدة أشهر وحكومة الإمام لا تحاول التفكير في تخليص الشعب"[2]، وكذلك كتب البيضاني مقالة ثانية في نفس المجلة وكانت بعنوان "المورفين يحكم اليمن"، وفي 19 فيفري 1962م نشرت مقالة أخرى بعنوان "حكم ثمهورش" حيث شرح فيها البيضاني كيف يحكم الإمام اليمن بعد استشاره النجوم والأرواح[3].

كما كانت هناك منشورات تنشر داخل اليمن والتي يقوم عبد الله جزيلان في مكتبة الكلية الحربية أو في بيت محمد علي عثمان وزير المالية في حكومة الإمام، ثم يقوم بتسليمها إلى أحد الثوار الذين يتولى كتابتها على الآلة الكاتبة ثم يقوم بتسليمها إلى عبد الله جزيلان الذي كان يقوم بنشرها متنكرا[4].

وكان محمد علي الصباحي يتولى توزيعها في ميدان الشرارة وعند الإذاعة وقصر الإمام البدر، ويقوم بعودة بن حسن بتوزيع البعض منها بين القبائل والمشايخ، كما كانت المنشورات والأوراق توزع في كل من الحديدة وتعز قبل صنعاء حتى لا تعرف السلطة مصدرها، وفي البعض كانت تدخل هذه المنشورات مجلس

---

[1] رجاء رحيم مرسول: أثار التدخل العسكري المصري في اليمن (1962-1967)-دراسة تاريخية- ، جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بغداد، 2010، ص 71.

[2] فتحي الديب: عبد الناصر وحركة التحرر اليمني، دار المستقبل العربي، القاهرة ، 1990، ص 78؛ يوسف أحمد: الدور المصري...، ص 108.

[3] عبد الرحمن البيضاني: المرجع السابق، ص 200.

[4] عبد الرحيم عبد الله: المرجع السابق، ص 32.

وزراء الإمام هذا ما يثير دهشة الإمام في كيفية وصولها حيث لعبت هذه المنشورات دورا كبيرا في تشجيع الشعب اليمني ضد الانقلاب وتهيئة النفس للثورة[1]. (الملحق رقم 07)

أما الدعم المصري الثاني فكان من خلال الأنشطة السرية داخل اليمن، وكان لهذه الأنشطة عدة قنوات المخابرات المصرية قد أعدت معسكرا لتدريب اليمنيين على استخدام الأسلحة الخفيفة وكان البيضاني أحد طرق مصر لنقل الأسلحة إلى اليمن عن طريق طيار العائلة الحاكمة عبد الرحيم عبد الله[2].

ج- خطة الثورة:

أخذ الضباط الأحرار يعدون العدة للإسراع بتوجيه ضربة القضاء على النظام الإمامي وإعلان الثورة حيث عقدوا اجتماع وضعوا فيه التطورات التي يجب الوصول إليها وتحقيقها على كافة المستويات ومن هذا الاجتماع رسموا خطة التي من خلالها يقوموا بتفجير الثورة والتي تمثلت في[3]:

1. تحديد الأهداف العسكرية والاستراتيجية التي يجب السيطرة عليها وهي:

- السيطرة على المواقع الاستراتيجية في العاصمة، تعز، الحديدة وحجا.
- ضرب حصار على دار البشائر (قصر الإمام).
- مواجهة البدر بالقوة واحتلال القصر إذا رفض الاستسلام.
- اعتقال جميع العناصر الموالية له والأماكن المحيطة بالقصر وهي منزل الشوكاني[4].
- السيطرة الإذاعة.
- احتلال بعض المناطق منها منطقة بك خيران[5].
- احتلال دار الوصول ومحاصرة قصر السلاح وإحلال منطقة حزيمة والسيطرة على الهاتف وقطعها وكذلك السيطرة على الأمن[6].

2. حسم مسألة قيادة الثورة باختيار شخصية عسكرية معروفة حيث وقع الاختيار على الزعيم حمود الجائفي أو الزعيم عبد الله السلال:

---

[1] عبد الله جزيلان: المرجع السابق ص 115-116.

[2] عبد الرحيم عبد الله: المرجع السابق، ص 35؛ أحمد يوسف أحمد: الدور المصري 1962 – 1967، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1981، ص 108- 109.

[3] رياض محفوظ شرف: محطات تاريخية في مسار ثورة 26 سبتمبر، صحيفة 14 أكتوبر، العدد 15575، 2012، ص 03.

[4] فتحي الديب: المرجع السابق، ص84 .

[5] أحمد الرحومي وآخرون: المرجع السابق، ص 182.

[6] رياض محفوظ شرف: المرجع السابق، ص 03.

– إختيار عبد الله السلال قائد تنظيم الثورة .

– تحديد القوات العسكرية المناصرة للثورة والتي تقوم بتنفيذ الثورة وهي الكلية الحربية ومدرسة الأسلحة ومدرسة الإشارة ومدرسة صف الضباط والأمن العام، وتجهيز الإمكانيات العسكرية المتاحة لهم[1].

2/ مجريـات ثورة 26 سبتمبر اليمنية 1962

قرر تنظيم الضباط تنفيذ الخطة ضد الحكم الملكي يوم الأربعاء 26 سبتمبر 1962، حيث حددت ساعة الصفر التاسعة من ليلة الخميس 27 سبتمبر من نفس السنة على أن يقوم حسين السكري على إطلاق النار على الإمام بدر عند انتهاء الاجتماع المنعقد في دار البشائر[2]، وعلى أن تكون تلك الطلقة إيذانا بتنفيذ الخطة المعدة سابقا إلا أنه فشل في مهمته بسبب ارتكابه وتنبه البدر إليه، هذا ما جعله يتأمر بالقبض عليه[3] في نفس الليلة ثم تنظيم اجتماع عام من قبل تنظيم الضباط عرضه إعادة ترتيب الخطة وتوزيع المهام، بالإضافة إلى تحديد موعد قيام الثورة وكان التحرك على النحو التالي[4]:

أ- **محاصرة دار البشائر:** حيث تشكلت القوات المسيطرة على المقر بسبع دبابات وخمس مدرعات يقودها مجموعة من الضباط وهم عبد الله صبره، محمد الشرعي، عبد الله محسن المؤيد، يحي جحاف أحمد مظهر زيد، عبده قائد وأحمد الرحومي[5]، فكانت مهمة الأربعة دبابات ضرب حصار على قصر الإمام بدر وإطلاق القذائف على فترات منتظمة حيث عيّن على رأس كل منها قائد أما الدبابتين المتبقيتين مهمتهما اقتحام القصر والدخول وتعطيل المقاومة التابعة للإمام البدر[6].

تكونت الدبابة الأولى بقيادة أربع ملازمين بالإضافة إلى مجموعة الاقتحام وهم صالح العريفي أحمد الريحي الملازم ناجي المسيلي... وتول قيادة الدبابة الثانية الملازم محمد الشرعي، الملازم حسن خيران عبد الرحمان

---

[1] عبد الحميد حسن البكري: المرجع السابق، ص 45.

[2] محمد الشعيبي: عبد الناصر والفرق العمودي وحديث أوجاع نصف قرن 1945-1995، مطابع المفضل للأوفست، (دون سنة)، (دون بلد نشر)، ص 115، 117.

[3] سعيد محمد باديب: الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي(1962-1970)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة جورج واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 1985، ص 60

[4] عبد الحميد حسن البكري: المرجع السابق، ص 47.

[5] أحمد الرحومي وآخرون: المرجع السابق، ص 148.

[6] عبد الله جزيلان: المرجع السابق، ص 197.

المحبشي وضابط صف أحمد الجاكي بالإضافة إلى مجموعة الاقتحام المصاحبة لمؤلفة من الملازم أحمد قائد العصري عبد الله محمد ناجي القوسي، والملازم عبد الوهاب الحسيني والملازم أحمد مداعس والملازم محمد الاشموري والملازم أحمد عباس وحسن محمد الشامي، وبعد منتصف الليل أنظمت الدبابة السابعة والتي كانت ترابط في منطقة بئر خيران بقيادة الملازم عبد الكريم منصور[1]، أما بالنسبة للسيارات المدرعة فكانت تحت قيادة الملازم الرحومي الذي تولى تنفيذ مهامها[2]، كما وضع الأحرار قوة مخصصة لاحتلال الأماكن المحيطة بقصر الإمام وكانت هذه القوة تحت قيادة الملازم هادي عيسى[3].

من خلال الخطة التي تم وضعها فبعد أن تأخذ القوات العسكرية أماكنها، تقوم بتسليم الإنذار الموجه للبدر وحرصه الملكي حيث كان الغرض من هذا الإنذار هو حقن الدماء وأعلنت قيادة الثورة عن استعدادها لترحيل البدر بطائرة خاصة لأي جهة يريدها، إلا أن الحرس الملكي قاموا بإغلاق بوابة القصر ووضع العديد من الحواجز في مداخل القصر بمجرد ظهور أول دبابة، فقاموا بإرسال نيران كثيفة على الدبابات وحطمت العديد من كشفاتها فرد الثوار عليهم بقصف القصر بالرشاشات وذلك على الساعة الحادية عشر والنصف[4].

وفي هذا الوضع ركزت القوات المحاصرة للقصر على إطلاق النار خاصة على الطابع الرابع الذي أعد إلى أن يكون مستشفى عسكريا، وهكذا استمر إطلاق النار بقوة لعدة ساعات وبشكل متقطع[5] فاستمرت المقاومة في قصر البشائر حتى صباح السابع والعشرين من سبتمبر 1962، إذ كان لسلاح المدفعية بقيادة الملازم محمد مطهر زيد الأثر الفعال في انهيار المقاومة في داخل القصر وحسم الموقف لصالح الثوار[6].

تمكن الإمام البدر من الهروب متنكرا في بلباس امرأة[7] وبعد ذلك توقف إطلاق النار من قبل الحرس الملكي الأمر الذي أوهم الثوار بأن البدر قد دفن تحت أنقاض قصره بعد العثور على جثة متفحمة قد تكون له، فطلبت قيادة الثورة من الإذاعة إعلان وفاته بعد ظهر الخميس 27 سبتمبر 1962[8].

---

[1] عبد الحميد حسن البكري: المرجع السابق، ص 47.

[2] سعيد أحمد الجناحي: الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة، مركز الأمل للدراسات والنشر، صنعاء، 1992 ص109، 211.

[3] أحمد الرحومي وآخرون: المرجع السابق، ص 230.

[4] سعيد أحمد الجناحي: المرجع السابق، ص 111-212

[5] علي عبد الله الواسعي: ثورة في صنعاء-ذكريات شاهد عيان-، مجلة شؤون العصر، العدد 5، 2001، صنعاء، ص 172.

[6] أحمد الرحومي وأخرون: المرجع السابق، ص163.

[7] عمرو بن معد يكرب حسين الهمداني: المرجع السابق، ص 21.

[8] وجيه أبو ذكرى: المرجع السابق، ص 15.

ب- **السيطرة على الإذاعة:** في الوقت الذي تحركت فيه القوات إلى قصر البشائر، تحركت قوى عسكرية حسب الخطة للسيطرة على الإذاعة بقيادة الملازم صالح الأشول يساعده كل من الملازم مثنى الحضري، محمد الوداعي، والشيخ عبد الله أبو لحم، بالإضافة إلى مدرعة بقيادة قاسم المؤيد حيث لم تجد القوة المكلفة بالسيطرة على الإذاعة[1] مقاومة تذكر ماعدا مقاومة قائد حرس الإذاعة حسين الحرازي[2]، وبعد القضاء على هذه المقاومة عاد الأمن في الإذاعة وبدأ إعدادها والتجهيز لإعلان بيانات والأهداف التي أعدت في مثل القاضي عبد اله صبرة، بعد ظهر الأربعاء 26 سبتمبر 1962.[3]

ت- **السيطرة على قصر السلاح:** تم تشكيل دبابتين الأولى كانت بقيادة الملازم حسن شرف الكبيسي وصالح العمري بالإضافة إلى أحمد القرماني، أما الثانية بقيادة علي محمد علي الشامي، وحددت الخطة على أن تقوم على السيطرة على القصر من الداخل بأن يقوم ضباط قصر السلاح التابعين للتنظيم بفتح الباب ودخول الدبابتان[4]، حيث تعذر تنفيذها وسبب أن العروسي مسئول حرس البوابة رفض فتح الباب كما كان متفق عليه ويعود سبب رفضه في تشككه في قدرة تنظيم الضباط الأحرار وهكذا رفضوا فتح المخازن إلا بأمر خطي من الإمام بدر أو عبد الله السلال قائد الحرس الملكي[5].

أما المناطق التي خطط الثوار للسيطرة عليها في العاصمة هي معسكر فوج البدر فبرغم من المحاولات السلمية في البداية إلا أنهم لم يقتنعوا، فاضطروا إلى الدخول في مواجهة بسيطة معهم انتهت في الأخير بالاستسلام، أما بالنسبة لدار الوصول والذي كان يجمع بعض الوفود الأجنبية التي جاءت لتهنئة البدر بتربعه على الحكم كلفت كذلك مجموعة من الضباط منهم الملازم علي بن الحجي ورفاقه بالسيطرة على القصر والحفاظ على سلامة تلك الوفود[6].

ث-**اعتقال أفراد الأسرة الحاكمة والعناصر الموالية لهم:** في الوقت الذي كانت تجري فيه عملية السيطرة على العاصمة صنعاء، كانت عمليات ملاحقة أفراد الأسرة الحاكمة والعناصر الموالية لهم، حيت قام

---

[1] سعيد أحمد الجناحي: المرجع السابق، ص 212-213.

[2] أحمد الرحومي وآخرون: المرجع السابق، ص 246.

[3] عبد الحميد حسن البكري: المرجع السابق، ص 52.

[4] عبد الله جزيلان: المرجع السابق، ص 131.

[5] عبد الحميد حسن البكري: المرجع السابق، ص 54؛ محمد الشعيبي: المرجع السابق، ص 121.

[6] زليخة عبد القادر محمد: المرجع السابق، ص25.

الثوار بوضع الثوار قائمة بأسمائهم وهم الأمير عبد الله بن الحسن، والأمير محمد بن الحسن والأمير الحسن بن علي، ووزير خارجية البدر حسن بن إبراهيم، ورئيس محكمة الاستئناف يحيى محمد الشهاري وعبد الصمد أبو طالب فاستطاع الثوار اعتقال معظمهم، وهناك من الأمراء والأعوان من استطاع الفرار ومن أهمهم: الأمير عبد الله بن الحسن ومعه الأمير محمد بن الحسن، والأمير الحسن بن علي بن يحيى حميد الدين الذي لجأ إلى قرية جدر إلا أن الثوار استطاعوا اعتقاله، ونفذ فيه حكم الإعدام مع اثنين من الأسرة الحاكمة هما الأمير إسماعيل بن يحيى حميد الدين وأخوه الأمير علي بن يحيى حميد الدين[1].

استطاعت القوات تنظيم السيطرة على جميع المواقع والمراكز الهامة في مدينة صنعاء ففي27 سبتمبر أعلن مجلس الثورة إلغاء نظام الإمامة وإقامة نظام جمهوري والمساواة بين اليمنيين[2]، وكانت مدينة صنعاء بأكملها تحت قبضة قوات الثورة، ولكن هروب الإمام البدر إلى السعودية غير مجرى الصراع في اليمن من محلي إلى إقليمي دولي، استمراره إلى غاية 1970.

3 / أهداف لثورة سبتمبر 1962

ويمكن تلخيص الأهداف والمبادئ الستة للثورة اليمنية في[3]:

أ- على المجال الداخلي:

- إحياء مبادئ الشريعة الإسلامية الصحيحة.
- التحرر من الاستعباد والاستبداد على أساس حديث، بحيث يصبح قوة لحماية الشعب.
- إحداث ثورة ثقافية تعليمية تقضي على مخلفات العهد البائد.
- تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق نظام اجتماعي يتلاءم مع الواقع.
- تشجيع الرأسمالية الوطنية على أن لا يتحول إلى احتكارات واستغلال، أو يحول دون توجيه الحكومة والعبث بمقدرات البلاد الاقتصادية.
- تشجيع عودة المهاجرين إلى الداخل والاستفادة من خبراتهم[4].

---

[1] عبد الله جزيلان: المرجع السابق، ص 130.

[2] أحمد يوسف أحمد: الدور المصري...، ص 92.

[3] رياض محفوظ شرف: المرجع السابق، ص 03.

[4] إيلينا.ك.جولوفاكيا: التطور السياسي للجمهورية اليمنية العربية 1962-1985، مركز دراسات والبحوث، صنعاء، 1994 ص17.

ب-على المجال القومي العربي:

- الإيمان بالقوة العربية والعمل على تحقيق الوحدة الشاملة في دولة عربية واحد على أساس شعبي ديمقراطي.
- التضامن الكامل مع جميع الدول العربية فيما تطلبه المصلحة القومية.
- العمل على تدعيم الجامعة العربية وزيادة فعاليتها لمصلحة الأمة العربية.
- إنشاء علاقات اقتصادية مع جميع الدول العربية بلا استثناء.
- إيجاد روابط أوثق مع الدول العربية المتحررة لتحقيق الوحدة العربية[1].

ج- على المجال الدول:

- التزام سياسة عدم الانحياز.
- مقاومة الاستعمار والتدخل الأجنبي بجميع أشكاله.
- التقيد بميثاق هيئة الأمم المتحدة.
- إقامة علاقات ودية مع جميع الدول التي تحترم استقلالنا وحريتنا.
- قبول الإعانات والقروض الخارجية الغير مشروطة والتي لا تمس من استقلال البلاد وحريتها[2].

4/ إعلان قيام الجمهورية اليمنية والدستور المؤقت للبلاد:

في 31 أكتوبر 1962 أصدرت حكومة الجمهورية إعلان دستوري مؤقت للبلاد، فأصبحت هذه الوثيقة الثانية المدون فيها منجزات الثورة اليمنية والتي من خلالها يمكن إرساء دعائم الحكم الديمقراطي[3].

وتتمثل فيما يلي:

أ- مبادئ عامة:

- المادة الأولى: وتحتوي على الأهداف التي قامت من أجلها الثورة.
- المادة الثانية: جميع السلطات مصدرها الشعب.
- المادة الثالثة: الحرية الشخصية والقانونية مكفولتان في حدود القانون.
- المادة الرابعة: تسليم اللاجئين السياسيين محظور.

---

[1] عبد الرحيم عبد الله: المرجع السابق، ص 38.

[2] أحمد حسن شرف الدين: المرجع السابق، ص 384-385.

[3] إيلينا.ك.جولوفاكيا: المرجع السابق، ص 39.

ب-نظام الحكم:

- المادة السابعة: يتولى مجلس قيادة الثورة أعمال السادة العليا في البلاد وبصفة خاصة التدابير التي يراها ضرورية للثورة والنظام القائم وحق تعيين الوزراء.
- المادة الثامنة: يتولى مجلس الوزراء كل فيما يخصه أعمال السلطة التنفيذية.
- المادة التاسعة: يتألف مجلس القيادة ومجلس الوزراء مؤتمر وطني ينظر في السياسة العامة للدولة وما يتعلق بها من موضوعات[1].
- المادة العاشرة: يتألف من شيوخ الضمان مجلس للدفاع ينظر في شؤون البلاد ويتكون كل شيخ من شيوخ الضمان في رتبة وزير دولة.
- المادة الحادية عشرة: يتصدر مجلس الثورة انتخاب قائد الثورة الزعيم عبد الله السلال رئيسا للجمهورية ورئيسا للوزراء وقائد أعلى للقوات المسلحة خلال المرحلة الانتقالية لمدة خمس سنوات على أن يتم خلال فترة الانتقال وضع قانون للانتخابات كي تجرى الانتخابات الحرة في جميع أنحاء الجمهورية للتصويت على الدستور النهائي[2].

بعد إعلان دستور البلاد كانت المهمة الأولى للنظام الجديد تكمن في البدء بتشكيل هيئات الدولة الحديثة ومؤسساتها، فأصدرت القيادة العامة للجيش، قرارات ثلاثة، قضت بتشكيل مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء، ومجلس الرئاسة، وقد ضمت هذه الأجهزة مختلف فئات المجتمع اليمني، حرصاً من قيادة الثورة اليمنية بمراعاة الجوانب المذهبية والقبلية التي يحويها اليمن، كما يشير أسلوب تشكيل الأجهزة الحكومية على التزام مبدأ القيادة الجماعية الذي اتخذه قادة الثورة كنهج سياسي، فضلاً عن حرصهم على أن يكون على رأس النظام الجمهوري شخصية معروفة لدى الشعب اليمني [3]، وتولى عبد الله السلال رئاسة مجلس الوزراء والقائد العام للجيش فضلا عن احتفاظه بمنصب رئاسة الجمهورية ومجلس قيادة الثورة، كما عين عبد الرحمن البيضاني نائباً له[4]. (الملحق رقم 09)

سعت حكومة الثورة منذ قيامها إلى محاولة كسب التأييد الداخلي والخارجي وخلق مناخ ملائم لتقبل النظام الجمهوري الجديد وذلك من خلال أصدر بيانا في التاسع والعشرين من سبتمبر 1962 أكدت فيه

---

[1] مجموعة من مؤلفين السوفيت: المرجع السابق، ص 128.

[2] أحمد حسن شرف الدين: المرجع السابق، ص 387.

[3] زيد بن علي الوزير: محاولة لفهم...، ص 219.

[4] عبد الرحمن البيضاني: المرجع السابق، ص 318.

التزامها بجميع المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين الدول والنظام الأمامي قبل قيام الثورة[1]، وباعتبار أن المجتمع اليمني مجتمع قبلي في عاداته وتقاليده حاولت كسب مشايخ القبائل والتأثير فيهم كما حاولت من خلال إرسال العناصر المؤثرة لتوعيتهم بالثورة لتعزيز النظام الجديد، ولتأكيد ما جاء في الدستور أصدرت قيادة الثورة في الثلاثين من سبتمبر 1962 قراراً بتشكيل مجلس للدفاع من (180) شيخاً[2]، وهو قرار يهدف إلى كسب ود شيوخ القبائل وجعلهم من أنصار الثورة والمدافعين عنها ضد أعدائها في الداخل والخارج ولحفظ الأمن الداخلي وأعطى لكل شيخ لقب وزير دولة[3].

نتيجة لتدهور الأوضاع داخل اليمن ظهرت العديد من الانقلابات منها انقلاب 1948 على الإمام يحي بن حميد والذي كان يرمي إلى تحقيق إصلاح في إطار النظام الأمامي، بموجب الدستور وتطوير اليمن والانفتاح على العالم الخارجي، أما انقلاب 1955 جاء نتيجة لتصاعد الفعل الثوري ضد الاستبداد الإمامي القبلي وعلى الرغم في إخفاقها إلا انه أسهمت في إضعاف الأسرة الحاكمة وانقسامها ومن هنا تأكد رجال المعارضة على ضرورة توحيد الجيش والقبائل وتحقيق تلاحم بينها عن طريق توعيتهما للإطاحة بحكم الإمامة المتعنت وإقامة حكومة الجمهورية يمنية من خلال ثورة 26 سبتمبر 1962.

[1] رجاء رحيم مرسول: المرجع السابق، ص 76.

[2] عبد الوهاب الروحاني: المرجع السابق، ص61.

[3] حسن أبو طالب: الوحدة اليمنية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص173.

الفصل الثاني

الحرب الأهلية والأبعاد العربية والدولية للصراع اليمني

أولا: التدخلات العربية في الحرب الاهلية.

ثانيا: الثورة المضادة وبداية الحرب الأهلية

ثالثا: التدخلات الأجنبية في الحرب الأهلية.

تفاجئ العالم بسقوط الحكم الأمامي، فلم يستقر الوضع السياسي لليمن الشمالي حتى ظهرت حرب أهلية نتيجة لتدخلات الخارجية المختلفة، ولهذا فقد هبت ثورة مضادة وتحولت اليمن إلى مسرح حروب طاحنة فأصبح الصراع محلي إقليمي دولي على الأراضي اليمنية، أدت إلى طول مدة القتال إلى ما يقارب ثماني سنوات.

أولا: التدخلات العربية في الحرب الأهلية

1/ دوافع الدعم الناصري لثورة اليمن

بعد قيام الثورة اليمنية أرسل الرئيس عبدا لله السلال برقية إلى الرئيس عبد الناصر قائلا: " لقد كلفنا الشعب بتنفيذ رغبتهم في تغيير أوضاع حكم الرجعية البالية ولإطاحة بالطغيان الذي طالما تمنى شعبنا الأبي زواله، وقد اشتركت مع الشعب ومع كل جندي وضابط في تحقيق الأمنية التي انتظرنا طويلاً فرصة الحصول عليها وكانت ثورتنا على العهد البائد ناجحة من ساعتها الأولى، قد تم يوم 28 سيتمبر 1962 تأسيس جمهورية يمنية ديمقراطية تحت اسم الجمهورية العربية اليمني.....تشارك في بناء صرح الأمة العربية الموحدة، وتقف في وجه المغتصبين والمستعمرين"، فرد عليه برسالة في 30 سبتمبر 1962 التي عبر فيها عن عزمه لمساندة الثورة اليمنية[1] وتعد مصر أول الدولة العربية التي اعترفت بالثورة، إذ أعلنت اعترافها بالجمهورية العربية اليمنية في29 سبتمبر1962 وقفت إلى جانبها وأيدت النظام الجمهوري[2]، حيث اتفق المحللون السياسيون على أن هناك العديد من الدوافع التي دفعت بمصر لاتخاذ موقف المناصرة من الثورة وهي:

- محاولة جمال عبد الناصر إقامة إمبراطورية عربية فكان له تطلعات توسعية سعى لتحقيقها من خلال مساندة الثورة اليمنية، وهو المشروع الذي قد بدأه محمد علي باشا في القرن التاسع عشر بتواجد في اليمن وجعلها دولة تابعة له، بالإضافة إلى بسط سيطرته على كامل المنطقة العربية[3].

---

[1] ايلينا.ك.جولوفاكيا: المرجع السابق، ص 32.

[2] أحمد حسن شرف الدين: المرجع السابق، ص 390.

[3] ممدوح أنيس فتحي: مصر من الثورة إلى النكسة مقدمات حرب حزيران/ يونيو1967، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، أبو ظبي، 2003، ص203.

- يعتبر جمال عبد الناصر أن دور مصر ليس له حدود سياسية وإنما يشمل المنطقة العربية ككل[1] بالإضافة إلى السيطرة على الموارد الاقتصادية كالنفط، والذي له أهمية كبيرة كعنصر من عناصر القوة اللازمة للوحدة العربية[2].
- حاول جمال عبد الناصر من خلال تدعيم الحرب الأهلية في اليمن استرجاع هيبته وقوته في الوطن خاصة بعد انفصال سوريا عن مصر[3].
- ذكر كيندي « سيسكز تريغا» مندوب بريطانيا في عدن لم يكن هدف جمال عبد الناصر في اليمن، وإنما النفط الذي كنا نقف له حراسا في عدن وإذا مكث في اليمن مدة أطول استطاع تحطيم عدن المستعمرة البريطانية... ومن ثمة استطاع تعويض خسائره المادية والبشرية مئات المرات[4].
- إن الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به اليمن وإشرافها على مضيق باب المندب يلعب دورا هاما في تأمين الأمن القومي لمصر، حيث صرح عبد الحكيم عامر في 1965 قائلا: لقد حققنا السيطرة الكاملة البرية والجوية على البحر الأحمر من قناة السويس شمالا إلى باب المندب جنوبا"[5].
- محاولة عبد الناصر كسر التطويق الرجعي الذي حاولت كل من السعودية والأردن والاستعمار فرضه على مصر.
- إيمان جمال عبد الناصر بفكرة القومية العربية معتقده الثورة أسلوب التغيير والوحدة العربية سلاحا لمواجهة الأعداء[6].

---

[1] جمال عبد الناصر: فلسفة الثورة اليمنية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1996، ص 50، 53.

[2] أحمد يوسف أحمد: الصراعات العربية–العربية 1945–1981، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة 2، بيروت 1996، ص 185.

[3] محمد فوزي: حرب الثلاث سنوات 1967 – 1907 مذكرات الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية، الطبعة 5، دار المستقبل العربي، القاهرة 1990، ص 22.

[4] عبد الحميد حسن البكري: المرجع السابق، ص 291.

[5] أنس الراهب: جامعة الدول العربية شرح في مستقبل الوطن العربي 1945–2014، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2014، ص 147.

[6] أحمد محمد طنش وصباح بديوي: موقف العراق من التطورات السياسية في اليمن – الشطر الشمالي– 1962–1970 كلية التربية، (دون سنة)، ص 292.

- تدهور العلاقات المصرية الفرنسية بسبب الدعم المصري المتواصل للثورة الجزائرية[1].
- كانت رغبته جمال عبد الناصر التامة في مقاومة النفوذ السعودي في شبه الجزيرة العربية بالإضافة إلى إعلانه أنه ينوي طرد أي وجود عسكري بريطاني في كل منطقة عربية[2].

2/ التدخل العربي العسكري في الحرب الأهلية

تباينت المواقف في الأوساط الرسمية للدول العربية حول الثورة اليمنية ووصل أوج هذا التباين بين مصر والسعودية تمثل بالدعم العسكري المباشر لقادة الثورة أو النظام الملكي وأتباعهم، فبعد قيام الثورة أرسلت القيادة العليا للثورة اليمنية برقية لعبد الناصر تضمنت فيها إبلاغه أنه يوم 28 سبتمبر 1962 تأسيس جمهورية يمنية ديمقراطية تحت اسم الجمهورية العربية اليمن[3]، وعلى أثر ذلك كانت مصر أول دولة عربية تعترف بالنظام الجديد، كما صرحت الحكومة المصرية بأنها تراقب الموقف باهتمام شديد وأنها تعارض أي تدخل ضد الثورة في اليمن الشمالي[4].

واستطاع الثوار اليمنيين السيطرة على الوضع وأيد الشعب اليمني الثورة، ولكن هرب الإمام البدر وصوله إلى السعودية مع بعض أمراء الأسرة، جعل السعودية تستخدمهم وسيلة لضرب الثورة فبدأت تمد يدها لهم ووفرت لهم الدعم المالي والعسكري[5]، وهذا ما كان يتخوف منه الثوار اليمنيين لذلك طلبوا من مصر الدعم المعنوي والعسكري بالإضافة إلى معدات عسكرية ومساعدات مالية من طيارين ومهندسين عسكريين، حيث كانت خزينة الدولة خالية لتفي باحتياجات الثوار في ذلك الوقت[6].

بدأت المساعدات العسكرية والجنود المصريون يتدفقون على اليمن منذ 5 أكتوبر 1962[7] وصلت على على متن سفينة إلى ميناء الحديدة، أعقبها وصول قوات مظلية مصرية بلغت ألفين جندي في 16

---

[1] أسعد طه: الثورة الجزائرية.. المخاض والميلاد وقوى الداخل والخارج، وعلاقة القيادات السياسية بالعسكرية، وآلية اتخاذ القرارات عبر مراحل الثورة، وصراع الأولويات بين السياسي والعسكري، وطبيعة الصراع بين أجنحة الثورة وفصائلها https://www.aljazeera.net/programs/historicalevent/2005/1/10، 2019/05/12، على الساعة 17:00.

[2] أنتوني ناتنج: ناصر: ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، طبعة 2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993، ص 368.

[3] رجاء رحيم مرسول: المرجع السابق، ص80.

[4] محمد عماد طالب: التنسيق الأردني السعودي لمواجهة ثورة اليمن الشمالي والتدخل العسكري المصري 1962-1965 مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، مجلد 8، العدد25، أكتوبر 2016، ص221.

[5] محمد الشعيبي: المرجع السابق، ص 122.

[6] أحمد عبيد بن دغر: المرجع السابق، ص 553.

[7] محمد علي الشهاري: طريق الثورة والوحدة اليمنية، دار الهلال، بيروت، 1987، ص 144؛ محمد الشعيبي: المرجع السابق، ص 124.

أكتوبر1962[1]وفي خطاب للرئيس عبد الناصر يوم 23 أكتوبر1962 قال: " في يوم 15 أكتوبر كان لنا مائة صف ضابط وعسكري بس... يوم 9 نوفمبر بقوا 500 ويوم 16 نوفمبر بقوا ألفين ويوم 10 نوفمبر بعثنا أول قوة من سلاح الطيران.. طيارتين"[2].

أما السعودية والتي سارعت منذ انطلاق للثورة لمساندة القوات الملكية لاستعادة عرش بيت حميد الدين خاصة بعد علم المخابرات السعودية ببداية إرسال الجنود المصريين إلى اليمن[3]، فبعد إعلان وفاة الإمام البدر هرع عمه الأمير حسن بن يحي[4] طالبا في 30 سبتمبر من نفس السنة من الملك سعود بن عبد العزيز العزيز مساعدته ودعمه المالي ضد النظام الجديد، وأعلن تشكيل حكومة ملكية في المنفى في بالقرب من الحدود السعودية[5].

كان مبرر جمال عبد الناصر في دعمه للثورة اليمنية والنظام الجمهوري ومناصرته لها أن هناك اعتداءً خارجياً وتدخلاً في شؤون اليمن الداخلية من قبل قوى رجعية واستعمارية، وأنه استند في دعمه إلى ميثاق جدة عام 1956، أن تدخله هذا جاء بعد طلب القادة اليمنيين للمساعدة[6] بالإضافة إلى ذلك قامت مصر بإنشاء جسر بحري بين ميناء الأدبية المصري وميناء الحديدة اليمني لحمل الجنود والمعدات العسكرية، وقد توقفت شركة الملاحة البحرية المصرية عن الأعمال المدنية وسخرت سفنها للجسر البحري بين القاهرة واليمن[7].

تركزت مهمة الجيش المصري في اليمن، وانطلاقاً من الرؤية المصرية للثورة اليمنية بالآتي:

1- تأمين الثورة اليمنية.

2- الوصول إلى أبواب اليمن، وغلقها في وجه الإمدادات الخارجية ضد الثورة من قبل السعودية وبريطانيا.

---

[1] محمد عماد رديف طالب: المرجع السابق، ص 225.

[2] عبد الحميد حسن البكري: المرجع السابق ، ص295 .

[3] أنتوني ناتنج: المرجع السابق، ص369

[4] الأمير حسن: وهو الحسن بن يحي بن حميد الدين، ولد في 1926م، وكان أمير لواء إب أثناء فترة حكم أبيه، وبعد قتل الإمام يحي 1984 وقف الى جانب أخيه الإمام أحمد، حيث عينه نائبا له في صنعاء وكان يمثله في المؤتمرات الخارجية، وقد استمر في هذا المنصب قيام الثورة ووقف إلى جانب ابن أخيه البدر لمحاربة الجمهوريين، توفي عام 2007. ينظر. إسماعيل بن علي الأكوع: هجر العلم ومعاقله في اليمن، جزء 3، دار الفكر المعاصر، لبنان، 1995، ص 1746-1756.

[5] سعيد محمد باديب: المرجع السابق، ص 132.

[6] ممدوح أنيس فتحي: المرجع السابق، ص 204.

[7] وجيه أبو ذكرى: الزهور تدفن في اليمن، طبعة 2، دون دار نشر، مصر، 1977، ص 15.

3-المساهمة مع الثورة اليمنية في بناء جيش يمني قوي يساند ثورته[1].

هكذا بدأ الدعم المصري من أكتوبر عام 1962 بحوالي ألفين جندي إلى أن تطور إلى ما يزيد عن 70 ألف جندي في عام 1965، والجدول التالي يوضح تطور أعداد الجيش المصري في اليمن:

سنوات تواجد الجيش المصري في اليمن من 1962- 1967	أعداد الجيش المصري في اليمن من 1962- 1967
أكتوبر عام 1962	2000 جندي
نوفمبر عام 1962	10.000 جندي
ديسمبر علم 1962	15.000 جندي
جانفي 1963	20.000 جندي
فيفري عام 1963	25.000 جندي
ديسمبر عام 1964	40.000 جندي
جوان عام 1965	70.000جندي
ماي عام 1966	20.000 جندي
يناير عام 1967	40.000 جندي
يوليو عام 1967	20.000 جندي

جدول من إعداد الطالب

[1] محمد علي الشهاري: اليمن الثورة في الجنوب والانتكاسة في الشمال، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، بيروت، 1962 ص138.

أما السعودية ووفرت هذه الأخيرة للملكيين الأرض التي ينطلقون منها لمقاتلة الجمهوريين وبدأت بتسليح القبائل المؤيدة للملكيين لمواجهة الثوار، إذ تخوفت من تطور وضع اليمن من خلال قيام النظام الجمهوري وتحولها إلى قوة مؤثرة في الجزيرة العربية ولاسيما إذا استطاعت الثورة في الشمال دعم ثوار الجنوب اليمني الساعية لطرد الاستعمار البريطاني، ومن ثم تحقيق وحدة اليمنيين الأمر الذي سيجعل اليمن اكبر قوة في شبه الجزيرة العربية، ومن ثم مطالبتها بالأراضي التي قد احتلتها السعودية بعد حرب عام 1934 وأهمها مدينتا جيزان ونجران[1] اللتين مثلتا قاعدتين عسكريتين للأمراء الملكيين ومكاناً لتدريب جنودهم وإمدادهم بالمال والسلاح وعمل الضباط السعوديون والأردنيون على تدريب الجيش الملكي[2].

قامت بشراء الأسلحة الثقيلة فضلاً عن حشد الجنود من المرتزقة الذي قدر عددهم بخمسة آلاف وهم من جنسيات متعددة بريطانية، وأمريكية، وفرنسية، لاسيما من قوات المرتزقة التي كانت تقاتل في الكونغو، لمساعدة القوات الملكية في عدة مجالات منها التخطيط والتدريب على الأسلحة التي لا يجيدها الملكيون، كالطائرات، ومدافع الهاون، والمدافع المضادة للدبابات وزرع الألغام على الطرق والعمل على الأجهزة اللاسلكية وربط قيادة القوات الملكية مع السعودية[3]، كما قامت بدعم القبائل الموالية للملكيين وأغرت العمال اليمنيين المقيمين في السعودية بالانخراط في الجيش الملكي، كما قامت بتجميد أموال الحكومة اليمنية في البنوك السعودية[4].

تزامن وصول أول دفعة من الجيش المصري لليمن بنزول طائرات حربية سعودية في القاهرة بتاريخ 2 أكتوبر 1962 كان يقودها طيارون سعوديون وهم الرئيس الطيار رشاد شوشه، والرئيس الطيار أحمد ازميرلي وفي 8 أكتوبر 1962هبطت طائرات حربية، وهي محملة بالأسلحة والذخائر يقودها الرائد الطيار محمد عبد الوهاب والملازم الطيار محمد علي الزهراني، كانت متوجهة إلى نجران لضرب الثورة اليمنية[5] فكانت هذه

---

[1] عبد الله الوزير، محاولة لفهم.... ، ص197

[2] تذكر بعض المصادر بأن الدعم السعودي لم يقتصر على المال والسلاح، وتدريب الجيش الملكي اليمني عن طريق الضباط السعوديين، بل تعدت ذلك إلى اشتراك فرق من جيشها في القتا، ومنها ما ذكرته راديو جبوتي أنه في 6 أكتوبر اختراق مائة جندي سعودي أرض الجمهورية العربية اليمنية في المنطقة الشرقية، إلا أن الجمهوريون صدوهم. أنظر. مجموعة من المؤلفين السوفيت: المرجع السابق، ص133.

[3] محمد حسنين هيكل: لا مصر لا لعبد الناصر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1976، ص 58.

[4] يوسف الهاجري: المرجع السابق، ص 66.

[5] محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1988، ص625؛ عبد الله جزيلان: المرجع السابق، ص 225.

الحادثة من دلالة وجود معارضة داخل الجيش السعودي وعدم رغبته الدخل في حرب اليمنية ولم تكون المعارضة في المؤسسة العسكرية فقط بل انقسمت الأسرة السعودية الحاكمة بين مؤيد ومعرض للثورة اليمنية وقع عدد من أعضاء مجلس الوزراء السعودي على مذكرة يطالبون فيها الاعتراف بالثورة اليمنية وأعلنوا رفضهم دعم القوات الملكية وإعادة الإمامة إلى اليمن، أما الأمير طلال بن عبد العزيز[1] وقف موقفاً معارضاً للسياسة التي تبناها الملك سعود تجاه اليمن[2].

كما عينت مصر أنور السادات مسؤولاً سياسياً والمشير عبد الحكيم عامر مسؤولاً عسكرياً عن اليمن و أرسلت طائرة على متنها محمد محمود الزبيري، وعبد الرحمن البيضاني، والضابط المصري علي عبد الخبير والعميد المهندس أحمد نوح و قوات خاصة من القوات المظلية والصاعقة لحراسة الرئيس عبد الله السلال[3]، ومن هنا شكلوا لجنة للتوجه لليمن، وعادو بمجموعة من الاقتراحات أساسها الدعم السريع بكتائب الصاعقة المصرية وسلاح الجو وغيرها[4].

أما الأردن فقد انضمت للسعودية في دعمها للملكيين فتقرر إنشاء حلف عسكري مع الأردن في 5 نوفمبر1962[5] فكانت مباحثات بين الملك سعود والملك حسين في الطائف، وزار وفد عسكري سعودي الأردن لوضع تفاصيل الاتفاق العسكري وإقامة مجلس للدفاع المشترك بينهما واتخذت الأردن مقراً للقيادة العسكرية[6]، ازدادت حدة المعارك في اليمن القوات الجمهورية المصرية من جهة والقوات الملكية اليمنية من

[1] طلال بن عبد العزيز: ولد في الطائف 1931، وهو الابن 18 من سلسلة أبناء الملك عبد العزيز من الذكور، تولى عدة مناصب وزارية عهد الملك سعود، غادر السعودية عام 1961، وسحب جوازه الدبلوماسي لتبنيه فكرة دستورا مكتوبا يحدد صلاحيات الملك ويعطي حقوقا للمواطنين، لجأ إلى مصر بعد ثورة 26 سبتمبر 1962 في اليمن احتجاجا على الموقف السعودي المعادي للثورة، سمح له بالعودة إلى السعودية شرط عدم التدخل في شؤون الحكم. ينظر. خير الدين الزركلي الأعلام: الجزء 4، دار العلم للملاين، بيروت ،1980، ص283.

[2] يوسف سامي فرحان: المعارضة السياسية في المملكة العربية السعودية 1953– 1964، مجلة جامعة الأنبار، مجلد 1 عدد1، مارس 2016، ص138.

[3] محمد علي الشهاري: عبد الناصر وثورة اليمن، القاهرة، مكتبة مدبولي، دون سنة، ص144 ؛ ممدوح أنيس فتحي: المرجع السابق، 204 .

[4] محمد فوزي: المرجع السابق، ص 23– 24.

[5] يوسف الهاجري: المرجع السابق، ص 67.

[6] محمد عماد رديف طالب: المرجع السابق، ص 226؛ يوسف الهاجري: المرجع السابق، 69.

جهة أخرى فقامت الطائرات المصرية بقصف مناطق سعودية أدت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في7 نوفمبر1962 وأعلنت السعودية تعبئة مواردها العسكرية والاقتصادية ضد مصر[1].

رداً على التحالف السعودي الأردني بدأ التحرك المصري فوصل أنور السادات إلى اليمن والتقى بالرئيس عبد الله السلال وعبد الرحمن البيضاني تم من خلاله بإبرام اتفاقية الدفاع المشترك مع اليمن في 11 نوفمبر 1962[2] وبمقتضى ذلك الاتفاق تشكلت قيادة مشتركة وأصبح الاعتداء على أية دولة منهما أو على قواتهما المسلحة اعتداء على الدولة الأخرى، كما نصت الاتفاقية على إن القيادة المشتركة تختص بوضع التوجهات العليا للسياسة العسكرية[3] اتفق الطرفان على سريان الاتفاقية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد وإقامة مجلس أعلى للشؤون العسكرية ومجلس حرب للتخطيط العسكري، وقدمت مصر قرضاً قدره مليون جنيه إسترليني لليمن لشراء بضائع وآلات وسلع مصرية، وبهذا الاتفاق وضعت اليمن ومصر الإطار القانوني للدعم العسكري المصري، مع توقيع هذه الاتفاقية مباشرةً زادت أعداد القوات العسكرية المصرية في اليمن[4].

أما على المستوى العسكري فقد قامت الأردن بعمل تنسيق عسكري بينها وبين السعودية وذلك من خلال إرسال وفد عسكري برئاسة القائد العام للقوات المسلحة الأردنية حابس المجالي في بداية أكتوبر عام 1962 إلى الرياض[5]، وذلك تنفيذاً لاتفاق الطائف وتنفيذا لذلك تحركت قوات أردنية إلى الأراضي السعودية وتذكر بعض المصادر أن الأردن أرسلت قواتها إلى اليمن، وقد وصلت أعدادها في منتصف أكتوبر عام 1962 إلى ألف وخمسمائة جندي وإن الرمز الذي أعطي لعمليات اليمن هو"عمليات ناصر".

بعثت الأردن بأعداد كبيرة من الضباط يقومون بمساعدة القوات الملكية اليمنية وتدريبها والقيام بأعمال عسكرية ...ألخ فضلاً عن إرسال العتاد والأسلحة للملكيين التي استمر نقلها بواسطة طائرات سعودية من

[1] سمير إسماعيل الحسون وطيبة خلف عبد الله: أثر ثورة اليمن1962 في مسار العلاقات السعودية– المصرية، مجلة أدب البصرة، العدد 21، ص 108.

[2] Peterson, JE, Op.cit.,P225.

[3] ممدوح أنيس فتحي: المرجع السابق، ص 204.

[4] جريجري جويس: العلاقات اليمنية السعودية بين الماضي والمستقبل، ترجمة سامية الشامي وطلعت غنيم، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1993،ص 97.

[5] ممدوح أنيس فتحي: المرجع السابق، ص 204.

طراز(دي. سي. 4) يقودها طيارون أمريكيون وبريطانيون، وقد شوهدت هذه الطائرات وهي تهبط في المطار العسكري بعمان لتشحن بالأسلحة والذخيرة وتقلع عند الفجر[1].

3/ المواقف العربية من الثورة اليمنية 1962

تباينت المواقف العربية اتجاه ثورة سبتمبر بين مؤيد ومعارض، لذلك سعت قيادتها منذ البداية إلى محاولة الكسب الدعم الداخلي والخارجي فكانت المواقف كالتالي:

أ- على المستوى المحلي: حظيت الثورة والنظام الجديد منذ الساعات الأولى لإعلانها بتأييد واسع من الشعب بكل فئاته حيث عبروا عن تأييدهم للثورة بوسائل مختلفة منها المظاهرات والتي كانت في العديد من المحافظات اليمنية تأييد لثورة أهمها تعز، الحديدة وعدن[2] وكان لصدور قرار تشكيلة الدفاع عن الثورة صدى كبير في التحاق عشرات الآلاف من الشعب اليمني المتطوع في الحرس الوطني[3] كما أعلن ممثلو النظام الملكي السابق وحاميتهم تأييدهم للثورة في كل من حريب مأرب والحرف صعدة[4] ...الخ، أما شيوخ القبائل في صنعاء وغيرها أعلنوا ولائهم للثورة منهم الشيخ عبد الله الأحمر الشيخ سنان أبو لحم الشيخ أمين أبو راس، والشيخ أحمد المطبري[5].

ولم يكن تأييد الثورة لدى الطبقة العامة فقط، بل نجدها لقيت تأييد كبير من ممثلي الأحزاب والنقابات وذلك من خلال الرسائل والبرقيات والمقالات منها حزب البعث العربي الاشتراكي والإتحاد الشعبي الديمقراطي والإتحاد اليمني وفروعه في عدن بالإضافة إلى حركة القوميين العرب[6]، كما امتد تأييد النظام الجمهوري إلى أسرة النظام القديم عندما أعلن البعض من أمراء آل حميد مساندتهم للثورة منهم الأمير الحسن القاسم والأمير إسماعيل بن يحي[7].

ب-أما على المستوى الإقليمي فقد اختلفت المواقف بين مؤيد ومعارض ما يأتي:

---

[1] عبد الحميد حسن البكري: المرجع السابق، ص 179.

[2] ميرنا إبراهيم: موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم، (دون طبعة)، (دون بلد)، 1998، ص74.

[3] أحمد حسن شرف الدين: مرجع سابق، ص 383.

[4] عبد الحميد حسن البكري، مرجع سابق، ص 181.

[5] إيلينا.ك.جولوفكايا: مرجع سابق، ص 34-35.

[6] مجموعة من المؤلفين السوفيت: مرجع سابق، ص 126-127.

[7] إدجار أوبلانس: اليمن الثورة والحرب حتى عام 1970، ترجمة عبد الخالق محمد، طبعة 2، مكتبة مدبولي، القاهرة 1990، ص 135.

1. الموقف الأردني: كانت الردود الأولية للأردن اتجاه الحكم الجديد في اليمن معادية ومناهضة للثورة، إذ كان موقفها من موقف السعودية مناصرا لأسرة آل حميد، فبعد إعلان وفاة البدر أيدت الحكومة الإمام الحسن واعترفت به في 27 سبتمبر 1962[1]. حيث رفض رئيس الوزراء الأردني وصفي التل[2] التدخل المصري في اليمن منتقداً موقف جمال عبد الناصر قائلا: "أرجو أن يسجل عليا ما أقوله وهو أنه الإنقلاب العسكري في اليمن.....سيكون بدء ندامة لعبد الناصر نفسه...."[3]. كان الرأي العام في الأردن يرفض مساندة الأردن للسعودية في حربها ضد اليمن، فقدم رئيس مجلس الأعمار استقالته في 16 أكتوبر 1962 احتجاجا على موقف الحكومة المعادي للثورة[4]، أما على المستوى السياسي سخرت الأردن إعلامها ودبلوماسيتها بشكل مكثف لصالح الملكيين فالإذاعة الأردنية كانت تغطي أخبار الإمام الحسن بن يحيى ثم الإمام البدر كما كانت تنقل أخبار المعارك العسكرية الدائرة في اليمن، والانتصارات التي تحققها القوات القبلية الموالية للملكيين كما كانت تبث الأنشطة التي كانت تقوم بها المفوضية اليمنية في الأردن المناهضة للثورة والنظام الجمهوري والتي ظلت على ولائها لأسرة حميد الدين[5].

أما على المستوى العسكري فلم يبدي الجيش الأردني تحمسه ضد الثورة اليمنية ورفض العديد من الضباط الذهاب إلى اليمن[6] كما رفض كل من سهيل حمزة قائد سلاح الجو الملكي الأردني والطيران الملازمان حربي صندوفة ونجش صوايحة بالمهمة العسكرية ضد اليمن واللجوء إلى مصر[7].

---

[1] سمير إسماعيل الحسون وطيبة خلف عبد الله: المرجع السابق، 103.

[2] وصفي التل: وهو سياسي أردني ولد في بلدة عرب كير جنوب الأناضول 1919م، أتم دراسته في المدرسة الابتدائية ثم الثانوية في السلف 1938م، ثم درس في الجامعة الأمريكية في بيروت وتخرج منها 1941م،ثم دخل الكلية العسكرية البريطانية في فلسطين 1942 شارك في حرب فلسطين 1948، تقلد عدة مناصب إدارية في القدس وعمان وأريحا، عمل مستشارا خارجيا للأردن في ألمانيا الغربية، عين في نوفمبر 1967م عضو في مجلس الأعيان الأردني واستمر فيه حتى وفاته 1981، ينظر. ثامر العواشية: الشهيد وصفي التل، عمان، الإصدار الرابع لمركز الراي للدراسات بعنوان: قضايا الساعة وصفي التل....رجل الفكر الحر والعقيدة الراسخة، صحيفة الرأي، السنة 41، الأعداد 12، 15، 28، نوفمبر 2011، ص 2.

[3] محمد عماد رديف طالب: المرجع السابق، ص 121- 122.

[4] سليمان موسى: المرجع السابق، ص 344.

[5] محمد عماد رديف طالب: المرجع السابق، ص 234- 235.

[6] رجاء رحيم مرسول: مرجع سابق، ص 119.

[7] محمد عماد رديف طالب: المرجع السابق، ص 123.

أثرت حركة المعارضة الأردنية على موقف وسياسة حكومتها تجاه النظام الجمهوري، ففي أكتوبر 1963 غيّر الملك حسن موقفه اتجاه الحرب وذلك من خلال بعثة جامعة الدول العربية التي وصلت إلى الأردن وعقد اجتماعا بخصوص القوتين المتحاربتين في اليمن المدعومتين من قبل مصر والسعودية

2. الموقف العراقي: بعد قيام ثورة اليمن 1962، تباطأت العراق في الاعتراف بها حيث خضع موقفها لاعتبارات سياسية، ارتبطت بتردي علاقتها مع مصر بداية من موضوع الوحدة وزاد من ذلك الانفصال السوري المصري واتهام العراق بأن لهل مساهمة بمؤامرة الانفصال[1] حيث اعتبرت الحكومة العراقية ما كان يحدث في اليمن ما هو إلا تدبير مصري[2].

بعد أيام من قيام الثورة اتصل إبراهيم الوالي مسئول مفوضية للحكومة الجديدة بالنقيب عبد الله جزيلان، وأخبره بأن هناك برقية وصلت إليه تقول بأن طائرة عراقية ستصل إلى صنعاء لإجلاء الرعايا العراقيين منها خوفا على الرعايا من دخول القبائل إلى صنعاء[3].

إلا أن موقف الأحزاب القومية جاء مخالفا للحكومة لموقف العراقيين ومنهم حزب البعث العربي الاشتراكي والذي ندد بضرورة اعتراف الحكومة بقيام الثورة اليمنية في بيان له 30 سبتمبر 1962 دعا فيه الجماهير إلى ضرورة الخروج إلى مظاهرات سلمية لإرغام حكومة كريم قاسم بدعم الثورة إلا أن الحكومة حاولت أن تحول دون أن يعبر الشعب عن مساندته وتأييده لليمن وثورتها[4]، ونتيجة لضغط الجماهيري جاء الاعتراف الاعتراف العراقي بحكومة الثورة في 8 أكتوبر 1962[5].

حاول عبد الرحمن الأرياني توطيد العلاقة بين الطرفين فقام برئاسة وفد يمني لزيارة العراق وكان يأمل من خلالها الحصول على مساعدات عسكرية، إلا أن الحكومة العراقية اكتفت بتقديم عون مادي قدره مليون دينار عراقي وبعض الأسلحة الخفيفة[6].

---

[1] رجاء رحيم مرسول: المرجع نفسه، ص 120 .

[2] أحمد محمد طنش وصباح حسن بدوي: موقف العراق من التطورات السياسة في اليمن الشطر الشمالي1962- 1967، ص 8.

[3] أحمد صالح العرامي: العلاقة اليمنية العراقية 1934م-1969م، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الدكتوراه في التاريخ الجامعة الأردنية، 2007، ص 151-152.

[4] نضال البعث: القيادة القومية-القطر العراقي 1958-1963 من ثورة الرابع عشر تموز إلى ثورة الرابع عشر من رمضان جزء7، طبعة 3، دار الطليعة، بيروت، 1976، ص 266-280.

[5] أحمد صالح العرامي: المرجع السابق، ص 153.

[6] رجاء رحيم مرسول: المرجع السابق، ص 121.

3. أما موقف باقي الدول العربية فقد اعترفت الجمهورية العربية السورية بالنظام الجديد في الأول من أكتوبر 1962 من خلال بيان رسمي دعت فيه للوقوف مع الثورة اليمنية[1]، أما الجزائر فتجلى الكامل من النظام الجمهوري في 28 سبتمبر 1962، حيث حاول الرئيس أحمد بن بلة جاهدا الوقوف موقف الوسيط بين الأطراف المتنازعة لحل الأزمة[2]، كما اعترفت تونس بالنظام الجديد في اليمن في 3 أكتوبر 1962 أما السودان فقد أيدت الثورة واعترفت بها في 4أكتوبر 1962[3] بينما التزمت كل من المغرب وليبيا الصمت التام ولم تعترف بالنظام الجمهوري[4]، بينما تباينت مواقف دول الخليج العربي في موقفها من النظام الجمهوري، فالكويت أعلنت اعترافها في مارس 1963 بالنظام الجمهوري وقدمت بعض المساعدات المالية أما إمارات الخليج فبقت موالية للسعودية في موقفهم حتى عمان اتخذت موقف الحياد من أطراف النزاع[5].

ثانيا: الثورة المضادة وبداية الحرب الأهلية

كان لهروب البدر إلى السعودية دور في تجديد القتال حيث بدأت القوات الملكية تشكل سريعا للقيام بثورة مضادة، وما إن أعلنت حكومة الثورة عن وفاة الإمام المخلوع البدر حتى أعلن عمه الحسن بن يحي الذي كان مندوبا للأمم المتحدة نفسه إماما عن اليمن[6]، وفي 13 أكتوبر 1962 عقد الإمام البدر أول مؤتمر له بضواحي منطقة عمران لينفي شائعات وفاته، وهنا أيد الحسن أحقية البدر في الإمامة، وشكل حكومته في المنفى حيث اعترفت كل من السعودية والأردن وبريطانيا بها[7].

بدأ الإمام البدر في تجميع القوات المسلحة لتشكيل ثورة مضادة حيث كانت هذه الثورة على مراحل فهي:

1/ المرحلة الأولى من الحرب 1962 – 1963

في الوقت الذي كانت فيه القوات الجمهورية تطارد الإمام البدر كان الأمير حسن بن يحي يشكل بمساعدة إمارة بيجان حملة عسكرية للسيطرة على حامية حريب[8]، وفي 29 جانفي 1963 وجهت القوات

---

[1] محمد عماد رديف طالب: المرجع السابق، ص 221.

[2] أحمد يوسف أحمد: الدور المصري...، ص 203.

[3] إيلينا.ك.جولوفاكيا: المرجع السابق، ص 26.

[4] رجاء رحيم مرسول: المرجع السابق، ص 122.

[5] أحمد يوسف أحمد: الدور المصري...، ص 204.

[6] سمير إسماعيل الحسون وطيبة خلف عبد الله: المرجع السابق، ص 103.

[7] يوسف الهاجري: المرجع السابق، ص 67.

[8] ميرنا إبراهيم: المرجع السابق، ص 75- 76.

الجمهورية حملة عسكرية لاستعادة المنطقة لكنهم فشلوا في ذلك[1]، وفي 5 أكتوبر 1962 دخلت القوات الملكية بقيادة الأمير الحسن مدينة مأرب بمساعدة القبائل الموالية لها بعد القضاء على الحامية الجمهورية هناك[2]، ومن هناك توجهت لمدينة صعدة وقامت بمحاصرتها وضربتها بالمدفعية لكنها لم تستسلم لذلك اضطروا لترك مجموعة من القوات والتوجه جنوب صنعاء لزرع الألغام تحسبا للهجوم الجمهوري المضاد، إلا أن القوات الجمهورية استطاعت دخول المدينة والسيطرة عليها في 14 أكتوبر 1962[3].

في 14 أكتوبر 1962 أرسلت كتيبة الصاعقة المصرية بقيادة نبيل الوقاد إلى مدينة صرواح لفك الحصار عن القوات الجمهورية فيها، إلا أنها تراجعت تحت ضغط القوات الملكية إلى مأرب، إلا أنه أستشهد مجموعة من أفرد الصاعقة ومن بينهم قائد الهجوم[4]، وبعدها قامت القوات المصرية المشتركة بإرسال حملة إلى منطقة أتالة في 20 أكتوبر 1962 لفك الحصار عن منطقة صرواح ولزيادة الهجمات الملكية على المنطقة وجهت القيادة المصرية حملة عسكرية شعبية في 23 أكتوبر1962 واختير القاضي محمد محمود الزبيري على رأس هذه الحملة ومعه الشيخ علي بن ناجي الغادر والشيخ أحمد بن علي الزايدي وهما من مشايخ الخولان مدعمين بأسلحة وعتاد، كما ورافق الحملة أيضاً مجموعة من الضباط منهم الملازم عبد الكريم الرازقي والملازم عبد الله ضيف الله والملازم علي حمود العنسي بالإضافة إلى 150 فردا من جنود الصاعقة المصرية بقيادة نبيل الوقاد وأربع دبابات وكان الهدف منها تعزيز القوات المحاصرة في صرواح، ومحاولة توعية القبائل وجعلها تقف في صف الجمهورية[5].

إلا أن الحملة المشتركة تتعرض لكمين من قبل القوات الملكية التي تخفت فوق الجبال ووراء الصخور فكانت الخسائر كبيرة على القوى المشتركة حيث قتل قائد مجموعة نبيل العقاد بالإضافة إلى 436 جندي مشترك وكذلك خسائر في الأسلحة والمدرعات والدبابات[6].

---

[1] إدجار أوبلانس: المرجع السابق، ص 148.

[2] عبد الملك الطيب: نكسة الثورة، دار القلم، الكويت، 1990، ص 137.

[3] سنان أبو لحم: اليمن حقائق ووثائق عاشتها صنعاء 1962-1974، مؤسسة العفيف الثقافية، صنعاء، 2002، ص 60.

[4] محمد فوزي: المرجع السابق، ص 23.

[5] عبد الحميد حسن البكري: المرجع السابق، ص 94 ؛ عبد الملك الطيب: المرجع السابق، 138.

[6] رجاء رحيم مرسول: المرجع السابق، ص 92-93.

في 22 نوفمبر 1962 قاد اللواء أنور القافي حملة عسكرية نحو منطقة رأس الوتد ورأس العرقوب لتحرير مجموعة من قوات الصاعقة المصرية، حيث استطاعت وقف الزحف الملكي نحو مدينة صنعاء[1] بينما كانت المواجهة العسكرية مستمرة في المناطق الشمالية الشرقية. بدأ هجوم ملكي في نهاية أكتوبر 1962 على مدينة حرض استطاعت من خلاله السيطرة عليها[2] فتم الاستعانة بقوات مصرية بقيادة اللواء أحمد شكري، والتي اتبع من خلالها الملكيين أسلوب حرب العصابات نظرا لعدم وجود خبرة للقوات المصرية للقتال على الأرضي اليمنية جبلية، تكبدت من خلالها القوات المصرية خسائر بشرية كبيرة بلغت حوالي 1189 جنديا بالإضافة إلى الجرحى مما اضطر القوات الجمهورية الانسحاب نحو منطقة حرض لتكرار القتال[3].

سيطرت القوات الملكية على صعدة وحاصرت حاميتها في قلعة الصنارة كما قامت بقتل الملازم العلفي وعلى أثر ذلك قامت القيادة بتجهيز حملة عسكرية بقيادة الملازم عبد الرحمن الترزي وتكونت الحملة من ثلاث سرايا من الجيش النظامي وأربع دبابات، وأربع مصفحات وثلاثة مدافع ميدان ودعمت الحملة بـ 300 مقاتل من القبائل بقيادة النقيب أمين أبو راس، ونتيجة للإمدادات الكبيرة والأسلحة الثقيلة دخلت القوات الجمهورية مدينة صعدة يوم 14 أكتوبر عام 1962[4].

في 10 نوفمبر 1962 عقد الإمام البدر مؤتمراته الصحفية على الحدود اليمنية السعودية ذكر فيها نجاحات القوات الملكية وسيطرته معظم أجزاء اليمن وأنه قريبا سيصل إلى صنعاء[5]، حيث زادت هذه التصريحات من حماس القوات الملكية والقبائل الموالية لها للسيطرة على صعدة، فوجهت اليها قوة ملكية لمحاصرتها إلا أن القوات المشتركة (المصرية الجمهورية) تمكنت من فك الحصار عليها في من خلال إنزال كتيبة مضلات الصاعقة المصرية وخرج كلى الطرفين من هذه المعركة بخسائر كبيرة، نتيجة لذالك زاد عبد الناصر عدد القوات المصرية في اليمن والذي منتصف نوفمبر 1962حوالي 8000 ألف جندي[6].

---

[1] عبد الرحمن البيضاني: المرجع السابق، ص 491.

[2] رجاء رحيم مرسول: المرجع السابق، ص 93.

[3] سنان أبو لحم: المرجع السابق، ص 82 ؛ عبد الرحمن البيضاني: المرجع السابق، ص 465.

[4] عبد الله الطيب: المرجع السابق، ص 135- 136.

[5] إدجار أوبلانس: المرجع السابق، ص 141.

[6] عبد الحميد حسن البكري: المرجع السابق، ص 102.

قادت القوات الملكية هجوم على حرض في نهاية شهر أكتوبر عام 1962، بقوة تقدر 1000 مقاتل بقيادة علي بن علي هبه بالرغم من معارك الكبيرة التي دارت بين الطرفين، إلا أن الملكيون لم يستطيعوا السيطرة عليها فكان النصر حليف الجمهوريين لامتلاكهم الدبابة والمدرعتين[1].

في الوقت الذي كانت تدور فيه المعارك في حرض، كانت القوات الجمهورية في وشحه محاصرة من قبل القوات الملكية حيت دام الحصار عشرة أيام انتهت باستسلام القوة بعد نفاذ ذخائرها[2]، أما مدينة حجة فقد استطاعت القوات الجمهورية السيطرة عليها بقيادة سيف الخولاني فبعد سيطرة البدر على مدينة مبين شمال حجة وعلى جبال مسور جنوبها، قامت القوات الجمهورية بقصف مخيمات البدر هناك مما ساعد على تحقيق انتصارات على القوات الملكية في حجة[3]، ونتيجة لهذه الضربات قرر جمال عبد الناصر زيادة الجيش المصري في اليمن حيث أرتفع في 1963 حوالي 20 ألف جندي و200 طائرة حتى بلغ مطلع 1966 أكثر من 70 ألف مقاتل[4].

ويتزايد الدعم السعودي للملكيين التي حقق من خلالها القوات الملكية انتصارات كبيرة، وصل كل من عبد الحكيم عامر وأنور السادات إلى اليمن في 30 جانفي 1963 ودامت مدة البقاء أربعين يوما من خلال هذه لزيارة وضعوا خطة لتنفيذ هجوم جمهوري مشترك سمي بهجوم رمضان، بدأت من خلاله القوات الجمهورية والمصرية المشتركة التي قدرت بـ15000 جندي، ودخلت القوات الجمهورية مدينة صعدة وسيطرت على المناطق التي حولها[5]، ثم اتجهت القوات الجمهورية في 12 فيفري للاستيلاء على منطقة المطمة والحزم عاصمة الجرف ثم تقدمت قوة جمهورية أخرى نحو منطقة مأرب ودخلتها في 26 فيفري من نفس السنة وخلال أيام استطاعت القوات الجمهورية تطهير طريق أب، ثم توجهت نحو حريب حيث استطاعت القضاء على القوات الملكية هناك[6]، بهجوم رمضان سيطر النظام الجمهوري على معظم أجزاء اليمن فعند زيارة مبعوث الأمم رالف باش 1963، صرح بأن الحكومة الجمهورية تسيطر على كل أجزاء اليمن[7].

---

[1] عبد الملك الطيب: المرجع السابق، ص 136.

[2] عبد الحميد حسن البكري: المرجع السابق، ص 108.

[3] ديفيد اسمايلي: مهمة في الجزيرة العربية –اليمن، جزء2 ، ترجمة حامد جامع، دون دار نشر، بيروت، 1989، ص 57.

[4] عبد الحميد حسن البكري: المرجع السابق، ص 120.

[5] سلطان ناجي: المرجع السابق، ص 287.

[6] إدجار أوبلانس: المرجع السابق، ص 167.

[7] أحمد يوسف أحمد: الدور المصري...، ص 216.

وفي هذه الفترة انتهت جهود الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك للتوصل إلى اتفاقية فض الاشتباك[1] التي استمرت من جويلية 1963 إلى سبتمبر 1964 وبنهاية هجوم رمضان وعقد اتفاقية فض الاشتباك تبدأ مرحلة جديدة من الصراع الملكي الجمهوري داخل اليمن.

2/ المرحلة الثانية من الحرب من 1963- 1965

قسم الصراع في هذه المرحلة على جبهتين وهي:

أ. **الصراع العسكري على الجبهة الجنوبية الشرقية:** سيطر الجمهوريون في المرحلة الأولى من الصراع على جميع المدن الرئيسية، ولم يكن للملكيين سوى اللجوء إلى المناطق النائية كالخولان وأرحب والجرف حيث جعلوا من هذه الأخيرة قاعدة لنقل الإمدادات لقربها من الحدود السعودية[2].

أول المعارك التي خاضها الملكيون ضد الجمهوريون بداية من جوان 1963 حيث قامت ببعض الهجمات على الحاميات الجمهورية في مناطق الخولان، وبرط والحزم، لكنهم لم ينجحوا في السيطرة عليها تحت ضغط وضربات الطائرات الجمهورية[3].

في جويلية 1963 حدثت بعض الهجمات من قبل الملكين كانت ترد عليها القوات الجمهورية بقصف المواقع الملكية كالنجران وجيزان[4]، وفي شهر أوت 1963 قامت القوات الملكية بمساندة الطائرات البريطانية قصف مدينة حريب شرق صعده قتل من خلالها حوالي 100 جندي مصري وردا عن هذه الأحداث قامت القوات الجمهورية المشتركة بنصب كمين في منطقة الجرف، استخدام فيه أسلحة متطورة مثل مدافع (المورتر 18 ملم) ومدافع عديمة (الارتداد 57 ملم) إلا أن الهجوم لم ينجح[5].

وردا عن الهجمات التي تعرضت لها القوات الجمهورية في منطقة الجرف قاموا بتنظيم هجوم عسكري في نوفمبر1963 بقيادة الفريق أنور القاضي إلا أنه فشل[6] بسبب نصب الملكيين كمينا للجمهوريين في

---

[1] اتفاقية فض الاشتباك: وهي أول المبادرات لإنهاء الصراع في اليمن، جاء بها الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تبناها الرئيس جون كنيدي الراغب في احتواء أزمة اليمن، وحصرها داخل الحدود اليمنية مستعينة بهيئة الأمم المتحدة، وبعد الإعلان عن بنود الاتفاقية رفضتها جميع الأطراف المتصارعة في اليمن مما أدى لفشلها. ينظر. محمد حسين هيكل: سنوات...، ص 640 .641

[2] ديفيد اسمايلي: المرجع السابق، ص 31-32.

[3] سلطان ناجي: المرجع السابق، ص 290.

[4] ديفيد اسمايلي: المرجع السابق، ص 32 .

[5] سلطان ناجي: المرجع السابق، ص 225؛ ديفيد اسمايلي: المرجع السابق، ص 86.

[6] إدجار أوبلانس: المرجع السابق، ص 182.

منطقة وادي عشية كبدت من خلاله القوات الجمهورية خسائر كبيرة[1]، في ظل عقد مؤتمر عمران[2] تزايدت الهجمات الملكية، بالإضافة إلى الدعم السعودي المكثف حيث قاموا بإرسال مرتزقة أجانب لتدريب الجيش الملكي وإعداده[3].

وفي نهاية عام 1963 كان الملكيون قد استطاعوا محاصرة الحامية المصرية الموجودة في ثلا وجبل الشيخ، شمال غرب صنعاء، فهب لنجدتهم من صنعاء الفريق حسن العمري ومعه مجموعة من الضباط ، وبصحبتهم قوة شعبية بقيادة الشيخ راجح ابو لحوم، والشيخ سنان أبو لحوم ، ومعهم مجموعة من المشايخ والأفراد من بني مطر وارحب وخولان وضلاع همدان، حيث دارت عدة معارك بين القوات الملكية والجمهورية استخدما فيها المدافع والرشاشات إلا أنه في الأخير استطاع الجمهوريون فك الحصار عن الحامية المصرية[4].

مع بداية من عام 1964 تميز بنشاط كبير للملكين حيث قاموا بهجمات متفرقة طيلة الخمسة الأشهر الأولى نتيجة لتزايد الدعم السعودي للقوات الجمهورية حيث تمكنوا من خلالها قطع طريق صنعاء– مأرب[5]، أما الجانب الجمهوري فقد كان يكتفي بالقصف الجوي على القوات الملكية ويعود ذلك إلى رغبة الجمهوريين وقف إطلاق النار من خلال إتفاقية فض الإشتباك[6].

تميز شهر ماي 1964 حتى نهاية العام بهدوء نسبي للقوات الملكية حيث تحوّل القتال إلى الجبهة الجنوبية الشرقية، حيث كان الأمير محمد بن الحسن يرغب بتنظيم وفتح معسكرات جديدة في مناطق مختلفة[7].

---

[1] سلطان ناجي: المرجع السابق، ص 226.

[2] مؤتمر عمران: عقد مؤتمر عمران الشعبي في 2 سبتمبر 1963م في مدينة عمران، واستمرت فعالياته 10 أيام بمشاركة شعبية واسعة، إذ حضره 500 مشارك من جميع فئات الشعب، من مختلف المناطق اليمنية، جمهوريين وملكيين وبحضور ممثلين عن الدولة والقيادة المصرية، جاء هذا المؤتمر بدعوة من المعارضة الإصلاحية المتبنية للحوار طريقة لإحلال السلام، بزعامة محمد محمود الزبيري وكان المؤتمر يرمي إلى إيقاف الحرب اليمنية، وإيجاد سلام يسود البلاد خلص المؤتمرون إلى مجموعة من قرارات سميت مؤتمر بقرارات عمران جاءت في 28 قراراً، رغم الجهود المبذولة في هذا المؤتمر إلا انه فشل في إيجاد حل للسلام . ينظر. محمد على الشهاري: مجرى الصراع بين القوى الثورة والقوى اليمنية منذ قيام ثورة 26 سبتمبر 1962 حتى حركة 13 جوان 1974، مطابع عدن، 1990، ص 100.

[3] ديفيد اسمايلي: المرجع سابق، ص 88

[4] محمد الشعبي: المرجع السابق، ص 175، 177.

[5] سعيد أحمد الجناحي: المرجع السابق، ص 256.

[6] عبد الحميد حسن البكري: المرجع السابق، ص 131.

[7] سنان أبو لحم: المرجع السابق، ص 78.

أصبح الجيش الملكي أكثر تطورا بلغ عدده حوالي 14 ألف جندي عام 1965، فضلا عن امتلاكه أسلحة متطورة من دبابات ورشاشات[1] حيث تجدد القتال بين الطرفين في مارس 1965 استطاع الجيش الملكي من خلاله السيطرة على مدينة صرواح، وجهانة ومأرب، وكان من نتائجه قطع الطرق والفصل بين هذه الحاميات مما أدى إلى شل حركة هذه القوى، فلجأت القيادة الجمهورية إلى الطيران لإيصال المؤن إليهم، واستطاعت القوى الملكية إسقاط إحداها ولم يستطع الجمهوريون فتح الطريق إلا بعد شهرين[2]، وتوجت القوى الملكية انتصاراتها بسيطرتها على مدينة حريب.

في 10 مارس عام 1965 وجهت حملت حملة شعبية بقيادة الشيخ أحمد عبد الربة العواضي[3] متحالفة متحالفة مع بعض القبائل موالية للجمهوريين، فضلا عن مساعدة شريف بيحان لهم بهدف مساعدة الحامية الجمهورية في حريب إلا أنها لم تغير من الأمر شيئاً، مما أدى بالقوات الجمهورية إلى الانسحاب منطقة حقلة غرب شمال منطقة حريب[4].

ب. الصراع العسكري على الجبهة الشمالية الغربية: تجدد القتال بين القوتين من منتصف 1963 وعلى الرغم من وقف إطلاق النار بموجب إتفاقية فض الاشتباك إلا أن الملكين لم يحترموها حيث قامت معارك دامية بين الطرفين في مناطق مختلفة منها عمران وحجة القفلة فاستمرت إلى غاية مارس 1964[5].

استمرار المعارك بين الطرفين إلى غاية 1964 حقق من خلالها الجمهوريون العديد من الانتصارات وسيطروا على مناطق منها همدان وجبال ثلا وكوكبان وجبال عيال[6]، وفي تلك الأثناء كان الإمام بدر يعد خطة للاستيلاء على حجة إلا أن الهجوم فشل بعد معرفة القوات أمرها واستطاعت محاصرة بعض القوات الجمهورية التي كانت في شمال المنطقة[7].

---

[1] ديفيد اسمايلي: المرجع السابق، ص 117.

[2] عبد الحميد حسن البكري: المرجع السابق، ص 132-133.

[3] أحمد عبد ربه العواضي: من مواليد البيضاء، تلقى تعليمه على يد شيوخ المدينة، تولى منصب المسيخة بعد والده في 1958، شارك الى جانب الفوات الجمهورية في العديد من المعارك دفاعا على النظام الجمهوري. ينظر. أحمد جابر العفيف: المرجع السابق، جزء1، ص 2200- 2201.

[4] إدجار أوبلانس: المرجع السابق، ص211 .

[5] عبد الحميد حسن البكري: المرجع سابق، ص 134.

[6] محمد الشعيبي: المرجع السابق، ص 175-176.

[7] ديفيد اسمايلي: المرجع السابق، ص 96-100.

تزايدت الهجمات الملكية في جوان 1964 وهنا خططت قيادة القوات الجمهورية الاستعداد لحملة عسكرية لسيطرة على الجبهة الشمالية الغربية وتحديد مقر الإمام البدر في منطقة قارة وأطلق على الحملة اسم «اكتساح» استطاعت من خلالها بسط سيطرتها على جبال رزاح الشمالية، وفي 26 أوت 1964 وصلت الحملة إلى مقر الإمام البدر لكنها لم تستطع السيطرة عليه لأنه هرب في اللحظات الأخيرة[1].

علم الرغم من بعض الأحداث السياسية التي كان من المفروض أن تتسم في تقليل الحرب منها الوساطة الجزائرية العراقية مؤتمر القمة العربي بالإضافة إلى لقاء أركيوت في السودان[2]، إلا أن القتال كان مستمرا حيث شنت القوات العديد من المعارك سيطروا من خلالها على مناطق كانت تابعة للقوات الجمهورية كجبال رزاح ومنطقة أرحب وحرض ومدينة القفلة[3]، كما هاجمت القوات الملكية مدينة حرض لكنه فشلت في الاستحواذ عليها بعد تصدي قوات جمهورية مشتركة لها، مما أدى إلى تراجع القوات الملكية إلى منطقة قفل شرق شمال مدينة حرض[4]، أما مدينة القفلة والتي كانت بيد الجمهوريون منذ بداية الثورة استطاع الملكيين بقيادة الأمير علي بن إبراهيم السيطرة عليها[5]، أما القوات المصرية فوصلت في عام 1964 إلى 70.000 جندي مصري إذ حققت سيطرة كاملة في مجموعة من المناطق منها تعز وصنعاء والحديدة[6].

يمكن القول أن المرحلة الثانية من الحرب كان النصر فيها حليف للقوات الملكية، التي استرجعت معظم المدن التي سيطر عليها القوات الجمهورية خاصة بعد هجوم رمضان والذي حقق فيه انتصار كبير على الجاني الملكي كما كان لتوقيع اتفاقية جدة وبنودها دور بارز في حسم الصراع للجانب الملكي من خلال سحب مصر لبعض من جنودها في العديد من المناطق اليمنية.

3/ المرحلة الثالثة من الحرب أوت 1965- نوفمبر 1967

ظهرت في المرحلة السابقة من الحرب مجموعة المبادرات لحل الأزمة وإنهاء الحرب في اليمن فكان لها دورا في تخفيف من حدة الصراع بين الطرفين منها توقيع اتفاقية جدة و تخفيض المساعدات السعودية للملكين بالإضافة إلى رغبة جمال عبد الناصر في سحب قواته وإنهاء الحرب[7]، إلا أن الوضع لم يستمر

[1] إدجار أوبلانس: مرجع سابق، ص 219.

[2] سعيد أحمد الجناحي: المرجع السابق، ص 305-306.

[3] إدجار أوبلانس: المرجع السابق، ص 209؛ سنان أبو لحم: المرجع السابق، ص 128.

[4] سلطان ناجي: المرجع السابق، ص287.

[5] سنان أبو لحوم: المرجع السابق، ص128.

[6] محمد فوزي: المرجع السابق، ص 24.

[7] أحمد يوسف أحمد: الدور المصري...، ص 406.

فكان لعقد مؤتمر حرض ودعوة السعودية تشكيل حلف إسلامي[1]، كما كان لإعلان بريطانيا في 1968 رغبتها في جلاء قواتها من لعدن[2] ونتيجة لهذه الأحداث غير جمال عبد الناصر وجهة نظره في سحب قواته من اليمن بل أعاد مجموعة من القوات وهدد السعودية بقصف منطقة نجران وجيزان إذا استمرت في دعمها للملكين[3] وقسم الصراع في هذه المرحلة إلى :

أ. **الصراع العسكري على الجبهة الجنوبية الشرقية:** وفيما يخص هذه الجبهة كانت أول المعارك بداية من فيفري 1966 بعد قيام بعض القبائل الموالية للملكين في منطقة الخولان بمهاجمة الجيش المصري أثناء انسحابه إلى مثلث صنعاء–تعز–الحديدة ؛ حيث حاولت الاستيلاء على المواقع التي أخلها الجيش[4] أما القوات الجمهورية كانت تقوم بتعبئة بعض القبائل اليمنية لقصف المواقع الملكية وضرب أي تحرك لهم[5]، كانت الهجمات نسبية في هذه الجبهة نظراً لتزايد الخلاف داخل المعسكر الملكي هذا ما زاد من إضعافها فضلا عن سياسة الأمير فيصل بن عبد العزيز الذي عمل على تحويل جزء كبير من الدعم المالي إلى إبراهيم الوزير زعيم[6] القوة الثالث[7].

ومن 15 إلى 19 جانفي 1967 حاولت الطائرات الجمهورية قصف مقر الأمير حسن بن يحي في كتافة تسببت له في خسائر مادية وبشرية مما أضطره إلى نقل مقره إلى منطقة أملح[8].

ب. **الصراع العسكري على الجبهة الشمالية الغربية:** كانت المواجهة العسكرية على هذه الجبهة أشد مما كانت عليه في الجبهة السابقة لقرب هذه الجبهة من صنعاء ففي جانفي 1966 ضغطت القوات الملكية بقيادة قاسم منصور على القوات الجمهورية في مناطق بني حشيش القريبة من صنعاء هذا ما أدى

---

[1] يوسف سامي فرحان: المرجع السابق، ص 136.

[2] عبد الله حسن البكري: المرجع السابق، ص 143.

[3] إدجار أوبلانس: المرجع السابق، ص 268.

[4] عبد الحميد حسن البكري: المرجع السابق، ص 147.

[5] ديفيد اسمايلي: المرجع السابق، ص 160–163

[6] إدجار أوبلانس: المرجع السابق، ص 289.

[7] القوة الثالثة : مصطلح ظهر عام 1964، بعد مؤتمر أركويت بين الجمهوريين والملكيين وقد تبنا هذا المصطلح حزب اتحاد القوى الشعبية اليمنية بقيادة إبراهيم بن علي الوزير، بغرض تمييز أنفسهم عن قوتي الجمهورية والملكية وكانت تدعو القوة الثالثة إلى إلغاء كلا النظام الجمهوري والملكي لأنهما سبب الصراع الدائر في اليمن ودعت إلى الدولة الإسلامية اليمنية. ينظر. عبد الحميد حسن البكري: المرجع السابق، ص 145.

[8] إدجار أوبلانس: المرجع السابق، ص 297–298.

إلى حدوث صدمات ين الطرفين[1]، أما مدينة صعدة والتي تقع غرب صنعاء سيطرت عليها القوات الملكية في نوفمبر 1967[2]، كما كان استطلع الملكيون الاستيلاء على مجموعة من المدن الساحلية وهي ميدي وحرض والحية في جوان 1967، إلا أن القوات الجمهورية قامت بهجوم مضاد في جويلية 1967 استعادة من خلاله تلك المدن[3].

شهدت المرحلة الثالثة من الحرب نوها من الجمود العسكري فانتهت هذه المرحلة بالالتزام مصر ببنود اتفاقية الخرطوم وسحب قواتها من اليمن[4]، كما تزامنت مع نكسة حزيران 1967 وعلة إثر ذلك غادر الجنود المصريون اليمن وبخروج القوات المصرية بدأت مرحلة رابعة من الصراع حيث وجدت القوات الجمهورية نفسها وحيدة وجهاً لوجه مع القوات الملكية المدعومة من قوى خارجية عظمى، وهنا تأمل أفرد أسرة أل حميد للعودة للحكم من خلال محاصرة صنعاء ومحاولتهم القضاء على الجمهوريين.

ثالثا: التدخلات الأجنبية في الحرب

1/ الدور البريطاني في الحرب:

لقيت الثورة اليمنية ونظامها الجديد منذ يومها الأول الرفض الشديد من قبل بريطانيا، حيث وقفت هذه الأخيرة منذ بداية الثورة إلى جانب الملكين[5] على الرغم من حالة الحرب التي دارت بين الطرفين لمدة طويلة استمرت إلى غاية قيام ثورة سبتمبر 1962 إلا أنها قدمت لعا الدعم الكامل[6].

حيث رأت بريطانيا من قيام هذه الثورة مصدر خطر شديد على وجودها في الجنوب اليمني وخاصة مصالحها في عدن[7]، لأن هذه الأخيرة كانت تعتبر قاعدة استراتيجية في جنوب البحر الأحمر فضلا عن ذلك ذلك فهي عبارة عن محطة لقيادة التجارة البريطانية في الشرق الأوسط[8]، وما زاد من تخوف بريطانيا من الثورة هو تأييدها التجاوب الشعبي الكبير منها وخروج مجموعة من أهالي عدن في مظاهرات تأييدا كبيرة

---

[1] عبد الحميد حسن البكري: المرجع السابق، ص 150.

[2] إيلينا.ك.جولوفاكيا: المرجع السابق، ص 139.

[3] إدجار أوبلانس: مرجع سابق، ص 302.

[4] بدأ انسحاب الجيش المصري من اليمن، تنفيذاً لاتفاقية الخرطوم أوت عام 1967، منذ شهر أكتوبر عام 1967 وكان خروج أخر جندي في 8 ديسمبر من نفس السنة، بذلك أبحرت آخر سفينة لهم من ميناء الحديدة في 8 ديسمبر عام 1967 .أنظر. أحمد يوسف أحمد: الدور المصري ...، ص478.

[5] محمد عماد رديف طالب: المرجع السابق، ص 221.

[6] سلطان ناجي: المرجع السابق، ص 240، 247.

[7] ممدوح أنس فتحي: المرجع السابق، ص 202.

[8] أحمد يوسف أحمد: الدور المصري...، ص 156.

بالإضافة للحديث المستمر عنها في الأماكن العمومية[1]، بالإضافة إلى خطورة هذا التغيير ما سينعكس سلبا على مصالحها في المنطقة وأهمها المصلحة النفطية؛ إذ كانت بريطانيا أكبر مستهلك لطاقة في غرب أوروبا[2].

تخوف بريطانيا من إنقسام موقف القوى البريطاني تجاه ثورة اليمن إذا كانت وزارة الخارجية البريطانية وقسم من البرلمان ترى ضرورة اعتراف بريطانيا بالنظام الجمهوري في اليمن احتفاظا لمصالحها في الشرق الأوسط، أما الرأي الآخر فتمثل في وزارتي المستعمرات والكومنولث والتي دعت إلى عدم الاعتراف بها لأن هذا الاعتراف سيؤدي إلى إضعاف سلطة بريطانيا في الجنوب اليمني[3].

وهكذا ظلت سياسة الحكومة البريطانية اتجاه ثورة اليمن غير واضحة فيما يتعلق بصراع اليمن[4]، إلا أنه في 4 فيفري 1963 أعلنت الحكومة البريطانية عدم إعترافها بالثورة اليمنية وبررت موقفها هذا بعدم قدرة النظام الجديد على سيطرته على كل أرجاء البلاد[5]، وحين إذ أعلن الرئيس عبد الله السلال 10 فيفري أنه سيقوم بترحيل جميع الدبلوماسيين البريطانيين من اليمن خلال أسبوع إذا لم تعترف بريطانيا بالنظام الجديد ونتيجة لهذه الأحداث تم إغلاق المفوضية البريطانية في اليمن الشمالي 18 فيفري من السنة[6].

بالرغم من إدعاء بريطانيا بعدم تدخلها في شؤون اليمن إلا أنها منذ قيام الثورة حاولت تدعيم الملكين بمختلف الأساليب والوسائل، إذا جعلت جنوب اليمن قاعدة لدعم الملكين بالأسلحة والذخائر ووضع الخطط والتنظيم والتدريب[7] عن طريق الخبراء العسكريين المرتزقة ومن بين هؤلاء الكولونيل بيلي ماكليان الكولونيل دافيد سنترلنغ، الكولونيل ديفيد اسمايلي والميجرجون كوبر[8].

فتحت بريطانيا جبهة للملكين من أراضي إتحاد الجنوب العربي ضد الثورة بمساعدة شريف بيجان حيث حاولت تشكيل بؤرة جديدة لقوى الثورة المضادة[9] حيث بدأوا في 10 أكتوبر 1962 بغزو مدينة مأرب

---

[1] عبد الحميد حسن البكري: المرجع السابق، ص 331

[2] أحمد يوسف أحمد: الدور المصري...، ص 155.

[3] زليخة عبد القادر: المرجع السابق، ص 38.

[4] أنتوني ناتنج: المرجع السابق، ص 400

[5] فاروق عثمان أباضة: بريطانيا والحركة...، ص 224.

[6] عبد الرحمان البيضاني: المرجع السابق، ص 592.

[7] رجاء رحيم مرسول: المرجع السابق، ص 113.

[8] عبد الحميد حسن البكري: المرجع السابق، ص 336.

[9] ايلينا.ك.جولوفاكيا: المرجع السابق، ص 155.

وحريب ومحاصرتها وقصفت العديد من المباني[1] وجعلوا من إمارة بيجان جسر قاعدة بنقل الإمدادات العسكرية إلى القوات الملكية لاستخدامها في مدينة مأرب[2] حيث كانت سببا في استعادة الملكين سيطرتهم على مدينة حريب المجاورة لإمارة بيجان[3] وفي الوقت نفسه ووضعت القطع العسكرية للمحميات والأساطيل العسكرية في حالة تأهب حربي[4]، إضافة إلى هذا عملت بريطانيا إثارة الفتن الطائفية الدينية بين الزيديين والشوافع وبين القبائل[5].

قامت بريطانيا بنشاط ضد دبلوماسي من خلال التواصل مع بعض الدول الحليفة لها لكي تعترف بالنظام الجمهوري منذ أواخر شهر أكتوبر وبداية نوفمبر بغرض إشراكها مع كل من له مصلحة اقتصادية ومالية وحيوية في شبه الجزيرة العربية وذلك للتخلص من النظام الجمهوري فقد دخلت لندن وواشنطن في جدل كبير حول الطريقة الأمثل لمواجهة الأزمة اليمنية[6].

في 28 مارس 1964 قامت الطائرات البريطانية بقصف مدينة حريب والعديد من القرى المجاورة لها حيث أدت إلى خسائر مادية وبشرية كبيرة، وتلقت الأعمال العدوانية من قبل بريطانيا منذ قيام الثورة إلى غاية 28 مارس 1964 حوالي تسعة وثلاثين عملا عدوانيا على حوالي أربعين قرية يمنية في منطقة حريب قصطبة[7].

كان لوقوف بريطانيا ضد الثورة مبررات فهي تخشى على مصالحها والتي كان من أهما لنفط ودورها في الحد من التوسع السوفيتي والمد والدعم القومي المصري في البلاد العربية، بالإضافة إلى تأثيرات الثورة في الجنوب وجعل اليمن الشمالي قاعدة لتحريرها فعملت على ترويج فكرة تخلف اليمن الشمالي الذي كان خاضعا لحكم استبدادي على اليمن الجنوبي المتطور، وهنا وقفت بريطانيا في الصف المعادي للثورة اليمنية.

2/ دور الولايات المتحدة الأمريكية.

بقيام ثورة 26 سبتمبر 1962 والإعلان عن إنشاء الجمهورية اليمنية، انقسم الموقف الأمريكي للاعتراف بالثورة اليمنية باتجاهين: أحدهما يعارض الاعتراف الأمريكي بثورة اليمن لأنه سيشكل تهديد للنفوذ

---

[1] أحمد حسن شرف الدين: مرجع سابق، ص 391.

[2] إدجار أوبلانس: المرجع السابق، ص 155.

[3] أحمد يوسف أحمد: الدور المصري...، ص 172.

[4] إيلينا.ك.جولوفاكيا: المرجع السابق، ص 29.

[5] أحمد حسن شرف الدين: المرجع السابق، ص 390.

[6] حسين هيكل: سنوات الغليان...، ص 639.

[7] عبد الحميد حسن البكري: المرجع السابق، ص 337.

الأمريكي في المنطقة وتبنى هذا الاتجاه الكونغرس الأمريكي وأصحاب شركات النفط العالمية في السعودية والخليج العربي ارامكو[1]، أما الاتجاه الثاني فكان يرى بضرورة الاعتراف بالثورة اليمنية وتبنى هذا الموقف وزارة الخارجية الأمريكية المؤيدة لسياسة الرئيس كيندي القائمة على أساس أن هذا الاعتراف سيحول دون التدخل السوفياتي في المنطقة فضلا من أنه سيقلل من عداء جمال عبد الناصر للولايات المتحدة الأمريكية[2]، كما أن المصالح الأمريكية في السعودية متعلقة بمدى تهديد استقرار النظام السعودي بل وزن المصالح الأمريكية البترولية فيها[3].

إن اختلاف الآراء حول الثورة في اليمن داخل الحكومة البريطانية وضعها في حرج فهي لا تريد أن تخسر مصالحها الثقيلة في الجزيرة العربية وزيادة التغلغل السوفياتي ومن جهة أخرى، كما أنها لم تكن تريد الوقوف في وجه جمال عبد الناصر والثوار[4].

في نهاية الأمر اتبع الرئيس كيندي موقفا متوازنا من أطراف النزاع في بادئ الأمر أظهرت مساندتها للسعودية وفي نفس الوقت حاولت إظهار النية اتجاه التيار الثوري القومي في محاولة لتهدئة جمال عبد الناصر والجمهوريين اليمنيين لكي لا تخسر مصالحها في لدى كلى الطرفين[5].

بعد تزايد الهجمات الجمهورية بمساندة القوات المصرية بقصف مناطق سعودية وقطع العلاقات بين مصر والسعودية بتالي سيؤدي لزيادة حدة الصراع بين الطرفين وهذا ما سيؤدي إلى حدوث مواجهة عسكرية بينهما، فاتخذت مجموعة من الخطوات للحد من تصاعد الأزمة فأمرت في 15 نوفمبر 1962 طائرة عسكرية من نوع (F100) بالتحليق فوق المدن السعودية تعبيرا عن مساندتها للسعودية، وتحذير للحكومة المصرية من أي هجمات أخرى[6]، هذا ما أدى إلى إعلان الرئيس سلال في 14 ديسمبر 1962 أنه سيقوم بإغلاق السفارات والبعثات الدبلوماسية للدول التي لم تعترف بالنظام الجديد في اليمن ومن بينهم سفارة الولايات المتحدة الأمريكية[7].

---

[1] علي الدين هلال: أمريكا والوحدة العربية 1945-1982، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 176.

[2] ممدوح محمود منصور: الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط، تصدير محمد طه بدوي، مكتبة مدبولي القاهرة، 1995، ص 296.

[3] أحمد يوسف أحمد: الدور المصري...، ص 179.

[4] عبد الحميد حسن البكري: المرجع السابق، ص 341.

[5] ممدوح محمد منصور: المرجع السابق، ص 296.

[6] سميرة إسماعيل حسون وطيب خلف عبد الله: المرجع السابق، ص 108-109.

[7] ممدوح محمد منصور: المرجع السابق، ص 297.

أصدر الرئيس كندي في 18 ديسمبر 1962 بيانا اشتمل فيه على شروط اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام الجديد، وهنا رد جمال عبد الناصر بتصريح أكدت فيه ما جاء في البيان[1]، وفي 19 ديسمبر 1962 أصدرت بيان اعتراف بالنظام الجمهوري في اليمن[2].

كان لاعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالجمهورية اليمنية كسبا سياسيا للجمهورية فبعد اعتراف هيئة الأمم المتحدة بالنظام الجمهوري 20 ديسمبر من نفس السنة واحتل الوفد الجمهوري مقعدا لليمن في المنظمة[3]، أدى هذا إلى اعتراف العديد من الدول بالنظام الجديد حيث وصل عدد المعترفين به نهاية ديسمبر 1961 إلى حوالي خمسين دولة[4]، ولاسيما بعد رفع التمثيل الدبلوماسي بينها وبين اليمن على مستوى مستوى السفارات[5].

حاولت السعودية التنسيق مع الولايات المتحدة الامريكية للوقوف ضد الثورة، وهنا أوضحت الولايات المتحدة الأمريكية لرئيس الوزراء السعودي الأمير فيصل، أنها تتعهد بحماية السعودية والدفاع عن سلامتها الإقليمية، وفي 25 أكتوبر 1962 شنت أول غارة جوية على الحدود السعودية اليمنية في منطقة نجران من قبل الطائرات اليمنية التي يقودها طيارين مصريين[6]، فأرسل الرئيس كيندي في نفس اليوم رسالة إلى السعودية يؤكد فيها اهتمامه العميق باستقرار السعودي وتأييده الكامل للحفاظ على سلامتها[7].

وفي 17 نوفمبر1962 أرسل الرئيس كيندي إلى الحكومة المصرية يخبره فيها بمدى تأسفه عن الخلافات بين السعودية ومصر وبيّن حجم المصالح المشتركة بين الدولتين قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم العديد من المساعدات إلى السعودية تعبيرا عن مساندتها لها منها إرسال طائرات إلى السعودية[8]، بالإضافة إلى إرسال مدمرة أمريكية إلى ميناء جدة في 15 جانفي 1963 فضلا عن بيع العديد من المعدات العسكرية.

---

[1] أحمد يوسف أحمد: السياسة الأمريكية والثورة في اليمن الشمالي 1662-1967، مجلة المشعل العربي، العدد 40، جوان 1982، ص 73.

[2] عبد الرحمن البيضاني: المرجع السابق، ص 541-542.

[3] أحمد يوسف أحمد: السياسة الأمريكية...، ص 73.

[4] إيلينا.ك.جولوفاكيا: المرجع السابق، ص 47.

[5] عبد الرحمان البيضاني: المرجع السابق، ص 546 ؛ أحمد يوسف أحمد: السياسة الأمريكية ...، ص 74.

[6] يوسف الهاجري: المرجع السابق، ص 69.

[7] أحمد يوسف أحمد: السياسة الأمريكية...، ص 74.

[8] أحمد عبد الرحيم مصطفي: الولايات المتحدة والمشرق العربي، المجلس الوطني للآداب والعلوم، الكويت، 1976، ص 162.

وافقت السعودية الولايات المتحدة الامريكية على برنامج مساعدة مشتركة للأخذ بيد المملكة نحو تطوير قدراتها الجوية[1] وفي 17 نوفمبر 1962 أرسل الرئيس كيندي رسالة إلى جمال عبد الناصر اقترح فيها خطة لتطويق الصراع في اليمن، كما أرسلت رسالة مماثلة إلى كل من الأمير فيصل بن عبد العزيز والملك حسن بن طلال والرئيس عبد الله سلال[2]، وبعد إجراء العديد من المفاوضات والحوارات مع الأطراف المتصارعة وبعد موافقة الدول الثلاث على المقترح الذي سمي باتفاقية فض الاشتباك تم توقيعها في 26 أفريل 1963 وقامت الولايات المتحدة بتنفيذها لكنها فشلت[3].

بعد فشل اتفاقية فض الاشتباك زاد التوتر بين الولايات المتحدة وجمال عبد الناصر، إذ أعتبر هذا الأخير مسئول عن عدم نجاح الاتفاقية فاتخذت معه سياسة جديدة تحت مسمى سياسة «تحمل أخطائك» وفي نفس الوقت زادت من الدعم للملكيين عن طرق السعودية[4]، وزاد التوتر بين الجمهوريين والولايات الأمريكية خاصة بعد تأييدها لما تقوم به الوكالة الأمريكية الخاصة من إرسال المساعدات للملكيين على أساس أنها إنسانية[5]، فضلا عن ما حدث في النقطة الرابعة[6] في مدينة تعز، ففي 25 أفريل 1967 تم قصف مستودع الأسلحة في مدينة تعز بقذيفتي بازوكا (آر.بي.جي) أتهم من خلالها الجمهوريون وكالة المساعدات الأمريكية بذلك فقاموا باعتقال بعض موظفي الوكالة الأمر الذي أدى إلى إعلان الولايات المتحدة الأمريكية لسحب التزاماتها للمساعدات للجمهورية اليمنية وسحب جميع العاملين الأمريكيين في اليمن[7]، توالت تطورات الحرب الأهلية اليمنية مع حدوت العدوان الإسرائيلي على مصر في 5 جوان 1967 فتم من

---

[1] سعيد محمد باديب: المرجع السابق، ص 104-105.

[2] إدجار أوبلانس: المرجع السابق، ص 163.

[3] أحمد محمد الشامي: المرجع السابق، ص 217.

[4] أحمد يوسف أحمد: الدور المصري...، ص 307.

[5] عبد الحميد حسن البكري: المرجع السابق، ص 349.

[6] القطة الرابعة: وهو الاسم الذي أطلقه الرئيس الأمريكي هاري ترومان للمشروع الجديد الذي أعلن عنه في 1949ويتضمن هذا المشروع تقديم مساعدات فنية للدول المتخلفة اقتصاديا ويهدف هذا المشروع إلى قطع الطريق عن الاتحاد السوفياتي ومن خلاله تمكنت الولايات المتحدة الامريكية من تقديم مساعدات لبعض أقطار الشرق الأوسط من ضمنها اليمن ومصر. ينظر. أحمد عطية: المرجع السابق، ص 1304.

[7] عبد الحميد حسن البكري: المرجع السابق، ص 349.

خلاله قطع العلاقات بين اليمن والولايات المتحدة الأمريكية فأعلن في بيان رسمي ضرورة مغادرة اليمن خلال 48 ساعة، ولم تعد العلاقة بين البلدين إلا في 1 جويلية 1972[1].

3/ دور الإتحاد السوفياتي.

يعد الإتحاد السوفياتي أول دولة أجنبية تعترف بالنظام الجمهوري في اليمن 28 سبتمبر 1962[2] حيث حذر من أي تدخل في شؤون اليمن وجاء ذلك في الرسالة الجوابية التي بعث بها رئيس الوزراء السوفياتي نيكيتا خورتشوف[3]، ردا على برقية عبد الله السلال عبّر فيه عن تمنياته لليمن بالنجاح[4]، كما أكد على أن أي أي تدخل أجنبي من أي نوع في اليمن سيعتبر عدوان ضد الإتحاد السوفياتي نفسه[5].

جاء اعتراف الإتحاد السوفياتي بالنظام الجمهوري بعد إدراكه لأهمية الثورة في تلك المنطقة والانعكاسات الإقليمية وإن وجود مركز ثوري في المنطقة سيواجه ضربة قوية للإمبريالية[6]، حيث كان التدخل السوفياتي بصورة غبر مباشرة لمساندة الثورة ويعود ذلك إلى أن السوفيات كانوا قد خرجوا آنذاك من أزمة الصواريخ الكوبية[7]، فالتدخل المصري المؤيد للثورة ونظامها حقق له الرغبة السوفيتية في تدعيم وجوده في منطقة الشرق الأوسط[8]، حيث كان يعلم أن مصر لا يمكنها أن توفي بالتزاماتها تجاه الجمهوريين من غير مساندة الإتحاد السوفياتي لذلك طلب المشير عبد الحكيم عامر مقابلة الجنرال باجارسكى كبير خبراء السوفيات في مصر آنذاك، حيث أوضح له مدى الصعوبات التي ستواجه القوات المصرية في مواجهة القوة الملكية كما نقل رغبة مصر في الحصول على طائرات النقل السوفيات من طراز أنتينوف Antinov

---

[1] محسن العيني: خمسون عاما في الرمال المتحركة قصتي مع بناء الدولة الحديثة في اليمن، دار الشروق، مصر، 2001، ص 218-219.

[2] محمد عماد رديف طالب: مرجع سابق، ص 220.

[3] نيكيتا خورتشوف: ولد في 1894، كان صانع أقفال، تولى منصب السكرتير العام للحزب الشيوعي، ثم أصبح رئيس مجلس الوزراء الأعلى في 27 مارس 1958، وضع الدعائم الأولى لسياسة الانفراج الدولي، توفي في 1981، ينظر.عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، جزء2، ص 611- 612.

[4] إدجار أوبلانس: المرجع السابق، ص 128.

[5] إياد تركان الدليمي: المرجع السابق، ص47.

[6] ممدوح محمد منصور: المرجع السابق، ص 299.

[7] أزمة الصواريخ الكوبية: وهي الأزمة الدولية التي نتج عنها اكتشاف الولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الأول 1962 وجود صواريخ وأسلحة سوفيتية في كوبا، التي تبعد تسعين ميلاً جنوب الشواطئ الأمريكية، وفرضت الولايات المتحدة الأمريكية حصاراً بحرياً على السفن السوفيتية التي كانت تحمل الأسلحة، سحبت القيادة السوفيتية تلك الصواريخ تجنباً لنشوب حرب كونية نووية وعرفت هذه الأزمة تاريخياً بأزمة "خليج الخنازير. ينظر. إياد تركان الدليمي: المرجع السابق، ص49.

[8] زيد بن علي الوزير: محاولة لفهم...، ص 249.

لاستخدامها في نقل الأسلحة والإمدادات للجمهوريين[1] ، طلبت مصر إمدادها بقاذفات القنابل المتوسطة من طراز(Tu.16)[2]، بعد أقل من يومين نقل المسئول السوفياتي إلى الحكومة المصرية تأييده للموقف المصري المصري المساند للثورة اليمنية وموافقته على إمداد اليمن بالمواد الغذائية والذخائر، غير أنه طلب من مصر إرسال هذه المعدات من مخازنها[3].

في جوان 1963 وقعت مصر اتفاقية مع الإتحاد السوفياتي حصلت بمقتضاه على أربعة وعشرين طائرة من طراز Antinov وتم الاتفاق على أن يقودها طيارون سوفياتي ويرافقهم طيارون مصريون[4].

إلى جانب سياسية الدعم الغير مباشرة دعم الإتحاد السوفياتي للثورة اليمنية اقتصاديا وافيا فخلال السنة الأولى من الثورة وصل عدد كبير من الخبراء والفنيين السوفيت إلى اليمن حيث وصل عددهم إلى حوالي ستين خبيرا عسكريا[5]، وفي نفس الشهر وصلت إلى موسكو بعثة عسكرية يمنية دامت زيارتها أسبوع واحد أسفرت هذه الزيارة عن توقيع اتفاقية بين صنعاء وموسكو في ديسمبر 1962[6].

قام عبد الله السلال بزيارة إلى موسكو في مارس 1964 وقع من خلالها معاهدة صداقة لمدة خمس سنوات[7] حصل بمقتضاها على مساعدات اقتصادية تصل قيمتها إلى حوالي 39 مليون دولار[8]، وفي أعقاب أعقاب انسحاب القوات المصرية 1967 من اليمن دعم الإتحاد السوفياتي الجمهوريين بشكل مباشر حيث تم نقل ما يقارب من عشرات الآلف من الأسلحة والمعدات السوفيتية عبر جسر جوي مباشر إلى صنعاء فكان لتلك المساعدات دورا كبيرا في فك الحصار على صنعاء [9].

أدت الحرب الأهلية في اليمن إلى وجود فريقين يمنيين متنازعين: الأول قام بثورة غير بها نظام الحكم الملكي الإمامي الذي كان يرى في بقائه تكريساً للظلم والاستبداد إلى نظام جمهوري دستوري يسعى إلى رفع

---

[1] ممدوح محمد منصور: المرجع السابق، ص 303.

2 إياد تركان الدليمي: المرجع السابق، ص 62- 63.

[3] ممدوح محمد منصور: المرجع السابق، ص 303-304.

[4] بيتر ما تغولد: تدخل الدول العظمى في الشرق الوسط، تر: أديب شيش، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 1985، ص 224-225.

[5] إياد تركان الدليمي: المرجع السابق، ص 53.

[6] محمد سعيد باديب: المرجع السابق، ص 111.

[7] إياد تركان الدليمي: المرجع السابق، ص 53.

[8] ARYCH YODFAT: THE SOVET UNION AND THE ARABIAN PENINSULA(CROMM HELM, LONDON, 1983), P.3

[9] ممدوح محمد منصور: المرجع السابق، ص 306.

مستوى الشعب اليمني، بينما الفريق الآخر قام بثورته المضادة لإعادة الحكم الملكي الإمامي الوراثي معلناً نيته في تغيير النظام إلى ملكية دستورية، ونظراً لسعي كل فريق لحسم الصراع لصالحه بصورة نهائية فقد استمد العون من قوى خارجية، هذه الأخير بدورها اغتنمت الفرصة لتحقيق أهدافها إلى في المنطقة أدى إلى تحولت اليمن إلى ساحة صراع دولي بين مختلف الأطراف الدولي

الفصل الثالث

موقف الجامعة العربية من الحرب الأهلية اليمنية

أولا: مؤتمرات جامعة الدول العربية لحل الأزمة

ثانيا: نهاية الحرب الأهلية في اليمن 1970

في ظل البحث عن حل للازمة اليمنية عقدت جامعة الدول العربية مجموعة من الاجتماعات حاولت من خلالها التخفيف حدة الصراع الدائر في اليمن والوصول إلى حل يرضي الطرفين، إلا أن التدخل الخارجي في تلك الاجتماعات حال دون ذلك.

أولا: اللقاءات الدولية لحل الأزمة اليمنية

1 /اللقاءات الدولية عام 1964

أ- مؤتمر القمة العربي الأول 1964

عقد مؤتمر القمة الأول في 23 جانفي 1964 في القاهرة [1] بدعوة من جمال عبد الناصر إلى رؤساء وملوك العرب تحت مضلة الجامعة العربية لنبذ الخلافات العربية العالقة وتوحيد الجهود[2] وكان الوفد اليمني من بين الحضور برئاسة عبد الله السلال، ألقى الملوك والرؤساء خطابا عن ما ألت إليه أوضاع البلاد العربية من حروب أستغل الرئيس عبد الله سلال كلمة تحدث فيها عن أوضاع اليمن قائلا: "هل نلام لأننا ثرنا ضد التخلف والظلم والظلام... كان يجب أن نلام لأننا تأخرنا عن الثورة وأنني أدعي كل ملوك العرب لكي يزوروا اليمن ليروا مدى التخلف الذي فرض علينا" على الرغم من معارضة الملك سيعود على إدراجها في جدول أعمال المؤتمر[3].

[1] مؤتمرات القمة العربية على الموقع: https://www.aljazeera.net 2019/03/14 على الساعة 17.00.

[2] أحمد عصام عودة: الملف الكامل لمسيرة القمة العربية من مؤتمر القمة العربي الأول إلى مؤتمر القمة الحادي عشر في عمان، وزارة الإعلام الأردنية، الأردن، 1981، ص 15.

[3] سعيد أحمد الجناحي: المرجع السابق، ص 256.

رغم أهمية موضوع حرب اليمن كحدث سياسي كان له صدى محلي ودولي، إلا انه لم ينل اهتمام مجلس الجامعة العربية فكان من المتوقع أن يكون أول موضوع سيناقشه المؤتمر لكن حدث عكس ذلك في حين تمت مناقشته خارج اجتماعات مجلس الجامعة العربية،وبدأت الجلسات المغلقة بعد الجلسة الأولى لمؤتمر القمة[1]، تحدث فيها المجتمعون على مشكلة اليمن وخطرها على الوطن العربي اقترح من خلالها الرئيس العراقي عبد السلام عارف[2] أن يتواصل أحمد بن بله[3] مع الأمير فيصل في جدة، لكي يدعوه للحضور إلى القاهرة للبحث على حل المشكلة اليمنية إلا أنه فشل في ذلك[4].

أما في الجلسة الثانية للمؤتمر والتي كانت مغلقة، حاول المؤتمرون من خلالها تقريب وجهات النظر بين مصر والسعودية. كما تكلم ملك الأردن الحسن عن قضية اليمن فقال: " أن الأوان لكي تحل هذه المشكلة" كما ذكر أنه لم يعد طرفا في هذا النزاع[5] أنه سيتم الاعتراف بالنظام الجمهوري[6]، وهنا ألقى أحمد النعمان[7] مندوب اليمن كلمة نيابة عن الرئيس سلال حاول من خلالها استعطاف القادة العرب بما فيهم الملك الملك سعود اتجاه المشكلة اليمنية كان الغرض منها إيقاف الحرب هكذا انتهى مؤتمر القمة الأول تمسك

[1] أحمد الشقيري: الأعمال الكاملة، المذكرات 2، ج2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 43.

[2] عبد السلام عارف: هو رئيس جمهورية العراق ولد عام 1921 في بغداد، دخل الكلية العسكرية سنة 1938، تخرج منها عام 1941. شارك في حرب فلسطين 1948، انظم إلى تنظيم الضباط الأحرار وشارك في ثورة 1958م، وقاد حركة انقلاب عام1963، وأصبح رئيسا للجمهورية قبل عام 1966. ينظر. عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، جزء 3، ص 834-835.

[3] أحمد بن بله: ولد في مدينة وهران عام 1919، تلقى تعليمه في مدينة تلمسان عين عام 1948 قائداً لمدينة وهران وقاد حركة المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي، وسجن وبعد خروجه غادر إلى القاهرة أختطفه الفرنسيون عام 1956 وأفرج عنه بعد توقيع اتفاقية إيفيان عام 1962، تولى رئاسة الجزائر بعد استقلالها عام 1963. ينظر. فيراس البيطار: المرجع السابق، ص 346.

[4] أحمد الشقيري، الأعمال...، ص 43.

[5] أحمد محمد النعمان: مذكرات أحمد النعمان، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2003، ص 76-77.

[6] جريدة الأهرام، القاهرة، العدد 28159، 1964/01/16، ص 4.

[7] أحمد محمد النعمان: سياسي ولد في تعز 1933، شارك في انقلاب 1948، وسجن في الرادع، ثم أفرج عنه بعد إصلاح النظام، وبعد ذلك انظم إلى الحزب الأحرار وبعد ثورة 1962 تقلد عدة مناصب منها: منصب القائم بأعمال السفارة اليمنية في القاهرة، مندوب اليمن في الجامعة العربية، وزير الخارجية اليمنية 1984، اغتيل في بيروت عام 1984. ينظر. أحمد جابر العفيف: المرجع السابق، جزء 4، ص 3006.

السعودية بموقفها على الرغم في أن هدف عبد الناصر هو حل الخلافات العربية وإيجاد حل للقضية اليمنية[1].

وبناء على ذلك تم الإتفاق على تشكيل لجنة عربية من ممثلين اللجنة السابقة مثل العراق شامل السامرائي وأحمد توفيق المدني الجزائري لمقابلة الأمير فيصل للبحث عن كيفية حل الخلاف في اليمن حيث نجحوا في تحسين العلاقة بين مصر والسعودية، إلا أنهم لم يصلوا إلى حل ينهى الأزمة في اليمن[2] حيث قدم الأمير فيصل رأيه إلى لجنة الوساطة لإنهاء الخلافات وكانت كالتالي:

1. انسحاب القوات المصرية من اليمن والتخلي عن الجمهوريين وترك معالجة الأمور لليمنيين.

2. اعتبارا ما يحدث في اليمن شأنا داخليا.

3. إعادة الأملاك والأموال المجمدة للسعوديين في مصر والتي صودرت بسبب حرب اليمن[3].

ونتيجة لمساعي لجنة الوساطة، سافر كل من المشير عبد الحكيم عامر وأنور السادات إلى الرياض في 03 مارس 1964 وعقدوا اجتماع مع الأمير فيصل تحدثا فيه عن موقف مصر والسعودية من ثورة اليمن وفي نهاية الاجتماع صدر بيان مشترك في 04 مارس 1964 تضمن نتائج المباحث التي أجرها الجانبان، أكدوا من خلاله أن كلا الطرفين لا يوجد لديهما أي مطامع في اليمن[4].

كان من المتوقع أن تتغير أوضاع اليمن بعد عقد مؤتمر القمة الأولى على الرغم من موافقة كل طرف الصراع على كل قرارات مؤتمر القمة، وأكدت على أنها ستعمل على تنفيذها إلا انه حيث تجدد القتال بين الملكيين والجمهوريين شهر أفريل 1964، بعد تزايد كميات الإمدادات السعودية للملكيين بهدف الإستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأراضي[5]، وردا على هذه الهجمات قامت القوات الجمهورية المشتركة هجوم عسكري في جويلية 1964 على مقر الإمام البدر في منطقة قارة الذي أجبر على تركه واتجه إلى جبل رزاح

أثارت المباحثات المصرية السعودية بعد عقد مؤتمر القمة الأول تخوف الرئيس عبد الله سلال فقام بطلب الدعم من الإتحاد السوفيتي، ولطمئنت قام الرئيس جمال عبد الناصر بزيارة لليمن في 23 أفريل

---

[1] سعيد أحمد الجناحي: المرجع السابق، ص 256.

[2] حسين هيكل: سنوات...، ص 732-733.

[3] رجاء رحيم مرسول: المرجع السابق، ص 128.

[4] صفاء لطف محمد عروة: اليمن والجامعة العربية 1962-1978 (دراسة تاريخية)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة صنعاء، 2016، ص 53.

[5] اياد تركان ابراهيم الدليمي: المرجع السابق، ص 52 ؛ إدجار أوبلانس: المرجع السابق، ص 214.

1964[1]، ونظر لتصريحات ملك الأردن في مؤتمر القمة الأول جاء الاعتراف الأردني رسميا بالنظام الجمهوري في اليمن في 22 جويلية 1964[2].

ب- مؤتمر القمة بالإسكندرية 1964.

انعقد مؤتمر القمة العربي الثاني في الإسكندرية يوم 10 سبتمبر 1964 شارك الوفد السعودي برئاسة الأمير فيصل بن عبد العزيز بالإضافة إلى الملك حسن والرئيس عبد الله السلال حيث اعتبر الأمين العام للجامعة العربية عبد الخالق حسونة أن قضية اليمن من بين المشاكل أهم التي يجب حلها لأن استمرار الحرب فيها سيعود بالضرر على علاقة الدول العربية وبالتالي سيؤثر على القضية الفلسطينية[3] إلا جمال عبد الناصر تحدث قائلا:" ليست لدى الجمهورية العربية المتحدة أي موضوعات تتعلق بسياستها الوطنية أو القومية أو الدولية ترغب في إقحامها عليكم" أما الأمير فيصل فقد عبر قائلا:" أن المملكة العربية السعودية تعتبر سندا لكل عربي وفي خدمة كل عربي"[4] وبهذا عبر كلا الطرفين برفضهم لطرح قضية اليمن في مؤتمر القمة الثاني وعلى هامش مؤتمر القمة عقد كل من جمال عبد الناصر والأمير فيصل عدة إجتماعات حضرها ممثلو لجنة الوساطة السابقة إلا أنه أبعد الرئيس اليمني عبد الله السلال من حضوره هذه الاجتماعات الثنائية، إنتهت مباحثاتها بإعلان بيان مشترك في 14 سبتمبر 1964 جاء فيه ما يلي[5]:

1. رغبة الطرفين في حل النزاعات القائمة في اليمن.
2. التوسط لدى المتصارعة في اليمن لتهيئة جو التفاهم للوصول للحل الخلافات القائمة بالطرق السلمية.
3. تمسك الدولتين (مصر والسعودية) بالتعاون التام فيما بينها في جميع المجالات[6].

وكنتيجة للمباحثات التي تمت بين الرئيس جمال عبد الناصر والأمير فيصل في الإسكندرية على هامش مؤتمر القمة الثاني العربي والذي قضى بترتيب لقاء تمهيدي بين الطرفين المتنازعين في اليمن على أرض

[1] إدجار أوبلانس: المرجع نفسه ، ص 212.

[2] جريدة الأهرام، القاهرة، العدد2834، 1964/07/23، ص 06.

[3] حسن مكي: أيام وذكريات، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، 2008، ص 146.

[4] أحمد الشقيري: الأعمال...، ص 45

[5] أحمد يوسف أحمد: الدور المصري.....، ص 348-349.

[6] سعيد الجناحي: مرجع سابق، ص 267.

حيادية عقد لقاء أركويت في أكتوبر الى 2 نوفمبر 1964 بالسودان[1]، وبموجب هذا الإتفاق عمل كل طرف على تشكيل وفد يمثله، وشكل الوفد الجمهوري تسعة أعضاء برئاسة محمد محمود الزبيري[2]، أما الوفد الملكي فتشكل من ثماني أعضاء برئاسة أحمد الشامي بالإضافة إلى لجنة مشتركة (مصرية–سعودية)[3]، وهنا إطلاع الوفدان على الاتفاق الغير معلن بين جمال عبد الناصر والأمير فيصل الذي تضمن مايلي:

- وقف إطلاق النار لمدة ستة أشهر مع سحب القوات المصرية من اليمن، وإمتناع السعودية عن تزويد الملكين بأي دعم.
- تسعى كل من مصر والسعودية لاستبدال الإمام البدر، والرئيس سلال بشخصية مقبولة لدى الأطراف الملكية[4].

بين 29 أكتوبر إلى نوفمبر 1964 عقد فيها الوفد اجتماعات توصلوا إلى اتفاق يقضي بـــ:

أ. وقف إطلاق النار ابتداء من ليلة السابع من نوفمبر عام 1964م.

ب. عقد مؤتمر وطني في مدينة يمنية يوم 23 نوفمبر 1964[5]، يحضره 169 شخص من أهل الرأي والخيرية بنسبة (3%) للعلماء، 3% للمشايخ، (2%) للعسكريين، فضلا عن أعضاء اللجنة التحضيرية الثمانية عشر.

ت. مطالبة كل من مصر والسعودية إلى المساعدة في تنفيذ ما سيتم الإعلان عنه[6].

ث. تشكيل حكومة جديدة، وإدخال بعض الشخصيات الملكية من غير أبناء أسرة حميد الدين

بعد إرسال برقية إلى الجامعة العربية صرح الأمين العام المساعد للجامعة عارف ظاهر بفرحه لما توصل إليه المؤتمرين من وقف إطلاق النار وسفك دماء اليمنيين[7].

---

[1] عبد الكريم علي بابكر: مجلة دراسات يمنية، مجلة فصلية تصدر عن مركز دراسات والبحوث اليمني، عدد 42، أكتوبر– نوفمبر– ديسمبر 1990، ص 85.

[2] عبد الرحمن يحي الأرياني: مذكرات الرئيس القاضي عبد الرحمان الأرياني بن يحي 1962–1968، جزء 2، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 2013، ص 183–184.

[3] أحمد يوسف أحمد: الدور المصري...، ص 351.

[4] سعيد أحمد الجناحي: المرجع السابق، ص 268–269.

[5] حسن مكي : المرجع السابق، ص 147.

[6] أحمد يوسف أحمد: الدور المصري...، ص 351، 355.

[7] صفاء لطف محمد عروة: المرجع السابق، ص 58.

لم يشأ لهذا الاتفاق أن يدم طويلا كانت هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى فشله منها ظهور تيارات متصارعة وتمسك كل طرف بمواقفه، بالإضافة إلى التدخل المصري والسعودي في تقرير شؤون اليمن وهذا ما لم يتقبله الوفد الجمهوري إضافة إلى ضعف النظام السياسي في عهد الرئيس عبد الله السلال، كل هذه النقاط ساهمت في استئناف القتال من قبل الجانب الملكي بعد قرار وقف إطلاق النار من 8 نوفمبر إلى ديسمبر 1964[1].

تزايدت رغبة اليمنيين في إيجاد حل للقضية اليمنية بعد فشل لقاء أركويت في تحقيق ذلك، فقام كل من أحمد النعمان القاضي الأرياني بإرسال برقية إلى جمال عبد الناصر في 6 فيفري 1965 يخبره فيها عن رغبته في عرض القضية اليمنية من جديد داخل الجامعة العربية فقاموا بمراسلة الرئيس أحمد بن بله للدعوة لإيقاف الحرب في اليمن بالطرق السلمية[2].

وأثناء انعقاد مجلس الجامعة في دورته الثامنة والأربعين في 1965، حاول المشير عبد الحكيم مندوب مصر طرح موضوع اليمن ورغبت الأطراف المتصارعة الوصول إلى حل سلمي للقضية في نطاقا الاتفاق السابق لكن الوفد السعودي رفض مناقشة الموضوع، وأيد استمرار الاجتماعات الثانية بين مصر والسعودية بعيدا عن اجتماعات الجامعة العربية[3].

رغبة مصر بعد عقد مؤتمر أركويت في حل قضية اليمن بطريقة سلمية، إلا أن السعودية رفضت أي تدخل في اليمن مع تأكيد سعيها نحو البحث في حل يرضي الطرفين، فكانت هذه اللقاءات عبارة على غطاء شرعي من أجل إعادة تثبيت الحكم الملكي في اليمن تواصل من خلالها الدعم العسكري للملكيين.

2/ اللقاءات الدولية عام 1965

أ- مؤتمر خمر 1965.

بعد فشل لقاء أركويت في إنهاء الصراع الدائر في اليمن، ظهرت معارضة جمهورية منشقة عن حكومة الجائفي[4] رافضا للتدخل السعودي المصيري في الشؤون السياسية لليمن[5]، حيث قامت المعارضة

---

[1] جويس جريجري: المرجع السابق، ص106

[2] عبد الرحمن الأرياني: المرجع السابق، ص 262.

[3] صفاء لطف محمد عروة: المرجع السابق، ص 39.

[4] حكومة الجائفي: وهي حكومة تشكلت في 27 أفريل 1964م، بطلب من جمال عبد الناصر بعد زيارته المفاجئة لليمن بعد مؤتمر القمة الأول، وتعد هذه الوزارة ائتلافية بقيادة حمود الجائفي. ينظر. محمد علي الشاهري: مجرى الصراع... ص 105.

[5] سلطان ناجي: المرجع السابق، ص 292.

تجمع كل من محمود الزوبيري وعبد الرحمن الأرياني وأحمد محمد النعمان، حيث قاموا هؤلاء بتقديم استقالتها في 2 ديسمبر 1964، بررو من خلالها بعدم وجود أي نية من قبل الحكومتين السابقتين لإصلاح أوضاع اليمن[1] تأملو من خلال هذا العمل الضغط على الرئيس السلال لإيجاد حل سلمي للأزمة إلا أنهم تفاجئوا في 6 ديسمبر 1964 بإعلان تشكيل حكومة جديدة برئاسة حسن العمري[2]، وبعد إعلان حالة طوارئ من قبل السلال أدت بخروج عناصر المعارضة في صنعاء إلى مناطق أخرى منها تعز والخولان..وبرط وهذا للعمل على دعوة القبائل للتوحيد والسلام لإنهاء الحرب[3]، بالإضافة إلى دعوتهم لعقد مؤتمر شعبي من خلال أصدر جريدة صوت العرب لتوعية القبائل والدعوة لحضور مؤتمر السلام من قبل محمود الزبيري، ونتيجة للنشاطات التي كان يقوم بها أدرك الملكيون خطورتها على استعادة ملكهم، فقاموا بتحريض مجموعة من القبائل اليمنية لاغتياله في أفريل 1965 في منطقة الحزاب[4]، كان لاغتياله غضب شعبي كبير حيث اتهم البعض الملكيون في قتله، أما البعض الآخر فاتهم القيادة المصرية بذلك[5] ولامتصاص غضب الشعب شكلت حكومة جديدة في 20 أفريل 1965 برئاسة أحمد محمد النعمان، حيث أكد هذا الأخير أنه سيسير على طريق الشهيد الزبيري وسيتم عقد المؤتمر الذي كان يدعو إليه والذي عرف بمؤتمر خمر، أما مقرراته ستكون تأكيد عن قرارات مؤتمر عمران الإصلاحي السابق[6].

عقد مؤتمر خمر من 2 إلى 5 ماي 1965 تعود تسميته نسبة إلى المدينة التي عقد فيها[7]، حضر مشاركون من مختلف أرجاء اليمن من أساتذة ومشايخ وعسكريين إضافة إلى ممثلي النظام الملكي من بعض القبائل وقد خرج المؤتمر بجملة من القرارات أهمها[8]:

---

[1] زيد بن علي الوزير: مؤتمر خمر نصوص ووثائق، إتحاد القوى الشعبية اليمنية لجنة الإعلام، (دون سنة)، صنعاء، ص 08 .

[2] عبد الرحمن البيضاني: المرجع السابق، ص 661.

[3] سنان أبو لحم: المرجع السابق، ص 111.

[4] عبد الله الأحمر: مذكرات الشيخ عبد الله بن الحسن الأحمر–قضايا ومواقف–، طبعة 2، دار الأوقاف للطب والنشر صنعاء، 2007، ص 99، 105.

[5] محمد علي الشاهري: مجرى الصراع...، ص 90، 101.

[6] جويس جريجري: المرجع السابق، ص 188 ؛ يوسف الهاجري: المرجع السابق، ص 73.

[7] سلطان ناجي: المرجع السابق، ص 291.

[8] عبد الله الأحمر: المرجع السابق، ص 108.

1. دعوة القبائل المتمردة على النظام الجمهوري بإنهاء التمرد والسير على طريق الأخوة والكلمة الواحدة التي ستؤدي بدورها إلى إحلال السلام داخل اليمن وذلك من خلال تشكيل هيئة للسلام الوطني للتواصل مع المتمردين والتعرف على أسباب تمردها ومحاولة حلها.
2. العمل على تصحيح الأوضاع السياسية لكونها أحد العوامل التي أدت إلى تمرد القبائل ضد النظام الجديد، وذلك من خلال تنفيذ برنامج الحكومة الجديد الذي أعلنت عليه ومطالب الحركة الإصلاحية التي وضعت في 2 ديسمبر 1964 والتي كان من أهمها تعديل الدستور إقامة مجلس جمهوري، تكوين جيش وطني قوي...بالإضافة إلى لجنة لمتابعة لتنفيذ هذه الخطوات.
3. الإستعانة بالدول العربية من أجل إنهاء الحرب وإقرار السلام من خلال تشكيل وفود للإتصال بالحكومات وتحسين العلاقات بين السعودية ومصر واليمن[1].

وبخصوص نتائج المؤتمر كانت إيجابية منذ انعقاده، فإرسال الجمهوريون مذكرة إلى جامعة الدول العربية يطالبون فيها إدراج موضوع اليمن سيما بعد عقد مؤتمر خمر، والعلاقة بين اليمن والسعودية في مجلس الجامعة[2].

إنعقد اجتماع مجلس الجامعة عن مستوى الرؤساء في القاهرة 26 ماي 1979، فكان وفد الحكومة اليمنية حاضر برئاسة أحمد النعمان، كانت الجلسة الأولى للوزراء لبحث مذكرة اليمن بخصوص علاقتها مع السعودية[3]، لكن وزير خارجية السعودية عمر السقاف رفض إدراج مذكرة اليمن في جدول الأعمال؛ وهنا تحدث محسن العيني وزير الخارجية عن الهدف الحقيقي من المذكرة وقال:" إننا نطالب بإدراج قضية اليمن في الجدول ولكن قلنا ....أن هناك بند لتصفية الجو العربي خاص، وأننا نرى بأنه من المفيد إحاطة مجلس الحكومات....بتطورات الموقف وسياسة اليمن"[4].

بعد استئناف لمجلس الجامعة اجتماعه اطلع الأمير فهد على جدول الأعمال، لكنه رفض وجود مذكرة اليمن في جدول[5] الأعمال وهدد بالانسحاب إذا وافق المجلس على استمرار الموضوع المذكرة في الجدول فحاول أحمد النعمان التأثير على الأمير فهد بقوله أن أساس التقاء الملوك والرؤساء في المجلس هو تنقية

---

[1] زيد بن علي الوزير: مؤتمر خمر...، ص31 -32.

[2] أحمد محمد النعمان: مذكرات...، ص 90.

[3] جويس جريجري: المرجع السابق، ص 109.

[4] صفاء لطف محمد عروة: المرجع السابق، ص 57.

[5] أحمد يوسف أحمد: الدور المصري...، ص 295.

الجو العربي، بالإضافة إلى رغبة اليمن في استعادة علاقتها الجديدة مع السعودية، كما تحدث عن الأوضاع التي عاشتها اليمن قبل الثورة وبعدها، فاقترح وصفي التل تعديل بند مذكرة اليمن إلى «تنقية الجو العربي» كما كان لمواقف الوفود المجلس دور كبير في التأثير على الأمير فهد حيث طالب حازم نسيبة بإيجاد حل لقضية اليمن نظرا لخطورة الوضع العربي، كما أيد سر الختم خليفة رئيس وفد الأردن ما ذكره وزير خارجية الأردن، أما الشيخ جابر الأحمر رئيس وفد الكويت طالب بإيقاف الحرب في اليمن[1].

بالرغم من كل المبادرات المحلية والإقليمية الداعية لإحلال السلام إلا أنها لم تحقق شيء على أرض الواقع فكانت مصر ترغب في إنهاء الصراع وإيجاد حل سياسي لإنهاء الحرب، إلا أنها رفضت كل المبادرات السلمية المستقلة عنها[2] حيث رفضت تقديم بعض الأموال الاحتياطي من أجل إنشاء جيش يمني كما قرر في مؤتمر خمر[3]، هذا ما شجع الرئيس السلال بإصدار قرار في 28 جوان 1965 بتشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسته[4]، هذا ما أدى بالنعمان لإعلان استقالته في جويلية 1965[5].

وفي ظل هذه الظروف قرر مجموعة من المشايخ الذهاب إلى السعودية وإرسال برقية إلى الأمين العام للجامعة العربية طالبوا فيها بضرورة سحب الجيش المصري من اليمن، إضافة إلى التمسك بقرارات المؤتمر وإعادة حكومة النعمان لكونها حكومة شرعية[6]، وتم عقد إتفاقية الطائف في 10 أوت 1965 بمدينة الطائف في السعودية بين الوفد الملكي والوفد الجمهوري برعاية الملك فيصل، وقد خرجوا بوثيقة سميت بميثاق الطائف أكدت فيه:

1. إقامة دولة اليمن تحت اسم الدولة اليمنية الإسلامية وتقوم على أحكام الشريعة الإسلامية.
2. العمل على وحدة اليمن، ومطالبة الدول العربية، بمساعدة اليمن[7].

أدانت حكومة حسن العمري في بيان أصدرته في 15 أوت 1965 مؤتمر الطائف، وكشفت ارتباط الجمهوريين بتبعية السعودية والتدخل المصري في اليمن حيث رفضت قرارات هذا المؤتمر، وكرد سياسي

---

[1] صفاء لطف محمد عروة: المرجع السابق، ص 62.

[2] جويس جريجري : المرجع السابق، ص 108.

[3] سلطان ناجي: المرجع السابق، ص 964.

[4] محمد علي الشاهري: مجرى الصراع ....، ص 123.

[5] أحمد محمد النعمان: مذكرات...، ص 90، 94.

[6] إدجار أوبلانس: المرجع السابق، ص 250؛ أحمد يوسف أحمد: الدور المصري...، ص 298.

[7] سنان أبو لحم: المرجع السابق، ص 145؛ عبد الرحمن الأرياني: المرجع السابق، ص 342-343.

اتجاه العناصر المعارضة للوجود المصري في اليمن، قرر جمال عبد الناصر الذهاب إلى جدة، والرد على أنصار مؤتمر خصر ومؤتمر الطائف[1].

ب-إتفاقية جدة 1965.

هيأت مجموعة من العوامل التي ظهرت بعد عقد مؤتمر خمر إلى الاجتماع الذي دار بين جمال عبد الناصر والملك فيصل في مدينة جدة بين 23 إلى 24 أوت 1975، صدر عنه بيان جدة للسلام[2].

1. يؤكد الشعب اليمني ويقرر رأيه في نوع الحكم الذي يرتضيه لنفسه، وذلك في استفتاء شعبي في موعد أقصاه 23 تشرين الثاني 1966.
2. اعتبار المدة الباقية حتى تاريخ الاستفتاء فترة انتقالية بقصد الإعداد والترتيب لإجراء الاستفتاء.
3. تتعاون السعودية ومصر في تشكيل مؤتمر انتقالي مكون من خمسين عضواً يمثل فيه جميع القوى الوطنية وأهل الحل والعقد للشعب اليمني، بعد التشاور مع الفئات اليمنية المختلفة حسب ما يتم الاتفاق عليه ويتم اجتماع المؤتمر في مدينة حرض يوم 23 تشرين الثاني 1965 ليقوم بالمهام[3] الآتية:

   أ- تقرير طريقة الحكم في فترة الانتقال وحتى موعد إجراء الاستفتاء الشعبي.

   ب- تشكيل وزارة مؤقتة تباشر سلطات الحكم خلال الفترة الانتقالية.

   ج- تقرير شكل ونظام الاستفتاء الذي سيتم في موعد اقصاه 23 تشرين الثاني1966.
4. تتبنى الحكومتان المصرية والسعودية، قرارات المؤتمر الانتقالي اليمني، وتدعمه وتتعاون في إنجاح تنفيذها ويعلنان من الآن قبولهما بوجود لجنة محايدة منهما معاً، للمتابعة والإشراف على الاستفتاء وذلك فيما إذا قرر المؤتمر ضرورة وجود مثل هذه اللجنة المحايدة.
5. تقوم السعودية على الفور بإيقاف عمليات المساعدة العسكرية بجميع أنواعها أو استخدام الأراضي السعودية ضد اليمن.

---

[1] زيد بن علي الوزير: مؤتمر الطائف نصوص ووثائق، اتحاد القوى الشعبية اليمنية، (دون سنة)، صنعاء، ص15، 16.

[2] عدلي حشاد وعطية عبد الجواد: المرجع السابق، ص 230.

[3] شوقي عبد الناصر: ثورة عبد الناصر، شركة الموقف العربي للطباعة والصحافة والنشر، (دون سنة)، ص460.

6. تقوم مصر بسحب قواتها العسكرية كافة من اليمن في ظرف عشرة شهور ابتداء من يوم 23 تشرين الثاني 1965.[1]
7. توقف الاشتباكات المسلحة كافة في اليمن فوراً وتشكيل لجنة سلام مشتركة من الجانبين تقوم بما يأتي:

أ- مراقبة وقف إطلاق النار بوساطة لجان خاصة للمراقبة.

ب- مراقبة الحدود والموانئ اليمنية، وإيقاف المساعدات العسكرية بجميع أنواعها، أما المساعدات الغذائية، فتتم تحت إشرافها، وللجان المراقبة أن تستخدم وسائل التنقل اللازمة، ويمكن لها أن تستخدم الأراضي السعودية (إذا دعت الضرورة ذلك)، لتحديد نقاط المراقبة التي سوف يتفق عليها.[2]

8. تتعاون السعودية ومصر، وتعملان ايجابيا على تأمين تنفيذ هذا الاتفاق، وفرض الاستقرار في الأراضي اليمنية حتى إعلان نتيجة الاستفتاء، وذلك بتخصيص قوة من الدولتين تستخدمها اللجنة عند اللزوم، للقضاء على أي خروج على هذا الاتفاق، أو أي عمل على تعطيله أو إثارة القلاقل في سبيل نجاحه[3]
9. بغية دفع التعاون بين مصر والسعودية، إلى التقدم واجتياز المرحلة الحالية إلى الوضع الطبيعي، كما كانت وكما ينبغي أن تكون عليه العلاقات بين البلدين يتم اتصال مباشر بين الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل، لتلافي حدوث أي مصاعب تقف في طريق تنفيذ هذا الاتفاق[4]

تفاجئت القوة المتصارعة في اليمن من بنود الإتفاقية، حيث كان موقف الجمهوريين موحدا (سواء الإصلاحيين أو المتشددون)، حيث رفضوا بنودها لأن الإتفاقية لم تذكر النظام الجمهوري[5] أما الجانب الملكي فقد رحب بالاتفاقية لأنهم وجدوا فيها ما يتفق مع إرادتهم، بل اعتبروها انتصارا لهم، حيث صرح البدر قالا: "نحن ندعو لمثل هذا الإتفاق ونباركه أيضا، لقد كان الملك فيصل يعرف ماذا نريد"[6].

ج- مؤتمر حرض 1965.

[1] BRITSH AND FOREIGN STATE PAPERS 1965- 1966, VOL. 168, LONDON, HER MAJESTY'S STATIONERY OFFICE 1975, P. 335.

[2] نهلة ياسين حمدان: الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة، تر سمير كرم،مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت 2003، ص171، 177.

[3] British and Foreign 1965, op, cit, 336.

[4] عدلي حشاد وعطية عبد الجواد: المرجع السابق، ص 232.

[5] سنان أبو لحم: المرجع السابق، ص 154.

[6] عبد الحميد حسن البكري: مرجع سابق، ص 231.

عقد مؤتمر حرض تطبيقا للبيان السعودي المصري في 23 نوفمبر 1965 وهو اليوم نفسه الذي حددته اتفاقية جدة، تشكل الوفد الجمهوري من 25 عضو[1] برئاسة عبد الرحمن الأرياني[2]، أما الوفد الملكي

فقد تشكل كذلك من 25 عضو برئاسة أحمد الشامي[3] وقد ضم هذا الوفد ثلاث من الجمهوريين المنشقين وعقد المؤتمر بحضور كل مناصر مصريين وسعوديين[4]، دام أربعة أيام إلا أن أعضاء الوفدين لم يتوصلوا إلى حل معين لأن وفد فسر إتفاقية جدة على حسابه ومن بين النقاط التي اختلفوا فيها:

1. مطالبة الجمهوريين بإبعاد أسرة آل حميد من أي حلول سلمية والتمسك بالحكم الجمهوري خلال المرحلة الانتقالية، على أن تعطي للملكيين مناصب وزارية في الحكومة المؤقتة[5].
2. طالب الملكيين بمبدأ تقرير المصير وإجراء استفتاء شعبي فضلا عن انسحاب القوات المصرية.
3. إلغاء النظامين الجمهوري والملكي خلال المرحلة الانتقالية وإقامة نظام تحت اسم دولة اليمن الإسلامية[6].

بالرغم من رفض الموحد للجانب الجمهوري لبنود الاتفاق[7]، لكن جمال عبد الناصر ضغط عليهم لحضور مؤتمر حرض كما هو مقرر في نص الإتفاق[8]، وتنفيذا لها اتبعت كل من مصر والسعودية مجموعة مجموعة من الخطوات:

1. وقف إطلاق النار من قبل الجانبين (الجمهوري والملكي) بالإضافة إلى سحب القوات العسكرية المصرية المتواجدة في اليمن[9].

---

[1] للمزيد حول الأعضاء ينظر: حسن محمد مكي: المرجع السابق، ص 171.

[2] صباح حسن بديوي: الرئيس القاضي عبد الرحمن الأرياني ودوره السياسي في اليمن الشمالي حتى عام 1974، مجلة القادسية، مجلد 19، عدد2، الجامعة القادسية، 2016، ص 438.

[3] أحمد الشامي: عالم وأديب ولد في 1924، اشترك مع الأحرار في حقد سياسية الإمام يحي، شارك في انقلاب 1948 سجن في مدينة حجة، وبعد خروجه وقف مع الإمام أحمد والبدر أثناء انقلاب 1955، ثورة 196 عارض النظام الجمهوري حتى عقد الصلح مع الجمهوريين، عاد إلى صنعاء وأصبح سفير لليمن في بريطانيا وفرنسا. ينظر: أحمد جابر العفيف: المرجع السابق، جزء 1، ص 139.

[4] محسن العيني: خمسون عاما ...، ص 101.

[5] محمد الشعيبي: المرجع السابق، ص 72.

[6] عدلي حشاد وعطية عبد الجواد: المرجع السابق، ص 335.

[7] سنان أبو لحم: المرجع السابق، ص 154- 155.

[8] عبد الرحمن الأرياني: المرجع السابق، ص 382، 402.

[9] إدجار أوبلانس: المرجع السابق، ص 203.

2. التنسيق المصري بين الجمهوريين المتشددين والإصلاحيين من أجل توحيدهم لتحقيق وحدة كاملة في المعسكر الجمهوري وذلك من خلال عقد مؤتمر الجند[1].
3. استدعاء جمال عبد الناصر للرئيس السلال لزيارة القاهرة[2]، أما الإمام البدر فقام الملك فيصل بتمديد مدة مدة إقامته في السعودية حيث يبقى كل منهمكا طوال مدة عقد المؤتمر.
4. الإتفاق على تشكيل قوة للسلام من السعوديين والمصريين[3]

في ظل تنفيذ اتفاقية جدة للسلام عقد مؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء من 12 إلى 17 سبتمبر 1965 برئاسة جمال عبد الناصر، تطرقوا في اجتماعاته إلى أهمية التضامن العربي لمواجهة الخطر الإسرائيلي، كما أشاد المؤتمر باللقاءات الأخيرة التي جرت بين جمال عبد الناصر والملك فيصل في جدة على أمل أن تنتهي المشكلة في اليمن[4].

نتيجة لاختلاف الوفدين حول تفسير اتفاقية جدة، فلم تستطع لجنة السلام التوفيق بينهما، فاقترحت على الوفدان إرسال برقيات إلى كل من الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل طالبين إيضاحا أكثر حول الاتفاقية لكن إجابتهم للوفدين لم تغير شيء[5]، لذلك اتفق الوفدان في 28 ديسمبر1965 بتأجيل أعمال المؤتمر إلى أن يستأنف في 20 فيفري 1966، لكن ذلك لم يحدث فلم يلتقي الوفدان للمباحثات[6]. وهكذا فشل مؤتمر حرض الذي كان يعد الوسيلة لتنفيذ إتفاقية جدة، هذا ما أدى إلى تجديد الصراع الداخلي بين الملكيين والجمهوريين والخارجي بين السعودية ومصر.

ظل هذه الأوضاع المتوترة عقد مجلس وزراء خارجية العرب إجتماعا من 12 إلى 13 مارس 1966، تم فيه بحث موضوع اليمن، تأسف فيه الأمين العام للجامعة العربية عن تأجيل مؤتمر حرض لحل المشكلة، نتيجة لاختلاف الطرفين في تفسير قرارات الإتفاقية [7]، لذلك جدت الجامعة العربية محاولة أخرى لحل

---

[1] مؤتمر الجند: عقد 20/ 21 أكتوبر 1965، وفد إليه المشتركون من جميع مناطق الجمهورية بمختلف فئاتهم، كما حضره الرئيس السلال وأوضح فيه الهدف منه وهو توحيد الرأي والتصميم على النظام الجمهوري وعلى الوحدة الوطنية، وقد خرج المؤتمر بعدة قرارات أهمها استبعاد أسرة آل حميد من الحكم. ينظر. ايلينا.ك.جولوفاكيا: المرجع السابق، ص 85.

[2] محمد الشعيبي: المرجع السابق، ص 71.

[3] سعيد أحمد الجناحي: المرجع السابق، ص 300-301.

[4] أحمد عصام عودة: المرجع السابق، ص 29-32.

[5] أحمد يوسف أحمد: الدور المصري...، 382-383.

[6] سعيد أحمد الجناحي: المرجع السابق، ص 302.

[7] جامعة الدول العربية: مجلة السياسة الدولية، عدد 5، سنة 2 جويلية 1966، ص 221.

المشكلة بين مصر والسعودية حول اليمن من خلال الجهود الكويتية التي قام بها صباح الأحمد الصباح، ففي 14 جوان 1966 بزيارة الرئيس عبد الناصر للوساطة بينه وبين السعودية لحل الخلاف حول موضوع اليمن انتهت بمبادرة 17 أوت 1966، لم يختلف محتواها عن اتفاقية جدة، وعلى من الجهود المبذولة إلا أنها في الأخير كانت كسائر الاتفاقيات لم تلقى القبول من كلى الطرفين[1].

كانت للأوضاع التي شهدها العالم العربي أواخر 1965 دور كبير في فشل مؤتمر حرض وتجدد الصراع بين مصر والسعودية، خاصة بعد الزيارات التي قام بها الملك فيصل للعديد من الدول العربية المعادية لمصر كإيران، تونس، باكستان، وتركيا[2]، فضلا عن دعوته إلى إنشاء حلف إسلامي من خلال هذه الرحلات، كما أن الدعوة إلى المؤتمر الإسلامي تزامنت مع عقد صفحة الأسلحة السعودية البريطانية[3]، كما كان للقرار الذي أصدرته بريطانيا 22 فيفري 1966 بخصوص سحب جيوشها من عدن الأمر الذي جعل مجموعة من الجمهوريين يقومن بالضغط على جمال عبد الناصر بعدم الإنسحاب من اليمن، الأمر الذي دفع بجمال عبد الناصر إلى الإعلان في 22 مارس 1966 في مدينة السويس احتفالا بعيد النصر أن القوات المصرية ستبقى في اليمن إلى أن تتمكن اليمن من تحمل مسؤوليتها أي ما بعد 1968[4]، الأمر الذي جعل السعودية تقوم بتهديد جمال عبد الناصر، أنه إذا حدث أي اختراق لإتفاقية جدة سوف تتدخل السعودية بشكل مباشر في القتال[5]، ولتحقيق السياسة المصرية الجديدة والتي عرفت بسياسة النفس الطويل القائم على تجميع قوتها في مثلث صنعاء وتعز والحديدة واختارت التمركز في هذه المنطق للتقليل من النفقات الإقتصادية والعسكرية بالإضافة إلى حجم الجيش المصري[6].

نتيجة للأوضاع السائدة في العالم العربية مع نهاية سنة 1966 تم تأجيل مؤتمر القمة العربي الذي كان مقرر عقده في 5 سبتمبر من نفس السنة، بعد طلب مصر تأجيله حتى تتوفر الظروف المناسبة لعقده،

---

[1] عبد الرحمن الأرياني: مرجع سابق، ص 498.

[2] كير مالكوم: عبد الناصر والحرب العربية الباردة (1958-1907)، ترجمة عبد الرؤوف أحمد عمرو، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1997، ص 209.

[3] إدجار أوبلانس: المرجع السابق، ص

[4] عبد الرحمن الأرياني: المرجع السابق، ص 486.

[5] إدجار أوبلانس: المرجع السابق، ص 264.

[6] المرجع نفسه، ص 264؛ سلطان ناجي: المرجع السابق، ص 296.

حيث وافقت عليه أغلبية أعضاء دول الجامعة، إلا السعودية التي رفضت وهددت بأنها ستقاطع أي اجتماع سيتم في نطاق الجامعة إذا لم يتم عقده وهكذا تم تأجيله[1]،

تزايد الخلاف بين الجمهوريين والقيادة المصرية داخل اليمن خاصة بعد عودة الرئيس السلال إلى اليمن في 12 أوت 1966 أدى إلى ظهور العديد من الخلافات بينه وبين حكومة العمري حيث قرروا تقديم استقالتهم والسفر إلى القاهرة في 9 سبتمبر 1966 للتفاهم مع الرئيس جمال عبد الناصر، وبعد وصولهم إلى القاهرة تم اعتقالهم جميعا وكان من بينهم القاضي عبد الرحمن الأرياني وعبد السلام صبره اللذين تم وضعهما تحت الإقامة الجبرية[2]، تم تعيين السلال لحكومة جديدة برئاسته وعين عبد الله جزيلان نائبا للرئيس وتم إلغاء المجلس الجمهوري وصدر قرار بتعيين مجموعة من المشايخ كمستشارين للرئيس[3]، فتزايدت المعارضة الإصلاحية بين حكومة السلال والحكومة المصرية، إلى أن وصلت مرحلة المواجهة المسلحة في حرب منطقة عدين، حيث استمرت مدة شهرين بين قوات الرئيس سلال وأنصار المعارضة، فقامت الطائرات المصرية بقصف تجمعات الجمهوريون الإصلاحيين في مناطق أرحب وغيرها[4].

استمرت الأوضاع في اليمن على ما عليه من حروب مع الجانب الملكي إلى انقسام الجمهوريين فبعد هزيمة مصر في يونيو 1967 قررت مصر سحب عدد كبير من قواتها لمواجهة العدوان الإسرائيلي والتي انتهت بهزيمة العرب واحتلال إسرائيل لمعظم أراضي فلسطين، بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء وهضبة الجولان في سوريا[5]، وفي هذه الظروف عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعا في 8 أوت 1967 لمناقشة الوضع العربي بعد نكسة حزيران 1967، والترتيب لعقد قمة طارئة لإيجاد حل للمشكلة اليمنية، حيث تحدث محمود رياض[6] عن ضرورة حل الحرب في اليمن من خلال اتفاقية جدة، وهنا أكد عمر السقاف

---

[1] جامعة الدول العربية: مجلة السياسة الدولية، عدد6، السنة 2، أكتوبر 1966، ص 221.

[2] يوسف الهاجري: المرجع السابق، ص 73 ؛ صباح حسن بديوي: المرجع السابق، ص 438.

[3] سنان أبو لحم: المرجع السابق، ص 230-231.

[4] أحمد يوسف أحمد: الدور...، ص 244، 257؛ عبد الرحمن الأرياني: المرجع السابق، ص 515.

[5] Michael Sharnoff: DEFINING THE ENEMY AS ISRAEL, ZIONIST, NEO-NAZI, OR JEWISH: THE PROPAGANDA WAR IN NASSER'S EGYPT, 1952–1967, p11.

[6] محمود رياض: هو عسكري ورجل دولة مصري، ولد عام 1917م، درس في الكلية الحربية بمصر وتخرج منها عام 1936، تولى العديد من المناصب منها مسئولا عن القضية الفلسطينية في القيادة العامة للقوات المسلحة، سفير مصر في دمشق عام 1955، ومندوبا دائما لمصر في الأمم المتحدة، أمين عام للجامعة العربية 1972، من أهم مؤلفاته مذكرات محمود رياض. ينظر. فراس البيطار: المرجع السابق، ص 982.

السقاف أن السعودية تشترط لحل القضية اليمنية عدم تدخل أي دولة عربية وغير عربية في شؤون اليمن اقترح رئيس الوزراء السوداني تشكيل لجنة ثلاثة للوساطة بين الدول الثلاثة قبل انعقاد مؤتمر القمة[1].

تبنى أحمد محجوب العمل على تسوية الخلاف بين مصر والسعودية من خلال قيامه بزيارة جدة 20 أوت 1967، والعودة إلى القاهرة 23 من نفس الشهر، أسفرت تلك اللقاءات موافقة البلدين على مقترحات أحمد محمد محجوب[2].عقد في 29 أوت 1967 اجتماع في منزل أحمد محجوب رئيس الوزراء السوداني، ضم كل من الملك فيصل وعبد الناصر إلا أن الرئيس السلال لم يحضر هذا الاجتماع لرفض الملك فيصل حضوره، وفي نهاية كانت الموافقة الرسمية والتوقيع على ما يسمى باتفاقية الخرطوم التي سيتم عرضها في مؤتمر القمة العربي في الخرطوم في 30 أوت 1967[3].

3/ مؤتمر القمة العربي (الخرطوم) 1967

نتيجة للاتصالات التي قام بها محمد محجوب تم عقد مؤتمر القمة في الخرطوم في 30 أوت 1967[4]، حضرته جميع الدول العربية ما عدا سوريا التي رفضت الحضور، أما الجزائر مثلها وزير خارجيتها خارجيتها بدلا من الرئيس الجزائري[5]، كما تشكل وفد برئاسة عبد الله السلال[6] وقد نصت الإتفاقية على ما يلي:

1. تكوين لجنة ثلاثية لمعالجة الأزمة اليمنية تختار من ثلاثة دول عربية .
2. أن يوكل اختيار الدول إلى المؤتمر أو بالاتفاق بين الدولتين.
3. تضع اللجنة بكل ما في وسعها لتمكين كل الأطراف اليمنية من التحالف لتحقيق الإستقرار في اليمن.
4. تشاور اللجنة مع مصر والسعودية لحل المشكلات والتوصل إلى تسوية تقبلها كل الأطراف المعنية[7].

أما اللجنة الثلاثية فقد اختارت السعودية وزير الخارجية المغربي أحمد العرافي، أما مصر فقد اختارت إسماعيل خير الله وزير الخارجية العراقي واختيرت السودان على أن تكون الطرف الثالث فيها[1].

---

[1] إدجار أوبلانس: المرجع السابق، ص 306.

[2] عبد الرحمن الأرياني: المرجع السابق، ص 584.

[3] سعيد أحمد الجناحي: المرجع السابق، ص 345.

[4] أحمد عصام عودة: المرجع السابق، ص 40.

[5] عبد الرحمن الأرياني: المرجع السابق، ص 581.

[6] أعضاء الوفد هم: اللواء عبد الله الجزيلان، محمد عبد العزيز السلام وزير الخارجية، ووزير المالية عبد الغني أحمد، ومحمد السلامي مدير الأمن السياسي. ينظر. صفاء لطف محمد عروة: المرجع السابق، ص 69.

[7] محمد أحمد محجوب: الديمقراطية في الميزان، دار النهار، بيروت، 1933، ص 164-165.

كان موقف القوى المتصارعة من الجمهوريين رفضا للاتفاقية بالإجماع لكن اختلفوا طريقة التعامل معها حيث انقسموا إلى، فريق يؤيد عدم الاعتراف بالاتفاقية ومعارضة اللجنة حيث اعتبرها الرئيس عبد الله السلال تدخل في شؤون اليمن الداخلية، ورفض جميع بنودها لأن اليمنيين لم يكونوا طرف فيها[2]، أما الفريق الثاني يؤكد عدم الاعتراف بها مع تأييد اللجنة الثلاثية وهم الجمهوريون الإصلاحيين تمثلوا في سنان أبو لحم ومحسن العيني وعبد الرحمن الأرياني وذلك لكسب بعض الوقت وتأييد الرأي العام لهم[3] أما الجانب الملكي فقد أيد هذه الاتفاقية لأنهم اعتبروها فرصة ذهبية للقضاء على النظام الجمهوري، وبذلك السيطرة على المناطق التي ستنسحب منها القوات المصرية وبذلك السيطرة على الحكم[4].

باشرت اللجنة الثلاثية أعمالها في بيروت 17 سبتمبر 1967 بعقد عدة لقاءات مع ممثلين الجمهوريون المعتقلين في القاهرة بالإضافة إلى الجمهوريون المنشقون من أمثال محسن العيني وأحمد النعمان، كما نسقت مجموعة من اللقاءات مع ممثلي الملكيون منهم أحمد الشامي، ومن خلال هذه اللقاءات قررت الجنة تأجيل اجتماعها إلى 21 سبتمبر 1967م، للإتصال بالرئيس السلال وأخذه رأيه وانتهت إجتماعات اللجنة في 26 سبتمبر 1967[5].

بعد تواصل اللجنة الثلاثية مع الرئيس السلال الذي رحب بوجودها في اليمن[6]، فسارت اللجنة إلى صنعاء في 2 أكتوبر 1967 على متن طائرة مصرية بصحبة الفريق محمد فوزي قائد القوات المصرية، إذ فوجئوا بمظاهرات شعبية عارمة عبروا من خلالها عن رفضهم لهم، أدت إلى حدوث مواجهات عسكرية مع القوات المصرية و سقوط عدد من القتلى والجرحى لكلى الطرفين[7]، تزايد رفض الرئيس السلال لمقابلة الجنة الثلاثية، بالرغم من إصرار أحمد محجوب عليه حيث ظلت هذه اللجنة متواجدة في مبنى القيادة العربية صنعاء تنتظر موافقة الرئيس لمقابلتها وتحت ضغط المتظاهرون قررت اللجنة مغادرة اليمن إلى القاهرة في 4 أكتوبر 1967م[8]. وعلى الرغم من ذلك الرفض الشعبي أبلغ الشيخ عبد الله الأحمر القيادة المصرية في اليمن

---

[1] صباح حسن بديوي: المرجع السابق، ص 439.

[2] إيلينا.ك.جولوفاكيا: المرجع السابق، ص 93.

[3] عبد الحميد حسن البكري: المرجع السابق، ص 262-263.

[4] سعيد أحمد الجناحي: المرجع السابق، ص 345-347؛ محمد أحمد محجوب، المرجع السابق، ص 168.

[5] علي محمد الشاهري: مجيء الصراع...، ص 160

[6] أحمد يوسف أحمد: الدور المصري....، ص 473.

[7] محمد فوزي: المرجع السابق، ص 35؛ عبد الرحمان البيضاني: المرجع السابق، ص 755. ،

[8] محمد أحمد محجوب: المرجع السابق، ص 168.

بموافقة شيوخ القبائل الجمهوريون على عودة اللجنة الثلاثية لعقد مؤتمر وطني للمصالحة إلا أنه يجب أن يعوض عبد الرحمان الأرياني المحتجز في القاهرة[1]، لتقديم القوائم الخاصة بممثلي القبائل لحضور المؤتمر الذي حدد عقده في 6 نوفمبر 1967[2]، فبعد وصول اللجنة إلى القاهرة طالبة بخروج الحكومة اليمنية المعتقلة في القاهرة، والالتقاء ببعض الشخصيات من بينهم عبد الرحمن الأرياني الذي رفض في البداية التجاوب معها[3] وبعد إطلاق سراحه اجتمع مع أحمد محجوب في قصر الطاهرة بمصر لإيجاد حل للمشكلة اليمنية وهنا ذكر القاضي الأرياني أن اتفاقية الطائف حلت مشكلة مصر والسعودية لا اليمن[4] وبعد مناقشات مناقشات طويلة اتفقوا على عقد مؤتمر مصالحة وطنية لجمع اليمنيين[5].

وفي ظل تحضيرات اللجنة الثلاثية لعقد مؤتمر وطني للمصالحة، حدث انقلاب سياسي في اليمن على يد المعارضة الإصلاحية في 5 نوفمبر 1967[6].

ثانيا: نهاية الحرب الأهلية في اليمن 1970

1/ الحركة التصحيحة 1967

ترتب عن اتفاقية الخرطوم قرار سحب القوات المصرية من اليمن 1967 تعزيز تماسك الجمهوريين والتخلص من الخلافات التي بينهم للمحافظة على النظام الجمهوري لذلك قام الرئيس عبد الله السلال باتصالات مع قادة الجيش وزعماء القبائل والقوى الوطنية المختلفة بالإضافة إلى عودة المبعدين اليمنيين والتوحيد الصف وتشكيل حكومة جديدة[7] ففي 26 أكتوبر 1967 وصل إلى الحديدة مجموعة من الشخصيات الشخصيات اليمنية الإصلاحية التي كانت محتجزة في القاهرة من بينهم القافي عبد الرحمن الأريانـي[8].

كانت الاختلافات واسعة بين الرئيس السلال وحكومته وزعماء المعارضة الإصلاحية (العائدون من مصر)، بعد مناقشات عن تشكيل مجلس جمهوري، وهنا اقتنعوا أن الرئيس سلال لم يعد يصلح رئيسا لليمن[9]

---

[1] عبد الله الأحمر: المرجع السابق، ص 140.

[2] رجاء رحيم مرسول: المرجع السابق، ص 176.

[3] صباح حسين بديوي: المرجع السابق، ص 440.

[4] أحمد محمد النعمان: مذكرات...، ص 122؛ عبد الرحمن الأرياني: المرجع السابق، ص 589-590.

[5] إلينا.ك.جولوفاكيا: المرجع السابق، ص 95.

[6] للمزيد حول التحضيرات للمؤتمر، ينظر: صفاء لطف محمد عروة: المرجع السابق، ص 75-77.

[7] أحمد محمد طنش وصباح حسن بديوي، المرجع السابق، ص 12.

[8] سعيد أحمد الجناحي: المرجع السابق، ص 348.

لليمن[1] في ظل استمرار الخلاف قرروا القيام بانقلاب ضده بعد سفره إلى القاهرة والعراق الذي كان مقررا في 1 نوفمبر 1967[2] وعند سفره قال لمودعيه في المطار:" أهم من رئاسة الجمهورية الحفاظ على الجمهورية في حد ذاتها"[3]، بعد الاتفاق على أن يتم القاضي الأرياني بإدارة شؤون البلاد طول مدة غيابه[4].

فقامت المعارضة الإصلاحية بالتحالف مع بعض العسكريين ورؤساء القبائل بانقلاب ابيض لم ترق فيه قطرة دم في 5 أكتوبر 1967، وتم تشكيل مجلس جمهوري مكون من أربعة أشخاص برئاسة عبد الرحمن الأرياني وحكومته برئاسة محسن العيني، مع معظم القوى الجمهورية، فاتفقوا على أن تكون الرئاسة دورية بين الأربعة[5]، وأعلن المجلس في أول بيان له في 5 أكتوبر 1967 أنه سيقوم بصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والمصالحة مع الملكيين التي أطرت البلاد وإقامة جيش وطني قوي[6]، بالإضافة إلى الرغبة في إقامة علاقات ودية مع السعودية ومصر حيث أرسلت لهذه الأخيرة بيانا تعبر فيه عن شكرها وامتنانها للمصريين على ما قدموه من تضحيات، بالإضافة إلى الرغبة في التعاون مع اللجنة الثلاثية لإقامة مؤتمر المصالحة الوطني الذي كانت تدعو إليه وأملهم أن يكون في صنعاء لا الخرطوم[7].

بعد تشكيل المجلس الجمهوري برئاسة القاضي الأرياني قام بإرسال برقية إلى أمانة الجامعة العربية جاء فيه: " قرر الشعب إقصاء السلال من الجمهورية من رياسة الجمهورية ومناصبه الرسمية وتجريده من الرتب العسكرية، وأن القوات المسلحة قامت بمهمتها بكل هدوء .....وأن الجمهورية اليمنية حريصة على الالتزام بميثاق الجامعة العربية وسائر الاتفاقيات التي ارتبطت بها اليمن..". بعد اطلاع الجامعة على تغيير الرئيس وافقت عليه وقامت بإرسال برقية تهنئة إلى الحكومة الجديدة ونشر البرقية في الإذاعة وتبليغ جميع

---

[1] علي محمد حسن العامري: أثر العوامل الخارجية في الحياة السياسية اليمنية، مجلة دراسات دولية، عدد 49، العراق، 2000، ص 133.

[2] يوسف الهاجري: المرجع السابق، 73.

[3] عبد الله البردوني: اليمن الجمهوري، طبعة 5، دار الأندلس، صنعاء، 1997، ص 508.

[4] محمد علي عثمان: رجل دولة وسياسي، ولد في تعز عام 1907م، درس في المدرسة العلمية في صنعاء، بعد تخرجه منها شغل عدة مناصب منها: وزيرا للصحة وبعد انقلاب 5 نوفمبر عين عضو في مجلس الرئاسة ثم عضو في المجلس الجمهوري، استشهد في مدينة تعز 1973. ينظر. أحمد جابر العفيف: المرجع السابق، ج4، ص 5558.

[5] حسن محمد مكي: المرجع السابق، ص 204.

[6] عبد الرحمان الأرياني: المرجع السابق، ص 621.

[7] سلطان ناجي: المرجع السابق، ص 307.

السفارات العربية في القاهرة[1]، أما الرئيس عبد الله السلال فقرر عزله عن السلطة حيث طلب حق اللجوء السياسي في العراق[2].

2/ حصار السعبين يوم 1967-1968

أعادة اتفاقية الخرطوم آمال لأسرة آل حميد بعودة الحكم الإمامي في اليمن، ما شجعها على ذلك انسحاب الجيش المصري بعد الاتفاقية، إضافة إلى انقلاب 5 نوفمبر 1967م، فبدءوا يعدون أنفسهم لتحقيق ذلك[3] بقيادة الأمير محمد بن الحسين الذي قام بإنشاء جيش نظامي بلغ 5 آلاف جندي إضافة إلى حشد القبائل المناهضة للنظام الجمهوري وتحريضها على حصار صنعاء، حيث وصل عدد رجال القبائل إلى 55 ألف رجل كما تلقى الأمير الحسين الدعم السعودي والبريطاني والإيراني[4].

استعان الأمير حسن بمجموعة من الخبراء المرتزقة الأجانب من بينهم كوندي الأمريكي ودفيد إسمايلي البريطاني وبيكي مالن، الذين وضعوا خطة لحصار صنعاء تعرف بالجنادل[5] تقوم أساسا على قطع كل الطرق المؤدية إلى صنعاء وعزل وحداتها العسكرية الخارجية واحتلال الجبال والمواقع المطلة عليها، والعمل على ضرب مجموعة من الأهداف كمخازن الأسلحة والثكنات العسكرية الإذاعة المستشفيات... اشترك فيها حوالي 300 مرتزق عملوا على تسهيل عملية التواصل بين المواقع الملكية حول صنعاء، وأعوان الملكيين داخل صنعاء، وكانت الخطة مقسمة إلى أربعة محاور أساسية تحت إشراف أمراء آل حميد[6].

أما القيادة الجمهورية بعد سماعها بتحرك القوات الملكية واقترابها من صنعاء، فقامت بوضع خطة دفاعية لمواجهة القوات الملكية وقد ارتكزت على:

1. سحب بعض الوحدات المرتكزة خارج إلى الداخل منها وحدات الصاعقة والمضلات، بهدف الدفاع عن المدينة.

---

[1] صفاء لطف محمد عروة: المرجع السابق، ص 82.

[2] يوسف الهاجري: المرجع السابق، ص 73.

[3] ميرنا إبراهيم: المرجع السابق، ص 81.

[4] إدجار أوبلانس: المرجع السابق، ص 318؛ اسمايلي دفيد: المرجع السابق، ص 167.

[5] خطة الجنادل: وهي الهجوم بشكل سريع على صنعاء من جميع الجبهات بأعداد كبيرة من الجيش النظامي والجيش الشعبي المتمثل في القبائل الموالية للملكيين، هدفها إرباك المدافعين عنها بالضرب المدفعي الكثيف.ينظر. علي الشامي: الدفاع عن الثورة، ورقة عمل تقدم بها في ندوة الثورة، الانطلاق، التطور، آفاق المستقبل، صنعاء، 19-24 سبتمبر 2009، نقلا عن: عبد الحميد حسن البكري: المرجع السابق، ص 152.

[6] صباح بديوي: المرجع السابق، ص 441.

2. حشد أكبر من القبائل لتكوين جيش متطوع، والعمل على إرسال بعض الشخصيات المؤتمرة في المدينة ليقوموا بتأييدهم.
3. تشكيل فرق المقاومة الشعبية وإيجاد قيادة عسكرية لها.
4. وضع خطة دفاعية تشترك فيها كل القوات العسكرية أو شعبية، بالإضافة إلى تدريب سكان صنعاء وتسليمهم[1].

كما وضعت خطة الدفاع على أربعة محاور أساسية مدعون بأسلحة ودبابات[2]، بدأ حصار صنعاء بقطع الطرق الرئيسية المؤدية إليها حيث استطاعت القوات الملكية السيطرة على مدينة صعدة شمال صنعاء في 17 نوفمبر 1967 وقاموا بضرب حصار على مدينة حجة، ففي 24 نوفمبر استطاعوا قطع طريق صنعاء–تعز والسيطرة على منطقة نقيل يسلح، وفي 28 نوفمبر استطاعت القوات الملكية قطع طريق صنعاء–الحديدة وهو من أهم الطرق الاقتصادية لصنعاء، كان أول هجوم ملكي على صنعاء في 27 نوفمبر 19677، قامت به القوات الملكية على المحور الشرقي، اشتمل الهجوم على أربعة مناطق وهي قرية الدياح والمطلاح وظهر حمير وباب شعوب، دارت فيه معارك متلاحمة استخدم فيه السلاح الأبيض، حيث كانت خسائر الجانب الملكي كبيرة جدا[3].

أذيع في 30 نوفمبر 1967 إعلان استقلال الشطر الجنوبي اليمني رسميا من الاستعمار البريطاني وفي اليوم الثاني من هذا الإعلان بدأ أول يوم من الحصار المفروض على صنعاء.

في بداية ديسمبر 1967 شنت القوات الملكية هجمات عشوائية بالقذائف المدفعية على مجموعة من المناطق هي عيبان، ويت بوس، وارنل، وصدة غرب صنعاء وانتهت بالسيطرة عليها[4]، ثم حدثت معركة نقيل نقيل يسلح بقيادة العقيد حسن الدفعي بهدف فتح طريق صنعاء–نعز، فكانت المعارك متقطعة مع الملكيون، ففي البداية كان النصر حليفهم إلا أنه مع وصول قمة جبل يسلح، أين شن الجانب الملكي هجوم مضاد سقط من خلاله مئات القتلى من الجمهوريين، فاضطرت القوات الجمهورية انسحاب[5] صاحب هذه

[1] عبد الحميد حسن البكري: المرجع السابق، ص 154–155؛ صحيفة 26 سبتمبر، إصدار خاص بمناسبة الذكرى الأربعين الحصار وندوة ملحمة السبعين يوماً، عدد 1375، الخميس 14 فيفري 2008.

[2] عبد الحميد حسن البكري: ص 155

[3] سعيد أحمد الجناحي: المرجع السابق، ص 435، 452.

[4] عبد الحميد حسن البكري: المرجع السابق، ص 158.

[5] جريدة الأمناء: جريدة يومية يمنية، عدد رقم 377، 8 سبتمبر 2014، ص 1.

الانتصارات حملة إعلامية كبرى كان لها تأثير داخل اليمن وخارجها، مركزة على النظام الجمهوري وسقوطه. ففي 6 ديسمبر 1967، أعلن محمد بن إبراهيم وزير الإعلام عن السياسة العامة للملكيين بعد الحكم، كما روج الإعلام الخارجي لسقوط صنعاء منها جريدة الأهرام المصرية التي كانت تؤكد أن صنعاء ستسقط خلال أسبوع، أما الإعلام الأجنبي المعادي للجمهورية بدأ يبث ادعاءات عن سقوط صنعاء، فأعلنت إذاعة موسكو قائلة:" صنعاء عاصمة النظام الجمهوري على وشك السقوط" أما إذاعة لندن ذكرت أن الجيوش الملكية تحاصر صنعاء من كل مكان حيث كان لهذه الإدعاءات إلى شك القبائل التابعة للجمهوريين وتخويفهم من عدم قدرة الجيش الجمهوري من فك الحصار[1].

في 12 ديسمبر 1967 قصف الملكيين مطار الرحبة وشوارع صنعاء إضافة إلى الثكنات العسكرية والكلية الحربية، أما 16 و17 من نفس الشهر سيطر الملكيين على جبل الصمع، واتجه نحو منطقة بني حشيش للاستيلاء على قصر السلاح في هذه المنطقة حيث دارت معارك طاحنة بين الطرفين استخدم فيها كل أنواع الأسلحة، استمرت المعارك حوالي ست ساعات أجبرت فيها القوات الملكية على الانسحاب بعد تكبدها خسائر كبيرة[2]، وفي 23 من نفس الشهر شكلت القوات الجمهورية مجموعة من الصاعقة وقوات شعبية باقتحام فدائي رداً على المدافع الملكية التي تقوم بضرب مطار جبل الطويل، استطاعوا السيطرة عليه لبضع ساعات إلا أنه بعد التعزيزات الملكية الجديدة اضطر الملكيين إلى الانسحاب بعد تدمير العديد من المدافع المنصوبة على الجبل[3].

في ظل إتمام عمل اللجنة الثلاثية بدأ حصار صنعاء، أعلن أحمد محجوب في بيان له في 8 ديسمبر 1967 جاء فيه: "إن الأنباء التي تلقيناها من اليمن عن نشوب قتال بين القبائل قد أشار لدينا جميعا ولدى الأمة العربية قلقا رائدا اتجاه ما يمكن أن يتعرض له الشعب اليمن الشقيق في أمنه ومستقبله...."[4].

وقد عقد اجتماع وزارة خارجية العرب في الجامعة العربية من 10 إلى 12 ديسمبر 1967 حضره الوفد اليمني برئاسة حسن مكي وزير الخارجية، حيث حاول عرض مشكلة اليمن بعد فرض الملكيين الحصار عليها، لكن مجلس الجامعة لم يتطرق لمشكلة اليمن[5].

---

[1] عبد الحميد حسن البكري: المرجع السابق، ص 167.

[2] سعيد أحمد الجناحي: المرجع السابق، ص 456؛ أحمد حسن الحداد: شهادات عن وقائع ملحمة السبعين يوم، صحيفة 26 سبتمبر –يومية يمنية، عدد رقم 9، الخميس 4 فيفري 2010.

[3] سعيد أحمد الجناحي: المرجع السابق، ص 460.

[4] صفاء لطف محمد عروة: المرجع السابق، ص 80.

[5] حسن مكي: المرجع السابق، ص 217–224.

كان لتزايد الهجمات الملكية على صنعاء واشتداد الحصار عليها، لابد من وجود حكومة عسكرية لمواجهة الحصار لذلك تم استقالة محسن العيني في 18 ديسمبر 1967 وشكل الفريق حسن العمري[1] القائد الأعلى للقوات المسلحة في 21 من نفس الشهر[2].

استمرت هجمات القوات الملكية على صنعاء طيلة نهاية شهر ديسمبر ففي 29 منه حشد الملكيين العديد من القبائل وشنوا هجوما قويا في منطقة عمر غرب صنعاء بقيادة الأمير محمد بن الحسين بهدف الدخول إلى صنعاء حيث دارت معارك قوية بين الطرفين، استمرت 24 ساعة وأوشك الموقع أن يسقط لولا القصف الجوي الجمهوري على القوات الملكية[3].

إستمرت الهجمات والطرق الرئيسية من صنعاء مغلقة طيلة شهر جانفي 1968 فلم تستطع القوات الملكية تحقيق شيء طيلة شهرين من الحصار[4]، فقامت القوات الجمهورية بثلاث محاولات منفصلة لفك الحصار حيث تكون هذه الحملات العسكرية من قوات عسكرية نظامية عبد اللطيف ضيف الله، ومن القوات الشعبية بقيادة الشيخ عبد ربه العواضي فتجمعت القوات العسكرية في الحديدة وبدأت تحركها نحو فتح طريق صنعاء الحديدة في 3 فيفري 1968، وتحركت الحملة من الحديدة إلى غاية الوصول لمناطق بني مطر ومنها بدأ القصف المدفعي على مواقع الملكيين في بني مطر منها: قرن بني مطر الحدب وبيت جمعان، واستمر زحف الجمهوريين إلى العديد من المناطق، حيث تم فتح الحصار على العديد من القبائل منها قبيلة الشيخ أحمد المطري الذي انظم إلى الحملة وبعد خسائر كثيرة للملكيين اضطروا إلى الانسحاب لجبل النبي شعيب والجبال المواجهة لبوعان، وتحت تأثير القصف تركت القوات الملكية مواقعها واتجهت نحو جبال

---

[1] حسن العمري: سياسي يمني من مواليد 1916م، شارك في الثورة التي أطاحت بالإمام بدر 1962م، أصبح نائب رئيس الوزراء في 1962م إلى 1963م ثم رئيسا للوزراء في 1965م، وتولى قيادة القوات المسلحة، نفي إلى لبنان في 1971، عاد لليمن 1975. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج2، ص 538.

[2] سلطان ناجي: المرجع السابق، ص 309.

[3] سعيد أحمد الجناحي: المرجع السابق، ص 457.

[4] إدجار أوبلانس: المرجع السابق، ص 222.

عيبان[1] إلى أن وصلوا إلى جسر عصفرة الذي دمرته القوات الملكية لعرقلة تقدم الجمهوريين ومع اشتداد المعركة وتزايد القصف الملكي، فقد تمكنت القوات الجمهورية ما شق طريق من حول الجسر لمرور الأسلحة الثقيلة وواصلت سيرها لليوم الثالث على التوالي حتى سيطرت على جبل النبي شعيب ووصلت إلى منطقة متنة التي حقق فيها الجمهوريين نصرا كبيرا بعد احتدام المعارك مع الملكيين إليها تم فتح طريق صنعاء- الحديدة[2].

في 8 فيفري 1968[3] واصلت الثلاثية يسير عملها حيث عقد عدة اجتماعات في القاهرة مع الحكومتين السعودية واليمنية، لإصدار بيان يدعوا إلى إيقاف القتال فمن 30 إلى 31 ديسمبر 1968 عقدت اجتماعا في القاهرة أصدرت من خلاله بيان لجميع اليمنيين لاجتماع من أجل التواصل لحل المشكلة اليمنية والمطالبة بإيقاف القتال لجميع اليمنيين حتى تستطيع اللجنة أداء مهمتها في احلال السلام، وقررت تشكيل لجنة تضم 15 عضو من الأطراف اليمنية المتصارعة مهمتهم الإعداد لمؤتمر المصالحة الوطنية، وقد حدد يوم 12 جانفي لعقد الاجتماع في بيروت والذي سيتم فيه تحديد موعده ومكان المصالحة، بالإضافة إلى اختيار الشخصيات التي ستشارك.

نتيجة لاستمرار إطلاق النار في صنعاء عقد الاجتماع المقرر له في بيروت في 12 جانفي من نفس السنة وأصدرت بيانا جاء فيه:

- مناشدة جميع اليمنيين أن يوقفوا إطلاق النار كي تمكن اللجنة من تنظيم مؤتمر لتسوية الأزمة اليمنية.
- التواصل مع بعض الدول المهتمة بالتدخل في اليمن، وطلب توقيف المساعدات لكي يتوفر الجو المناسب لعقد مؤتمر المصالحة.
- تدعوا اللجنة الأطراف المعنية بعقد لجنة تحضيرية وتجتمع بها في 13 جانفي 1968[4].

على الرغم من رغبة اللجنة الثلاثية في تسوية المشكلة اليمنية، إلا أنه حدث خلاف في بداية المشاورات مع ممثل مختلف الأطراف المتصارعة، حيث رفض الوفد الجمهوري برئاسة حسن مكي الحضور احتجاجا على تواجد الأمير عبد الرحمان بن يحي على رأس الوفد الملكي، حيث اعتبر هذا إخفاق لاتفاقية الخرطوم[5].

---

[1] سعيد أحمد الجناحي: المرجع السابق، ص 458-459.

[2] سلطان ناجي: المرجع السابق، ص 310؛ سعيد أحمد الجناحي: المرجع السابق، ص 445-456.

[3] صحيفة 26 سبتمبر.

[4] محمد أحمد محجوب: المرجع السابق، ص 169.

[5] محمد أحمد محجوب: المرجع السابق، ص 170.

في 17 ديسمبر 1967 أرسل الجمهوريون العديد من البرقيات والرسائل إلى الحكومات العربية والإسلامية إضافة إلى جامعة الدول العربية يدعوهم فيها إلى إيقاف التدخلات السعودية في شؤون اليمن ومطالبتها بالالتزام باتفاقية الخرطوم، كما التزمت مصر وإيقاف مساعداتها المالية والعسكرية للملكيين[1].

بذلت اللجنة الثلاثية كل ما بوسعها لإيجاد مخرج لمشكلة اليمن وتقريب وجهات النظر بين الجمهوريون والملكيون لإيقاف الحرب وفك الحصار عن صنعاء، إلا أنها فشلت في ذلك ونتيجة لهذا أحالت الموضوع إلى كل من الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل تطبيقا للاتفاق المعقود بينهما والذي ينص على: "إذا تعثرت اللجنة في أعمالها بعرض الأمر على الجمهورية العربية المتحدة والمملكة السعودية" .

3/ نهاية الحرب الأهلية.

تأكد الملكيون من قدرة الجمهوريون الدفاع عن نظامهم من غير مساندة مصرية، سيما بعد فك الحصار على صنعاء، فكان لهذا الأخير دور في تشتيت الملكيون وانقسامهم إلى ثلاث اتجاهات الأول بقيادة الأمير محمد بن الحسن، أما الثاني تزعمه الإمام البدر الذي لم يعد سوى رئيسا دينيا ومعه عمه الأمير الحسين بن يحي، أما الثالث تزعمه الأمير عبد الرحمن بن يحي حميد الدين عم البدر[2]، وهذا ما أغضب السعودية حيث وجهت لهم إنذار لحل المشاكل داخل المعسكر الملكي وقيامهم بعمل عسكري يحقق لهم انتصارا مصيريا ضد الجمهوريين، أو ستقطع عنهم المساعدات، فاستمر السعودية بتقديم مساعداتها طول ثلاث أشهر بعد حصا صنعاء إلى غاية سبتمبر 1968[3].

دعا الأمير عبد الله بن الحسن لعقد مؤتمر مصالحة بين الملكيين لتوحيد صفوفهم، لكن البدر رفض هذه المصالحة، فأثّر هذا الخلاف على القبائل التابعة لهم مما أدى إلى انضمام الكثير منهم للجمهوريين، كما بقيت العديد من المناطق تحت السيطرة الملكية منها مناطق وبلاد الروس ونقل ويسلح وسنحان والتي أصبحت مقرا للأمير محمد بن الحسن بعد فتح طريق صنعاء–الحديدة، فاستمر القصف منها بالمدافع والرشاشات فدخل الطرفان في إشتباكات استطاعت من خلالها القوات الجمهورية مواجهتها والاستيلاء على تلك المناطق وعاودت القوات الملكية هجوما مرة ثانية على صنعاء في أفريل 1968 استولت على بعض المناطق بقرب من صنعاء[4].

---

[1] عبد الحميد حسن البكري: المرجع السابق، ص 275.

[2] إيلينا.ك.جولوفاكيا: المرجع السابق، ص 129–130.

[3] جيويس جريجري: المرجع السابق، ص 123.

[4] إيلينا.ك.جولوفاكيا: المرجع السابق، ص 129–130.

في أواخر 1968 حوصرت مدينة البيضاء[1]، فحاول الجمهوريون فك الحصار عنها دارت معارك دامية بين الطرفين، قتل من خلالها القاضي العلفي محافظ هذا اللواء فتحركت قوة جمهورية لنجدة الجمهوريين انتهزت المعركة بفتح الطريق المؤدي إلى البيضاء[2]، أما القبائل الموالية للملكين في مناطق سواسد حزيز والخولان وتعز استمرت فيها المواجهات مع الجمهوريون، فاستقال الأمير محمد بن الحسن عن مجلس الإمامة في جانفي 1969، وغادر إلى السعودية في مارس من نفس السنة[3] حيث استغل الجمهوريون هذا الحدث السياسي ودخلوا في مصالحة مع القبائل تلك المنطقة، انتهت بتوقف القبائل عن قطع طريق صنعاء–تعز، فأستغل البدر هذه الأحداث وأخذ يعد العدة لتشكلت حكومة ملكية جديدة في فيفري 1969 بعد حصوله على العديد من المساعدات من السعودية[4].

بعد هذه الانتصارات جهز الجمهوريون حملة عسكرية للسيطرة على صنعاء ومطارها والمناطق التي مازلت تابعة الملكيين منها جبل الطويل، فكانت الحملة بقيادة أحمد عبد ربه العواضي الذي شكل قواته من مضلات والصاعقة، فاستطاعوا التقدم نحو سعوان والسيطرة عليها إلا أنّ قاسم منصور استطاع استعادة، وبدأ بقصف المواقع الجمهورية في منطقة حمير[5]، إلا أنّ القوات الجمهورية عاودت الهجوم على منطقة سعوان بقوة عسكرية كبرى مزودة بأحدث الأسلحة والصواريخ فتمكنوا من السيطرة عليها وعلى المدافع الملكية في جبل الطويل بعد معارك قوية دارت بين الطرفين[6].

إستمر الزحف الجمهوري لفك الحصار على باقي المناطق التي سيطرت عليها القوات الجمهورية منها مدينة حجة التي كانت محاصرة من طرف الأمير علي بن إبراهيم، حيث وجهت لها حملة بقيادة إبراهيم الحمدي ومجاهد أبو شارب في 5 أكتوبر 1968، حيث استطاعت القوات المرسلة فك الحصار على بعض المناطق التابعة لمدينة حجة والمحيطة بها أهمها عبس وقدوم في أوائل نوفمبر 1968 فلم تصمد القوات الملكية فانسحبت منها، واستعاد النظام الجمهوري السلطة عليها بعد حصار دام حوالي سنة[7].

---

[1] المرجع نفسه، ص 120.

[2] عبد الحميد حسن البكري: المرجع السابق، ص 165.

[3] ديفيد اسمايلي: المرجع السابق، ص 188.

[4] إيلينا.ك.جولوفاكيا: المرجع السابق، ص 131.

[5] أحمد سعيد الجناحي: المرجع السابق، ص 451.

[6] حسن مكي: المرجع السابق، ص 228.

[7] سعيد أحمد الجناحي: المرجع السابق، ص 449.

حاول الجمهوريون كسب ود شيوخ القبائل الفعالة، فاستغلوا انتصاراتهم الدخول في مفاوضات مع قاسم منصور أحد أقوى المشايخ الملكيين، وقام بها العميد محمد صالح العنسي وبعض المشايخ أدت في النهاية لإعلان قاسم منصور في 5 نوفمبر 1968 لانضمامه للجمهوريين ونتيجة لهذا تبعه الكثير من القبائل الموالية له[1].

أما مدينة صعدة والتي كانت تبحت السيطرة الملكية بقيادة الأمير عبد الله بن الحسن، قام أحد مشايخ سحار بقتله في 25 جويلية 1969[2]، فهاجم أمراء آل حميد صعدة ونهبوا كل خيراتها فلجأ مشايخها للاستنجاد بالجمهوريين، فوجهوا إليها حملة عسكرية دخلتهم في معارك كبيرة مع القوى الملكية في مناطق حرف سفيان والمدرج ثم العقلة إلى أن وصلوا مدينة صعدة ودخلوها وقاموا بالسيطرة على المناطق المهمة حول المدينة[3].

نتيجة للمناوشات التي كانت بين القوات الملكية والجمهورية للسيطرة على باقي المناطق الحدودية اليمنية السعودية قام الطيران اليمني في 1969 بضرب مخيم عسكري سعودي في منطقة الحضن بنجران عن طريق الخطأ مما أدى إلى مقتل عدد من أفراده فقامت السعودية بهجوم مضاد عن طريق زيادة الدعم للملكيين، فقاموا بالعديد من المحاولات للسيطرة على مدينة صعدة من جديد فاستطاعوا دخولها في فيفري 1970[4]، بالرغم من سيطرت الجمهوريين على معظم الأراضي اليمنية وفك الحصار على صنعاء، إلا أنهم استمروا نحو إيجاد حل لإنهاء الصراع داخل اليمن وتسوية الخلافات مع السعودية، إذ تمت الدعوة إلى عقد مؤتمر القمة العربي عام 1969 بعد تزايد الهجمات الملكية على الجمهوريين بمساعدة السعودية وصلت إلى حد الاعتداء على الأراضي اليمنية بعد حادثة المخيمات السعودية[5].

في الدورة الحادي عشر لمجلس الدفاع المشترك المنعقد في مقر الجامعة العربية في الجلسة الثالثة التي عقدت في 9 نوفمبر 1969، برئاسة وزير خارجية السودان "فاروق أبو عيسى"، طرح فيها المهندس "أحمد قايد بركات" موضوع مواجهة العدوان الصهيوني بالإتحاد العربي فذكر من خلاله القضية الفلسطينية

[1] سنان أبو لحم: المرجع السابق، ص 338-341.

[2] عبد الحميد حسن البكري: المرجع السابق، 169.

[3] محمد علي الشاهري: مجيء الصراع...، ص 381.

[4] إيلينا.ك.جولوفاكيا: المرجع السابق، ص 139-142..

[5] حسن مكي: المرجع السابق، ص 218، 229.

والتي ترغب أن تكون جزء من هذه المواجهة لتحرير الأراضي العربية، إلا أن اليمن منذ قرابة ثماني تخوض حروب دامية وكان لسعودية دور في هذه المواجهات من خلال دعمها للملكيين[1].

فعقب عملية مندوب السعودية "عمر السقاف" أن موضوع اليمن ليس مدرجا في جدول الأعمال لذلك فهو يرفض بحث التدخل السعودي في اليمن، وإذا تم ذكر الموضوع سينسحب من الجلسة إلا أن فاروق أبو عيسى رد عليه قائلا:" الهدف الرئيسي من الاجتماع هو توحيد الجهود العربية من أجل تحرير الأراضي والقضية الفلسطينية، إلا أنه طلب تأجيل مناقشة الخلافات العربية مرة أخرى"، وهكذا انتهى الاجتماع كسابقيه من اجتماعات الجامعة العربية دون التطرق لموضوع حرب اليمن[2].

عقد مؤتمر القمة في الرباط 20 ديسمبر 1969م، حيث تم مناقشة فيه الوضع العربي وكيفية مواجهة المخططات الصهيونية[3]، حضر الوفد الجمهوري برئاسة الرئيس عبد الرحمن الأرياني تحدث فيها عن مشكلة اليمن، وبعد ما ألقاء الرئيس الأرياني طلب الملك حسن تأجيل بحث مشكلة اليمن في المؤتمر حرصا على استمرار بقاء الوفد السعودي، فهدد الرئيس الأرياني بالانسحاب وعدم مشاركته في الجلسة أذا لم يناقش موضوع اليمن، وسائر الاجتماعات داخل الجامعة تم طرح مشكلة اليمن من خلال المقابلات الجانبية لأطراف الصراع، فانتهى مؤتمر أخر للجامعة العربية بالفشل دون التواصل لإيجاد مخرج للمشكلة اليمنية التي دامت سنوات من الحرب[4]

بعد مؤتمر الرباط تضاعفت قناعة الجمهوريون بفشل الجامعة العربية في حل الخلاف مع الملكيين وإيقاف التدخلات السعودية الأراضي اليمنية، فمكان عليهم إلا أن يحلوا مشاكلهم بأنفسهم مع السعودية ففي 5 مارس 1970 وجهت دعوة للحكومة اليمنية للمشاركة في مؤتمر وزراء الخارجية للدول الإسلامية الذي سينعقد بجدة[5]، سافر الوفد اليمني برئاسة محسن العيني رئيس الوزراء ووزير الخارجية يوم 21مارس 1970 واستقبل استقبالا رسميا حيث كان الاستقبال مبهرا بوضع العلم الجمهوري على مركبات مؤكدا الوفد التي طافت بهم في شوارع جدة[6].

---

[1] صفاء لطف محمد عروة: المرجع السابق، ص 89.

[2] صفاء لطف محمد عروة: المرجع السابق ، ص 89.

[3] أحمد عصام عودة: المرجع السابق، 30

[4] صفاء لطف محمد عروة: المرجع السابق، ص 91.

[5] ديفيد اسمايلي: المرجع السابق، ص 88.

[6] عبد الله الأحمر: المرجع السابق، ص 195.

وعلى هامش لقاءات المؤتمر، جرت ما بين 23 مارس و23 ماي 1970 حوارات ولقاءات بين الجمهوريون والسعودية بالمصالحة الوطنية وعودة اليمنيين الملكيين من غير أسرة آل حميد إلى بلادهم ووقف إطلاق النار إلى إيقاف الحملات الإعلامية ضد بعضهم ومشاركتهم في مختلف المؤسسات الحكومية في ظل النظام الجمهوري[1]، كما حدد أسماء الملكين الذين سيشاركون في الحكم والمناصب حيث تم إضافة الحكومة اليمنية 18 مقعدا للملكين في مجلس الشورى وأدخلوا ستة منهم الحكومة[2].

في 23 ماي 1970 وصلت الطائر السعودية في مطار عبس وهبط منها اليمنيون العادون الذين اتفقوا على مشاركتهم في الحكم ثم سافروا إلى صنعاء أين استقبلهم القاضي الأرياني في القصر الجمهوري ورحب بوصولهم وإحلال السلام في اليمن[3].

بعد استكمال الترتيبات الجديدة تم تشكيل وفد برئاسة محسن العيني وأحمد الشامي والشيخ عبد الله الأحمر، حيث توجهوا إلى جدة، انتهت باعتراف السعودية بالنظام الجمهوري في اليمن في 27 جويلية 1970، وبالاعتراف السعودي انتهت الحرب الأهلية في اليمن والتي دامت قرابة ثمانية سنوات[4].(الملحق رقم رقم 11).

على الرغم من رغبة مجلس الجامعة العربية في حل الصراع الدائر في اليمن، إلا أن مواقف أعضائها حالت دون ذلك في إيجاد تسوية سلمية لوضع اليمن ووقف نزيف الدم من جراء الحرب الأهلية بين الجمهوريون والملكيون جراء قيام ثورة 26 سبتمبر 1962، فبرغم من انسحاب الجيوش المصرية من اليمن حسب اتفاق الخرطوم إلا أن السعودية واصلت دعمها للملكيين الذين قويت شوكتهم لمحاصرة صنعاء، وبعد حصار دام سبعين يوم فك الحصار عنها وضعفت قوة الملكيين نتيجة تخلي السعودية عنها ودعت لعقد مؤتمر انتهت مباحثاته بالاعتراف السعودي بالجمهورية العربية اليمنية.

[1] محسن العيني: المرجع السابق، ص 120

[2] يوسف الهاجري: المرجع السابق، ص 86.

[3] محسن العيني: المرجع السابق، ص 122.

[4] صباح حسن بديوي: المرجع السابق، ص 443.

خاتمة

من خلال هذه الدراسة والتي تناولت قيام ثورة 26 سبتمبر 1962 وربطها بالتدخل الإقليمي والدولي والتي أدت إلى ظهور حرب أهلية في اليمن دامت ثماني سنوات فقد توصلنا للنتائج التالية:

يتميز الموقع الجغرافي لليمن بأهمية إستراتجية واقتصادية فأصبح محل أنظار بعض القوى الإقليمية والدولية، لذا عمل الإمام يحيى خلال فترة حكمه الممتدة ما بين 1918 – 1948 على المحافظة على إبقاء اليمن بعيدة عن أي عن تدخل أجنبي، وفي نفس الوقت لم يهتم بتقوية علاقاته مع الدول العربية ولم يتحمس لفكرة الوحدة العربية فكان يفضل أن يعيش في عزلة تامة، إلا انه بعد تردد كبير شارك وفد من المملكة المتوكلية اليمنية في مناورات تأسيس الجامعة العربية، ومع انفتاح اليمن على العالم العربي إلا إن أسلوب الحكم الإمامي ظل تميز بالفردية والجمود والعزلة فكان سبباً في قيام معارضة تطالب بالإصلاح في ظل النظام الملكي، ثم تطورت للعمل على قلب نظام الحكم من ملكي من خلال أول ثورة عرفتها الجزيرة العربية في 26 سبتمبر 1962م، التي أعلن بموجبها قيام النظام الجمهوري فكانت المحصلة النهائية لصراع المعارضة مع سلطة الأئمة في اليمن، وكان لهذه الثورة صدى واسع على المستويين الإقليمي والدولي تباينت من خلاله المواقف منها بين مؤيد للثورة والنظام الجمهوري تمثل بشكل بارز في مصر والاتحاد السوفيتي ومجموعة من الدول العربية، ومناصر للإمام البدر وأمراء أسرة حميد الدين الملكية وتمثل في السعودية والأردن وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وكان لكل دولة من هذه الدول أهدافها وأبعادها الإستراتيجية، دفعتها لاتخاذ موقف محدد تجاه أحد الفريقين المتصارعين في اليمن الجمهوري أو الملكي.

لم تستقر أوضاع اليمن بعد قيام الثورة، إذ سرعان ما لاح في الأفق تبلور ثورة مضادة قام بها أفراد أسرة حميد الدين بقيادة الإمام محمد البدر، الذي استطاع الإفلات من القوات الجمهورية المحاصرة لقصره واللجوء إلى السعودية التي قدمت له الدعم الكامل للقضاء على الجمهوريون. لعب للدعم المصري دور كبير في نجاح النظام الجمهوري في اليمن، فمن خلاله حققت القوات الجمهورية المشتركة انتصارات كبيرة على الملكيين طول مدة بقاء القوات المصرية إلى غاية 1967، ولكن لم تكن انتصارات حاسمة ونهائية، رغم التفوق العددي في الأفراد وامتلاك القوات الجمهورية المشتركة أسلحة لم تمتلكها القوات الملكية، فكانت هذه الانتصارات مؤقتة لم تسيطر من خلالها إلا على بعض المدن والتي سرعان ما تستعيد القوات الملكية أنفاسها وترتب صفوفها، وتعاود هجوم مضاد وتستعيد تستعيد في بعض الأحيان ما خسرته من مدن ومناطق، وكان تخوف السعودية من تطور اليمن وتقدمه في ظل النظام الجديد، وتحوله إلى قوة مؤثرة في المنطقة ولا سيما إذا استطاعت الثورة في الشمال دعم الحركات التحررية في الجنوب الساعية لتحريره من

البريطانيين ومن ثم تحقيق وحدة اليمنيين، مما يجعل اليمن أكبر قوة في شبه الجزيرة العربية الأمر الذي سيؤدي إلى المطالبة بالأراضي اليمنية التي كانت قد سيطرت عليها السعودية بعد حرب عام 1934 وأهمها نجران، وجيزان، وعسير، فضلاً عن ارتباط مصر بالنظام الشيوعي المعادي للرأسمالية فقامت بدعم الملكيين للقضاء على الثوار، وفي ظل هذه الأوضاع المتوترة عقدت جامعة الدول العربية العديد من المؤتمرات والاتفاقيات في مدة الصراع الجمهوري – الملكي ما بين عامي1963 – 1970، لكنها فشلت في إنهاء الصراع نتيجة تعامل كل من السعودية ومصر بما يتماشى مع مصالحها، بالإضافة إلى استبعاد الطرف اليمني في العديد من الاجتماعات أو يتفق على قرارات دون الرجوع إلى الطرفين المتصارعين، وفي اغلب الأحيان يتم تجاهل موضوع اليمن إلى مؤامرات أخرى: مؤتمرا القمة العربي الأول والثاني 1963، ومؤتمر أركويت 1964 م واتفاقية جدة عام 1965، واتفاقية الخرطوم في عام 1967 بالسودان.

أحيت هذه المؤتمرات أمال أمراء أسرة حميد الدين في العودة للسيطرة على الحكم في اليمن ورأوا في انسحاب القوات المصرية وسفر الرئيس السلال مع معظم حكومته إلى خارج وقيام انقلاب 5 نوفمبر عام 1967 فرصة لا تعوض لتوجيه الضربة الحاسمة للنظام الجمهوري، فهرعوا لتطويق صنعاء وحصارها لمدة اثنين وسبعين يوما دارت معارك دامية خلال هذه الفترة انتهت بفك الحصار على صنعاء ويعتبر هذا الحصار آخر المحاولات الملكية لاستعادة عرشهم ففشلهم في الحصار أفقدهم ذلك الأمل الذي كانوا يطمحون إليه وهنا اقتنعت السعودية من عدم تحقيق أي نصر عسكري من قبل الملكيين بالإضافة تراجع قوة وانقسامهم هذا مدفعها للتخلي عنهم واللجوء لحل سياسي خاصة بعد تخوفها من التغلغل السوفيتي في الجزيرة العربية وتقاربه من الجمهوريين بعد فك حصار صنعاء، وكل هذه الأحداث دفعت بأطراف الصراع الداخلية والخارجية مجبرة نحو التفكير لإيجاد حل لإنهاء الحرب وفي نفس الوقت عُقد مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في الرباط عام 1969 وكسابقه من المؤتمرات لم يكن موضوع الحرب الأهلية اليمنية حاضر في جدول أعمال المؤتمر فتم تجاهل قضية اليمن مرة أخرى وتركها لوقت لاحق، وهنا طرحت السعودية موضوع عقد مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية في جدة ورغبتها في حضور الوفد اليمني، بعد توجيه دعوة رسمية لهم، تم من خلاله تسوية الصراع

وحل الخلافات العالقة بين الإطراف المتصارعة إلى المصالحة الوطنية ونهاية الحرب الأهلية في اليمن عام 1970 واعتراف السعودية بالجمهورية العربية اليمنية.

وأخيرا يمكن القول أن الجامعة العربية أول منظمة إقليمية ليس لها إرادة مستقلة عن إرادة الدول الأعضاء نجحت في الكثير المرات من تقريب وجهات النظر بين الأطراف اليمنية المتحاربة، إلا أن فشلت في إيقاف الصراع الجمهوري – الملكي .

من خلال تناولنا دراسة الجذور التاريخية للصراع الأهلي اليمني 1962 فقد اتضح لنا في أول وهلة أن هذه الحرب ما هي إلا صراع داخلي محض له أسبابه ووسائله وأهدافه لكنه ظهر كأنه تصفية حسابات إقليمية ودولية على الساحة اليمنية وعلى حساب الدم اليمني والعربي في الوقت الذي كان في العالم العربي يحتاج حشد قواه لمواجهة المخططات الصهيونية، وهكذا انتهت كل مؤتمرات جامعة الدول العربية بالفشل في إيجاد مخرج لمشكلة اليمنية التي دامت ثماني سنوات.

الملاحـــق

الملحق رقــم 01: خريطة توضح موقع اليمن وحدودها.

المصدر: شوقي أبو خليل : أطلس دول العالم الإسلامي _ جغرافي تاريخي اقتصادي_، طبعة 2 ، دار الفكر دمشق، 2003، ص 116.

الملحق رقم 02: صورة توضح الأئمة اليمنيين من 1904- 1962.

المصدر: سعيد أحمد الجناحي: الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة، مركز الأمل للدراسات والنشر، صنعاء، 1992.

الملحق رقم 03: مقتطف من معاهدة الطائف بين الامام يحي والملك بن عبد العزيز بن عبد الرحمن .

المادة (١) : تنتهي حالة الحرب القائمة بين المملكة العربية السعودية ومملكة اليمن بمجرد التوقيع على هذه المعاهدة ، وتنشأ بين جلالة الملكين وبلديهما وشعبيهما حالة سلم دائم وصداقة وطيدة وأخوة إسلامية عربية دائمة لا يمكن الإخلال بها جميعاً أو بعضها ، ويتعهد الفريقان المتعاقدان بأن يَحُلا بروح الود والصداقة جميع المنازعات والاختلافات التي قد تقع بينهما ، وبأن يسود علاقتهما روح الإخاء الإسلامي العربي في سائر المواقف والحالات ، ويُشهدان الله على حسن نواياهما ورغبتهما الصادقة في الوفاق والاتفاق سرًّا وعلناً ، ويرجوان منه سبحانه وتعالى أن يوفقهما وخلفاءهما ، وورثاءهما وحكومتيهما إلى السير على هذه الخطة القويمة التي فيها رضاء الخالق وعزّ قومهما ودينها .

المادة (٢) : يعترف كل من الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر باستقلال كلٍّ من المملكتين استقلالاً تاماً مطلقاً وبملكيته عليها ؛ فيعترف حضرة صاحب الجلالة الإمام يحيى ملك المملكة اليمنية المتوكلية لحضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية وخلفائه الشرعيين باستقلال المملكة العربية السعودية استقلالاً تاماً مطلقاً وبالملكية على المملكة العربية السعودية ، ويعترف حضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية لحضرة صاحب الجلالة الإمام يحيى ملك المملكة المتوكلية اليمنية وخلفائه الشرعيين باستقلال المملكة المتوكلية اليمنية استقلالاً تاماً مطلقاً وبالملكية على المملكة المتوكلية اليمنية ، ويُسقط كل منهما أيّ حق يدعيه في قسم أو أقسام من بلاد الأخر خارج الحدود اليمنية في صلب هذه المعاهدة ، وإن جلالة الملك عبد العزيز يتنازل بهذه المعاهدة عن أيّ حقٍّ يدعيه من ضمانة حماية أو احتلال أو غيرها في البلاد التي هي بموجب هـــذه المعاهدة

تابعةٌ لليمن من البلاد التي بيد الأدارسة وغيرها ، كما أن جلالة الإمام يحيى يتنازل بهذه المعاهدة عن أيّ حق يدعيه باسم الوحده اليمنية أو غيرها في البلاد التي هي بموجب هذه المعاهدة تابعةٌ للمملكة العربية السعودية من البلاد التي كانت باسم الأدارسة وآل عايض أو في (نجران) و بلاد (يام) .

المادة (٣) يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على الطريقة التي تكون بها الصِّلات والمراجعات بما فيه حفظ مصالح الطرفين وبما لا ضرر فيه على أيّهما ، على أن لا يكون ما يمنحه أحد الفريقين الساميين للمتعاقدين للآخر أقل مما يمنحه لفريقٍ ثالث ، ولا يوجب هذا على أيٍّ الفريقين أن يمنح الآخر أكثر مما يقابله بمثله .

المادة (٤) : خط الحدود الذي يفصل بين بلاد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين موضح بالتفصيل الكافي فيما يلي ، ويعتبر هذا الحد حدّاً فاصلاً بين البلاد التي تخضع لكل منهما :

يبدأ خط الحدود بين المملكتين إعتباراً من النقطة الفاصلة بين (ميدى) و (الموسّم) على ساحل البحر الأحمر إلى جبال تهامة في الجهة الشرقية ثم يرجع شمالاً إلى أن ينتهي إلى الحدود الغربية الشمالية التي بين بني (جماعة) ومن يقابلهم من جهة الغرب والشمال ، ثم ينحرف إلى جهة الشرق إلى أن ينتهي إلى ما بين (نقطة) و (وعار) التابعتين لقبيلة وائله وبين حدود (يام (، ثم ينحرف إلى أن يبلغ مضيق (مروان) وعقبه (رفاده) ، ثم ينحرف إلى جهة الشرق حتى ينتهي من جهة الشرق إلى أطراف الحدود بين من عدا (يام) من (همدان) بن زيد ووائل وغيره وبين (يام) ، فكلما بُعد عن يمين الخط المذكور الصاعد من النقطة المذكورة التي على ساحل البحر إلى منتهى الحدود في جميع جهات الجبال المذكورة فهو من المملكة اليمنية ، وكلما هو عن يسار الخط المذكور

المصدر: أحمد حسن شرف الدين: اليمن عبر التاريخ – دراسة جغرافية تاريخية سياسية شاملة–، طبعة 2، مطبعة السنة، صنعاء، 1964، ص 288، 289.

الملحق رقــم 04: مقتطف من معاهدة الصداقة التعاون التبادل بين اليمن وبريطانيا 11 فيفري 1934

المادة الأولى: يعترف جلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند باستقلال جلالة ملك اليمن حضرة الإمام ومملكته استقلالا كاملا مطلقا في جميع الأمور مهما كان نوعها

المادة الثانية: يسود السلم والصداقة بين الفريقين المتعاهدين الساميين اللذين يتعهدان بالمحافظة على حسن العلائق (العـلاقات) بينهما من جميع الوجوه.

المادة الثالثة: يؤجل البت في مسألة الحدود اليمنية الى ان تتم مفاوضات تجري بينهما قبل انتهاء مدة هذه المعاهدة بما يوافق الفريقان المتعاهدان الساميان عليه بصورة ودية وباتفاق كامل بدون إحداث أي منازعة أو مخالفة .

والى أن يتم المفاوضات المشار إليها في الفقرة السالفة الذكر فالفريقان المتعاقدان الساميان يوافقا على بقاء الوضع القائم بالنسبة للحدود كما هي عليه عند تاريخ توقيع هذه المعاهدة، وأن يمنعا بكل ما لديها من الوسائل أي تعد من قواتهما في الحدود المذكورة، وأي تدخل من أتباعهما أو من جانبهما في شئون الأهالي القاطنين في الجانب الآخر من الحدود الذكورة.

المادة الرابعة: سيعقد الفريقان المتعاهدان الساميان بعد أن تصبح المعاهدة الحالية نافذة المفعول، وبناء على الموافقة المتبادلة، ما يلزم من المعاهدات لتنظيم الأمور التجارية والاقتصادية على أساس المبادئ الدولية العامة .

المادة الخامسة :

(1) رعايا كل من الفريقين المتعاهدين الساميين الذين يرغبون في التجارة في أقاليم الفريق الآخر يكونون تابعين للقوانين والأحكام المحلية، ويتمتعون بنفس المعاملة التي يتمتع بها رعايا الدولة الأكثر رعاية.

(2) كذلك سفن كل من الفريقين المتعاقدين الساميين وشحناتها تتمتع في موانئ الفريق الآخر بنفس المعاملة التي تتمتع بها سفن الدولة الأكثر رعاية وشحناتها، وتعامل ركاب تلك السفن في موانئ بلاد الفريق الآخر بنفس ما يعامل به من كل في السفن الدولة الأكثر رعاية هنالك.

(3) تنفيذاً لإغراض هذه المادة فان ما يتعلق بجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند:

(أ) كلمة (أقاليم) ينبغي أن يعد معناها مملكة بريطانيا العظمى المتحدة وإيرلندا الشمالية والهند وجميع مستعمرات جلالته والبلاد المحمية وجميع البلاد المنتدب عليها من قبل حكومة جلالته في الملكة المتحدة.

(ب) كلمة (رعايا) ينبغي أن يعد معناها جميع رعايا جلالته أينما سكنوا ، وجميع أهالي البلاد التي تحت حماية جلالته ، وكذلك جميع الشركات المؤسسة في أي بلد من بلاد جلالته تعتبر من رعايا جلالته .

(ج) كلمة (سفن) ينبغي أن يعد معناها جميع السفن التجارية المسجلة في أي بلد من بلاد اتحاد الشعوب البريطانية.

المادة السادسة: هذه المعاهدة تكون أساسا لكل الاتفاقيات التي ستعقد بعد ذلك بين الفريقين المتعاهدين الساميين حالياً ومستقبلا بقصد تقوية الود والصداقة، ويتعهد الفريقان المتعاهدان الساميان بعدم تقديم المساعدة لأي عمل موجه ضد الود والصداقة المخلصة القائمة بينهما أو التستر عليه .

المادة السابعة: يصدق على هذه المعاهد بأسرع وقت ممكن بعد التوقيع، وتتبادل وثائق التصديق في صنعاء، ويعمل بها تاريخ تبادل التصديق، وتبقى معمولا بها لمدة أربعين سنة.

وتقريرا لذلك وقع المندوبان المفوضان ألمشار إليهما إمضاءهما على المعاهدة الحاضرة وقد كتبت هذه المعاهدة من نسختين باللغتين الانجليزية والعربية، إذا نشأت شكوك في تفسير شي من هذه المواد فالفريقان المتعاهدان الساميان يعتمدان النص العربي. حررت في صنعاء اليمن في فيفري سنة1934.

المصدر: محمد حسن: قلب اليمن، مطبعة الساحة، بغداد، 1974, ص 178، 183.

الملحق رقـم 05: مقتطف من وثيقة انضمام الإمام يحيى إلى معاهدة الإخوة العربية والتحالف بين المملكة العربية السعودية والمملكة العراقية في 1936.

المادة الأولى : يتعهد كل من الفرقاء الساميين المتعاهدين تعهداً متقابلا بأن لايقوم بأي تفاهم أو اتفاق مع فريق أخر على أمر ضد مصلحة احد الفرقاء المتعاقدين الساميين أو مملكته أو مصالحها إذا كان من شانه تعريض سلامة مملكته او مصالحها للأخطار أو الأضرار، وسيتشاور الفرقاء السامون المتعاقدون فيما بينهم كلما اقتضى الحال لتنفيذ الأغراض المختصة بالروابط الإسلامية والقومية العربية التى رمت إليها مقدمة معاهدة الحلف.

المادة الثانية: يتعهد الفرقاء الساميون المتعاقدون بان يحسموا ما عساه يحدث من الاختلافات التي تقع بينهم بطرق المفاوضة إلى طريق التحكيم التي تنص عليها المادة الثامنة من معاهدة الطائف المعقودة بين المملكة اليمانية وبين المملكة العربية السعودية في السادس من شهر صفر الخير سنه الثلاث والخمسين بعد الثلاثمائة والألف.

المادة الثالثة: إذا أدى نزاع بين أحد الفرقاء الساميين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة يترتب عليها خطر يؤول إلى الحرب، يوحد الفرقاء السامون المتعاقدون حينئذ مساعيهم لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السامية والمفاوضة الودية.

المادة الرابعة: في حالة وقوع إعتداء على احد الفرقاء الساميين المتعاقدين من جانب دولة أخرى بالرغم منى المساعي المبذولة وفق أحكام المادة الثالثة ، وكذلك في حالة وقوع اعتداء مفاجئ لا يتسع معه الوقت لتطبيق أحكام المادة الثالثة المذكورة، حينئذ يتحتم على الفرقاء الساميين المتعاقدين أن يتشاوروا في ماهية التدابير التي يجوز القيام بها بقصد توحيد مساعيهم بالطرق النافعة والمفيدة لرد الاعتداء المذكور. ويعتبر من أعمال التعدي:

1- إعلان الحرب.

2- استيلاء دولة على إحدى دول الحلف بقوة مسلحة ولو بدون إعلان الحرب.

3- هجوم دولة بقوتها البرية أو البحرية أو الجوية على بلاد إحدى دول الحلف أو بواخره أو طياراته ولو بدون إعلان حرب.

الملحق رقــم 06: الزعيم أحمد الثلايا قائد انقلاب 1955 ضد الامام أحمد بن يحي .

المصدر: أحمد حسن شرف الدين: اليمن عبر التاريخ – دراسة جغرافية تاريخية سياسية شاملة–، طبعة 2، مطبعة السنة، صنعاء، 1964، ص 371.

الملحق رقم 07: مقتطف من بعض المنشورات التي كانت توزع على اليمنيين قبل الثورة.

ا- أنتم جيش الشعب

أيها الضباط و الجنود الأشاوس

في جيش الشعب اليمن الباسل

تذكروا جيدا أنكم أبناء الشعب وحراس البلاد و أن الطغيان العابث قد تآمر عليكم وعلى الشعب في وقت واحد... يستلب اللقمة من الشعب بأيديكم و بنادقكم ثم يذيقكم الهوان و يخدع العروبة باسمكم، فيطلب المال و السلاح ليخزنه في تصوره و يرهبكم به و يرهب الشعب بينما أنتم تقتلون مع الشعب على الحدود بدون حام ولا نصير ولا سلاح سليم...

لقد عاش الطغيان على أساس تصريف الوحدة الوطنية بين الجيش و الشعب و علينا أن نرد له المكيدة إلى نحره فنقضي عليه بوحدتنا.

كل العقال و المشايخ و الأحرار من المواطنين إلى جانبكم و معكم و ما عليكم إلا أن تديروا أمركم و توحدوا كلمتكم و تشعروا أنكم جيش الشعب لا جيش الأمام.

و حين تتحقق الوحدة الوطنية سنحقق هدفنا الكبير و هو (جمهورية اليمن الشعبية) الملخصة للوطن العربي كله

الله أكبر و الوطن فوق الجميع و لا حكم إلا الشعب.

ب- علينا الخطوة الأولى

يا أبناء اليمن... جيشها و شعبها

المصدر: عبد الله جزيلان: التاريخ السري للثورة اليمنية من 1556-1962، طبعة 3، منشورات العصر الحديث بيروت، 1987، ص 121

الملحق رقـم 08: صورة توضح قادة حركة 1961 التي أطاحت بحكم الامام أحمد بن يحي .

الشهيد الملازم محمد العلفي

الشهيد الملازم عبد الله اللقيه

المصدر: عبد الرحمن البيضاني: أزمة الأمة العربية وثورة اليمنية، القاهرة، 1984، ص 292.

الملحق رقـم 09: الرئيس عبد الله السلال أول رئيس للحكومة اليمنية بعد ثورة 26 سبتمبر 1962.

المصدر: سعيد أحمد الجناحي: الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة، مركز الأمل للدراسات والنشر، صنعاء، 1992، ص ص 635.

الملحق رقــم 10: استقبال الوفد اليمني لحضور المؤتمر الإسلامي في جدة.

أول لقاء رسمي ١٩٧٠. من اليمين: مسئول سعودي كبير، الشيخ الأحمر، عمر السقاف، محسن العيني ومصطفى يعقوب.

المصدر: محسن العيني: خمسون عاما في الرمال المتحركة– قصتي مع بناء الدولة الحديثة في اليمن– دار الشروق، ص 151

فهرس الأماكن

- أ -

أب: 10، 23، 68،

الإتحاد السوفياتي: 26، 38، 79، 80، 81، 86

الأحساء: 19

الأردن: 08، 55، 60، 61، 62، 65،62، 86، 85

أرحب: 69، 70، 72، 98

أركويت: 87، 89

- ب -

باب المندب: 08، 11، 16، 19

البحر الأحمر: 08، 09، 16، 17، 55، 75

بريطانيا: 16، 17، 18، 19، 21، 22، 27، 29، 30، 34، 43، 55، 56، 58، 59، 63، 65، 69، 72، 74، 76، 77، 97، 103، 104

بيجان: 65، 75، 76

برط: 10، 69، 90

- ت -

تعز: 10، 13، 23، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 37، 39، 40، 42، 43، 44، 46، 62، 66، 73، 79، 90، 97، 102، 104، 109

تهامة: 12، 13، 16، 20، 22، 26، 39

- ث -

/

- ج -

الجزائر، 56، 64، 72، 99

الجمهورية العربية اليمنية: 14، 38، 51، 52، 53، 56، 76، 78، 102

جدة: 31، 38، 57، 72، 78

الجنوب العربي: 08، 75

جيزان: 15، 59، 69، 73

- ح -

حاشد:12، 19، 32، 7، 39

حجـة: 10، 32، 33، 35 ،37، 39، 40، 42، 68، 71، 104، 105، 109

الحديـــــدة: 10، 13، 25، 26، 34، 35، 37، 39، 40، 42، 43، 45، 46، 58، 62، 72، 73، 74

حـــــرض: 27، 70، 71، 75، 76، 77، 96، 97، 98، 99، 100

حريب: 65، 69، 71، 72، 74، 79، 80

- خ -

الخرطوم: 77، 102، 104، 106، 110، 115

خمر: 92، 93، 94، 95، 96

الخليج العربي: 09، 19، 80، 68

- د -

دعان، 10، 21

- ذ -

ذمار: 10، 29،

- ر -

/

- ر -

الربع الخالي: 10، 11، 19،

- ز -

زبيد: 10، 15،

- س-

سبأ: 07، 08، 16،

السـودان: 35، 75، 68، 90، 101، 102، 113

السـوفياتي: 27، 39، 36، 80، 81، 83، 85، 89

السـعودية: 09، 10، 26، 27، 30، 31، 44، 51، 58، 60، 62، 64، 67، 68، 70، 72، 76، 80، 83، 88، 90، 91، 94، 97

- ش-

شبه الجزيرة العربية: 07، 09، 17، 80، 62،

شحر: 18

- ص-

صحراء النفوذ: 09

صـنعاء: 09، 10، 13، 17، 18، 20،23 ، 25، 28، 34، 38، 65، 69، 73، 75، 103، 106، 107، 111، 113، 115

- ظ-

/

- ع -

عـدن: 09، 10، 13، 15، 17، 18، 25، 30، 38، 39، 58، 65، 100

العـراق: 24، 28، 31، 44 ، 67، 75، 88، 104، 105

عسير: 19، 20، 27

عمان: 09، 10، 65، 66

- غ-

/

- ف-

فرنسا: 59، 62

- ق -

القاهرة: 29، 61، 80، 88، 100، 101، 103، 105، 110

- م -

المخأ: 10، 16،

مأرب: 10، 65، 69، 71، 73، 79

المكلا: 18

مصر: 15، 16، 29، 38، 43، 45، 47

- ن-

نجران: 27، 62، 72، 76، 82، 113

صـــــــعدة: 10، 13، 65، 69، 70، 71، 77، 106، 113 **- ط-** الطائف: 27، 32، 64، 63، 95	**- و-** الولايات المتحدة الأمريكية: 72، 82، 83 **- ي-** اليمن: 07، 10، 23، 25، 27، 30، 57، 67 87، 100، 91

قائمة المصادر والمراجع

أولا: قائمة المصادر

1. ابونتي سلفاتور: هذه اليمن السعيدة، ترجمة طه فوزي، دار الآداب، بيروت، (دون سنة).
2. أبو لحم سنان: اليمن حقائق ووثائق عاشتها صنعاء 1962-1974، مؤسسة العفيف الثقافية صنعاء، 2002.
3. الأحمر عبد الله: مذكرات الشيخ عبد الله بن الحسن الأحمر-قضايا ومواقف-، طبعة 2، دار الأوقاف للطباعة والنشر، صنعاء، 2007.
4. الأرياني عبد الرحمن يحي: مذكرات الرئيس القاضي عبد الرحمان الأرياني بن يحي 1962-1968، جزء 2، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 2013.
5. اسمايلي ديفيد : مهمة في الجزيرة العربية -اليمن-، جزء2 ، ترجمة حامد جامع، دون دار نشر بيروت 1989.
6. الأكوع بن على إسماعيل: مخاليف اليمن، طبعة 4، الجيل الجديد ناشرون، صنعاء، 2009.
7. ـــــــــــــــ: هجر العلم ومعاقله باليمن، جزء3، دار الفكر العربي، لبنان، 1996.
8. أنكارين-ج: مذكرات دبلوماسية في اليمن، ترجمة قائد محمد طربوش ومحمد علي إسماعيل سليمان مكتبة مدبولي، مصر، 1993.
9. البردوني عبد الله: الثقافة والثورة اليمن، دمشق، مطبعة الكاتب العربي، 1991.
10. البيضاني عبد الرحمن : أزمة الأمة العربية وثورة اليمن، مطابع المكتبة المصرية، مصر، 1984.
11. الثعالبي عبد العزيز: الرحلة اليمنية 12 أغسطس-17 أكتوبر 1986، تحقيق حمادي الساحلي دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1924.
12. جزيلان عبد الله: التاريخ السري للثورة اليمنية من 1556-1962، طبعة 3، منشورات العصر الحديث بيروت، 1987.
13. الرحومي أحمد وآخرون: أسرار ووثائق الثورة اليمنية، دار العودة،، بيروت، 1977.
14. السلال عبد الله وآخرون: ثورة اليمن الدستورية، دار الأدب بيروت، 1975.
15. الشامي أحمد محمد: إمام اليمن احمد حميد الدين، بيروت، مؤسسة الإنتاج الطباعي، (دون سنة).
16. ـــــــــــــــ: رياح التغيير في اليمن، المطبعة العربية، جدة، 1984.

17. الشامي عبد الله بن عبد الوهاب: اليمن الإنسان والحضارة، طبعة 3، منشورات المدينة، لبنان، 1984.

18. الشاهري محمد علي: اليمن الثورة في الجنوب والانتكاسة في الشمال، دار ابن خلدون للطباعة والنشر بيروت، 1962.

19. ـــــــــــــ: جرى الصراع بين القوى الثورة والقوى اليمنية منذ قيام ثورة 26 سبتمبر 1962 حتى حركة 13 جوان 1974، مطابع عدن، 1990.

20. ـــــــــــــ: طريق الثورة والوحدة اليمنية، دار الهلال، بيروت، 1987.

21. ـــــــــــــ: عبد الناصر وثورة اليمن، القاهرة، مكتبة مدبولي، (دون سنة).

22. الشقيري أحمد: الجامعة العربية كيف تكون جامعة.... وكيف تصبح عربية، طبعة الكترونية أولى، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع مصر، 2005.

23. ـــــــــــــ: الأعمال الكاملة، المذكرات 2، جزء 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

24. الطيب عبد الملك: نكسة الثورة ، دار القلم، الكويت، 1990.

25. عبد الرحيم عبد الله: اليمن.. ثورة ثوار، (دون طبعة)، دار النصر للطباعة، (دون بلد نشر)، (دون سنة).

26. العيني محسن: خمسون عاما في الرمال المتحركة – قصتي مع بناء الدولة الحديثة في اليمن–، دار الشروق، مصر، 2001.

27. ـــــــــــــ: معارك ومؤامرات ضد قضية اليمن، طبعة 2، دار الشرف، مصر، 1999.

28. محجوب محمد أحمد: الديمقراطية في الميزان، دار النهار، بيروت، 1933.

29. محمد فوزي: حرب الثلاث سنوات 1967 – 1907 مذكرات الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية، الطبعة 5، دار المستقبل العربي، القاهرة 1990.

30. مكي محسن محمد: أيام وذكريات، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، 2008.

31. ـــــــــــــ: الأطراف المعنية في اليمن، بيروت، مؤسسة الصبيان، 1965.

32. النعمان محمد أحمد: مذكرات أحمد النعمان، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2003.

33. هيكل محمد حسنين: سنوات الغليان، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1988.

34. ـــــــــــــ: لمصر لا لعبد الناصر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1976.

35. الواسعي يحي عبد الواسع: تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث اليمن، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، 1346 هجري.
36. وجيه أبو ذكرى: الزهور تدفن في اليمن، طبعة 2، (دون دار نشر)، 1977.
37. الوزير أحمد محمد: حياة الأمير علي عبد الله الوزير، منشورات العصر الحديث، بيروت، 1987.
38. الوزير زيد بن على: محاولة لفهم المشكلة اليمنية، طبعة 2، مركز التراث والبحوث اليمني صنعاء، (دون سنة).
39. ـــــــــــــــ: مؤتمر الطائف نصوص ووثائق، اتحاد القوى الشعبية اليمنية، صنعاء، (دون سنة).
40. ـــــــــــــــ: مؤتمر خمر نصوص ووثائق، إتحاد القوى الشعبية اليمنية لجنة الإعلام صنعاء، (دون سنة).
41. وصفي أحمد زكريا: رحلتي إلى اليمن، دار الفكر، –دمشق–سوريا، 1986.
42. يوسف الهاجري: السعودية تبتلع اليمن – قصة تدخلات السعودية في الشطر الشمالي من اليمن–، طبعة 2، دار الصفا للنشر والتوزيع، لندن، 1992.

ثـانيا: قائمة المراجع

أ_ الكتب بالعربية

1. ابن الديبج عبد الرحمان أبي الغيا الشيباني الزبيدي: قرة العيون بأخبار اليمن الميمون، تحقيق: محمد بن علي الأكوع، المطبعة السلفية، القاهرة، (دون سنة).
2. ابن مجاور: صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز، راجعه ممدوح حسن محمد مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1996.
3. أبو طالب حسن: الوحدة اليمنية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.
4. أبو عيانة فتحي محمد: دراسات في جغرافية شبه الجزيرة العربية، دار المعارف الجامعية، مصر، 1994.
5. أحمد مظهر الهلالي: عبد الرحمان عزام ودوره السياسي في جامعة الدول العربية 1945–1952، دار كلمة للطباعة والنشر، بغداد، 2019.
6. أحمد يوسف أحمد: الدور المصري 1962 – 1967، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1981.

7. الأدهم عبد اللطيف و حميد مطيع العواضي: بلاد اليمن في المصادر الكلاسيكية (دراسات ومختارات)، وزارة الثقافة اليمنية، 2011.
8. الأصمعي محمد عبد الجواد: العرب وأطوارهم، طبعة 2، الطبقة الجمالية، مصر، (دون سنة).
9. الأكوع محمد علي: أحداث ثورة 1955، التفوق للطباعة، صنعاء، 2004
10. الأيوبي إلياس: محمد علي سيرته وأعماله وأثاره، دار هنداوي، مصر، 1923.
11. البتول عبد الفتاح محمد: عبد الفتاح محمد البتول: خيوط الظلام في عصر الإمامة الزيدية في اليمن (284-1382هجري)، مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر، صنعاء، 2006.
12. البردوني عبد الله: اليمن الجمهوري، طبعة 5، دار الأندلس، صنعاء، 1997.
13. البطريق عبد الحميد: تاريخ اليمن الحديث، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1969.
14. الجبالي نبيل موسى : جغرافية الوطن العربي ، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
15. الجرافي عبد الله عبد الكريم: المقتطف من تاريخ اليمن، مؤسسة دار الكتاب الحديث، بيروت، 1980.
16. الجناحي سعيد أحمد: الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة، مركز الأمل للدراسات والنشر، صنعاء، 1992.
17. الحبشي محمد عمر: اليمن الجنوبي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ترجمة إلياس فرج و خليل احمد خليل، دار الطليعة للطباعة، بيروت، 1968.
18. الحفيان عوض إبراهيم عبد الرحمان: الجغرافيا العامة للجمهورية اليمنية، سلسلة إصدارات جامعة صنعاء، صنعاء، 2004.
19. الخرباش صلاح عبد الواسع ومحمد إبراهيم الأنبعاوي: جيولوجية اليمن، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، 1996.
20. الخطيب محمد: المجتمع العربي القديم، دار علاء الدين للنشر والتوزيع، دمشق، 2005.
21. الديب فتحي : عبد الناصر وحركة التحرر اليمني ، دار المستقبل العربي، القاهرة ، 1990.
22. الراهب أنس: جامعة الدول العربية شرح في مستقبل الوطن العربي 1945-2014، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2014.

23. الروحاني عبد الوهاب محمد الروحاني: اليمن خصوصية الحكم والوحدة والديمقراطية، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 2008.
24. الشعيبي محمد: عبد الناصر والفرق العمودي وحديث أوجاع نصف قرن 1945م-1995م، مطابع المفضل للأوفست،(دون سنة)، (دون بلد نشر).
25. العزي حيدر علي ناجي: انقلاب عام 1955 في اليمن، وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، 2004.
26. العمري حسين عبد الإله وآخرون: في صفة بلاد اليمن عبر العصور من القرن السابع قبل الميلاد إلى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1990.
27. المحامي فريد بك محمد: تاريخ الدولة العليا العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت 1981
28. الموافي عبد الحميد محمد: مصر ي جامعة الدول العربية – دراسة في الدور الأكبر في التنظيمات الإقليمية 1953الى 1970، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1983.
29. الهمداني حسين عمرو بن معد يكرب: الوحدة اليمنية وأمن دول الخليج، دار المحمدية الهمدانية اليمن، 2010.
30. الوليسي حسين بن علي: اليمن الكبرى-كتاب جغرافي في جيولوجي تاريخي-، جزء 1، طبعة 2، مكتبة الإرشاد، اليمن صنعاء، 1991.
31. أوبلانس إدجار: اليمن الثورة والحرب حتى عام 1970، ترجمة عبد الخالق محمد، طبعة2، مكتبة مدبولي، القاهرة 1990.
32. باصر صالح علي: دراسات في تاريخ حضرموت الحديث والمعاصر، طبعة2، دار جامعة عدن للطباعة، عدن، 2001.
33. برو توفيق: تاريخ العرب القديم، طبعة 2، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1996 .
34. بولدري جون: العمليات البحرية البريطانية ضد اليمن إبان الحكم التركي 1914- 1919، ترجمة سيد مصطفى سالم، دار الأمين، مصر، 1982.
35. بيري جان جاك: جزيرة العرب، ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، 1960.
36. بيصمون جميل وآخرون: تاريخ العرب الحديث، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، 1991 .

37. بيومي مهران محمد: دراسات في تاريخ العرب القديم، دار المعرفة الجامعية، مصر–الإسكندرية، (دون سنة).
38. جريجري جيويس: العلاقات اليمنية السعودية بين الماضي والمستقبل، ترجمة سامية الشامي طلعت غنيم، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1993.
39. جولوفاكيا.ك.إيلينا: التطور السياسي للجمهورية اليمنية العربية (1962–1985) مركز دراسات والبحوث، صنعاء 1994.
40. حسن محمد: قلب اليمن، مطبعة المعارف، بغداد، 1947.
41. حسوني جذوع عبد الله: تصحر الأراضي ومياه مشكلة بيئية خطيرة. دار دجلة ، الأردن، 2011.
42. حمدان نهلة ياسين: الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة، تر سمير كرم،مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت 2003.
43. خالص الأشعب: اليمن دراسة في البناء الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي، دار الرشيد، 1982.
44. خليل فخري النجار: تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011
45. رأفت غنيمي الشيخ: التاريخ المعاصر للأمة الإسلامية، دار الثقافة، مصر،1992.
46. سالم سيد مصطفى: تكوين اليمن الحديث–اليمن والإمام يحي (1904– 1948)، طبعة 4، دار الأمين للنشر، القاهرة، 1993.
47. سلطان ناجي: العسكري لليمن 1839– 1967، طبعة 3، دائرة التوجيه المعنوي، صنعاء، 2004.
48. شرف الدين أحمد حسن: اليمن عبر التاريخ – دراسة جغرافية تاريخية سياسية شاملة– ، طبعة 2، مطبعة السنة، صنعاء، 1964.
49. عباس محسن شهاب: الجزر اليمنية، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، 1998.
50. ـــــــــــــــ: جغرافية التربة في اليمن، دار عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، 1992.
51. عبد الله بن يوسف محمد عبد الله: أوراق تاريخ اليمن وآثاره، طبعة 2، دار الفكر المعاصر، بيروت 1990.
52. عبد الله محمد أحمد: جغرافية اليمن الطبيعية، المنتدى الجامعي للنشر والتوزيع، صنعاء، 2001.
53. عبد الملك محمد عبد الله عيسى: حركات الإسلام السياسي في اليمن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.
54. عبد الناصر جمال: فلسفة الثورة اليمنية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1996.

55. عودة أحمد عصام: الملف الكامل لمسيرة القمة العربية من مؤتمر القمة العربي الأول إلى مؤتمر القمة الحادي عشر في عمان، وزارة الإعلام الأردنية، الأردن، 1981.

56. لوتسكي فلادمير: تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، دار الفارابي، لبنان، 1985.

57. مجموعة من المؤلفين السوفيت: تاريخ اليمن المعاصر 1917 –1982، ترجمة محمد علي البحر، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 1990.

58. محافظة علي: جامعة الدول العربية الواقع والطموح، الطبعة 2، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1992.

59. محمد محمود موسى: موسوعة الوطن العربي، دار دجلة، بيروت، 1998.

60. مدلل سعد الدين: مصادر المياه في الوطن العربي، دار الفكر العربي، بيروت، 2002.

61. مدني أمين عبد الله: التاريخ العربي وجغرافيته، جزء 3، طبعة 2، دار القوافل للنشر والتوزيع، الرياض، 2008، ص 309.

62. مصطفى أحمد عبد الرحيم: الولايات المتحدة والمشرق العربي، المجلس الوطني للآداب والعلوم الكويت، 1976.

63. مصطفى الشكعة: مغامرات مصري في مجاهل اليمن–وثائق عربية عن ثورة 1948–، طبعة 2،

64. مطهر عبد الكريم بن أحمد: سيرة الإمام يحي بن محمد حميد الدين، تحقيق حمد عيسى صالحية، جزء1، دار البشير، عمان، 1998.

65. ممدوح أنيس فتحي: مصر من الثورة إلى النكسة مقدمات حرب حزيران/ جوان 1967، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، أبو ظبي، 2003

66. ممدوح محمود منصور: الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط، تصدير محمد طه بدوي، مكتبة مدبولي القاهرة، 1995.

67. ناتنج أنتوني: ناصر، ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، طبعة 2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993.

68. نضال البعث: القيادة القومية–القطر العراقي 1958–1963 من ثورة الرابع عشر تموز إلى ثورة الرابع عشر من رمضان، جزء7، طبعة، دار الطليعة، بيروت، 1976.

69. نيقولاي ايفانوف: الفتح العثماني للأقطار العربية 1516–1574، ترجمة يوسف عطا الله، بيروت، 1988.

73.هلال علي الدين: أمريكا والوحدة العربية 1945–1982، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.

70. العواشية ثامر: الشهيد وصفي التل، عمان، الإصدار الرابع لمركز الراي للدراسات بعنوان: قضايا الساعة وصفي التل....رجل الفكر الحر والعقيدة الراسخة، صحيفة الرأي السنة الحادية والأربعون، الأعداد 12، 15، 28 نوفمبر 2011.

71. القوزي علي محمد: دراسات في تاريخ العرب المعاصر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر لبنان، 1991.

72. الهمداني أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب: صفة جزيرة العرب، تحقيق محمد بن علي الأكوع، طبعة 3، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صفاء، 1983.

73. أباضة فاروق عثمان: الحكم العثماني في اليمن 1872–1918، الهيئة المعربة للكتاب، 1986.

74. ــــــــــــــــ: بريطانيا والحركة الوطنية في الشطر الجنوبي من اليمن 1939–1967، مطابع جريدة السفير اليومية، مصر، 1988.

75. دار العودة، لبنان، 1985

76. عبد الناصر شوقي: ثورة عبد الناصر، شركة الموقف العربي للطباعة والصحافة والنشر، (دون سنة).

77. عدلي حشاد وعطية عبد الجواد: اليمن ثورة وسلام، صنعاء، الدار القومية للطباعة والنشر، (دون سنة) .

78. العزى حيدر علي ناجي: انقلاب عام 1955 في اليمن، وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، 2004.

79. عودة أحمد عصام: الملف الكامل لمسيرة القمة العربية من مؤتمر القمة العربي الأول إلى مؤتمر القمة الحادي عشر في عمان، وزارة الإعلام الأردنية، الأردن، (دون سنة).

80. عوض إبراهيم عبد الرحمان الحفيان: الجغرافيا العامة للجمهورية اليمنية، سلسلة إصدارات جامعة صنعاء، رقم 8، صنعاء 2004.

81. فاروق إسماعيل: اللغة اليمنية القديمة، دار الكتب العلمية، اليمن، 2000.

82. قائد مسعودي عبد العزيز: معالم تاريخ اليمن المعاصر–القوى الاجتماعية لحركة المعارضة _ اليمنية (1905–1948) مكتبة السناحي، اليمن، 1992.

83. مالكوم كير: عبد الناصر والحرب العربية الباردة (1907–1958)، ترجمة عبد الرؤوف أحمد عمرو، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1997.

84. هولفريتز هانز: اليمن من الباب الخلفي، ترجمة خيري حماد، منشورات المكتب التجاري للطباعة بيروت، 1961.

85. ياغي إسماعيل أحمد: تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000.

ب– الكتب بالأجنبية

1- PETERSON, JE, YEMEN THE SEARCH FOR A MODERN STATE, CROOM, HELM CONCERRAL1982 .
2- ARYCH YODFAT: THE SOVET UNION AND THE ARABIAN PENINSULA(CROMM HELM, LONDON, 1983)
3- BRITSH AND FOREIGN STATE PAPERS 1965- 1966, VOL. 168, LONDON, HER MAJESTY'S_ STATIONERY OFFICE 1975.
4- Michael Sharnoff: DEFINING THE ENEMY AS ISRAEL, ZIONIST, NEO-NAZI, OR JEWISH.
5- THE PROPAGANDA WAR IN NASSER'S EGYPT, 1952–1967.
6- R.L PLAYFYFAIR : A HISTORY OF ARABIA FELIXOR YEMEN BRITISH, SETTEMENTOFADEN, EDUCATOUSOCITY 'S PRESS,BOMBA,1859.
7- JOHN BADLY, AL YAMAN AND THE TURKISH OCCUPATION 1849-1914.
8- R.J. GAVIN : ADEN UNDER BRITISH RULE 1839-1967, FIRST EDITION, C.HURST & COMPANY , LONDON, BRITAIN, 1975.

ج– المجلات والمقالات

1. الأحنف محمد: الفضيل الورتلاني ...جزائري في اليمن ودور الإخوان المسلمين في ثورة 1948 مجلة حوليات يمنية، المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية، العدد 8، ، صنعاء، 2002.

2. إصدار خاص بمناسبة الذكرى الأربعين الحصار وندوة ملحمة السبعين يوماً، عدد 1375، الخميس 14 فيفري 2008.

3. بابكر عبد الكريم علي: مجلة دراسات يمنية، مجلة فصلية تصدر عن مركز دراسات والبحوث اليمني، عدد 42، أكتوبر– نوفمبر– ديسمبر 1990.

4. بديوي صباح حسن: الرئيس القاضي عبد الرحمن الأرياني ودوره السياسي في اليمن الشمالي حتى عام 1974، مجلة القادسية، الجامعة القادسية، مجلد 19، عدد2، 2016،
5. جاسم أحمد إبراهيم: العلاقات السياسية اليمنية–المصرية (1945–1952)، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مجلد 4، عدد1، (دون سنة).
6. جامعة الدول العربية: مجلة السياسة الدولية، عدد 5، سنة 2 جويلية 1966 .
7. ـــــــــــــ: مجلة السياسة الدولية، عدد6، السنة 2، أكتوبر 1966.
8. الحسون سمير إسماعيل وطيبة خلف عبد الله: أثر ثورة اليمن 1962في مسار العلاقات السعودية–المصرية، مجلة أدب البصرة، العدد 21، 2012.
9. الحميري عادل محمد: استلام الإمام يحي صنعاء من العثمانيين، مجلة المسار، مركز الدراسات والبحوث اليمني، السنة 20، العدد 58، أفريل 2009.
10. خضير رابحة محمد وعيسى الجبوري: القائد العثماني سنان باشا وجهوده في استعادة اليمن وتونس 1568–1574، مجلة جامعة تكريت للعلوم، عدد1 ، مجلد 18، 2011.
11. رديف محمد عماد طالب: التنسيق الأردني السعودي لمواجهة ثورة اليمن الشمالي والتدخل العسكري المصري 1962–1965، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، مجلد 8، العدد25 أكتوبر 2016.
12. رشيد محمد رضا: محاضرة مستر كراين عن جزيرة العرب أو الحجاز واليمن في جمعية الرابطة الشرقية، المنار المصرية مجلد 28، جزء 3، 1928.
13. الشامي علي: الدفاع عن الثورة، ورقة عمل تقدم بها في ندوة الثورة، الانطلاق، التطور، آفاق المستقبل، صنعاء، 19–24 سبتمبر، 2009.
14. طنش أحمد محمد وصباح بديوي: موقف العراق من التطورات السياسية في اليمن – الشطر الشمالي–1962–1970 كلية التربية، (دون سنة) .
15. العامري علي محمد حسن: أثر العوامل الخارجية في الحياة السياسية اليمنية، مجلة دراسات دولية، عدد 49، العراق، 2000.
16. العامري علي محمد حسن: أثر العوامل الخارجية في الحياة السياسية اليمنية، مجلة دراسات دولية العراق، عدد49، 2000 .

17. العتابي شلش عبد الزهر: الموقع الجيوبولتيكي لليمن أهميته وانعكاساته على أوضاعها الداخلية والخارجية، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة المستنصرية، العدد 49، بغداد، 2004.
18. العرامي أحمد: العلاقات اليمنية الإيطالية (1919–1939)، مجلة جامعة الناصر، العدد 6، مجلد 2، ديسمبر 2015.
19. فخري هند سعيد: الوجود المصري في ولاية اليمن وأثره في السياسة البريطانية،1814– 1840، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، مجلد 9، العدد4، 2000.
20. فرحان يوسف سامي: المعارضة السياسية في المملكة العربية السعودية 1953– 1964، مجلة جامعة الأنبار، مجلد1، عدد1، مارس 2016.
21. لامبير جان: اللقات في اليمن، مجلة حوليات يمنية، عدد 4، المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية، صنعاء، 2009 .
22. ماضي عبد الله محمد : دولة اليمن الزيدية نشأتها تطورها علاقتها، المجلة التاريخية المصرية، القاهرة مجلد 3، عدد1، 1950.
23. ماضي محمد عبد الله: دولة اليمن الزيدية نشأتها تطورها علاقتها، المجلة التاريخية المصرية، القاهرة، مجلد 3، عدد1، 1950، ص 15، 35.
24. الواسعي علي عبد الله: ثورة في صنعاء–ذكريات شاهد عيان–، مجلة شؤون العصر، العدد 5 2001، صنعاء.
25. اليزيدي ثابت صالح: علي محمد بأسعد: العلاقات اليمنية البريطانية بعد أحداث 1928م وحتى معاهدة صنعاء 1934 مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأندلس، العدد الثاني مجلد7، مارس 2014.
26. يوسف أحمد أحمد: السياسة الأمريكية والثورة في اليمن الشمالي 1662–1967، مجلة المشعل العربي العدد40، يونيو 1982.
27. يوسف عبد الله محمد: تسمية اليمن، مجلة التاريخ والآثار، عدد1، أكتوبر 1993–مارس 1994، صنعاء.

د- **الرسائـل والأطروحات الجامعية**

1. باديب سعيد محمد: الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي1992–1970، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة جورج واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية 1985.

2. البكري عبد الله حسين: الصراع الجمهوري الملكي في اليمن 1962–1970، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة بغداد، 1990.
3. الدليمي إياد تركان إبراهيم: النشاط السوفياتي اتجاه شطري اليمن والموقف العربي والدولي منه (1962–1979)، جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة ديالي 2016.
4. عائض حازم الروقي: حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية 1248–1255هجري/1831– 1839ميلادي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي الحديث، جامعة أم القرى،1968.
5. العرامي أحمد صالح: العلاقة اليمنية العراقية 1934–1969، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الدكتوراه في التاريخ، الجامعة الأردنية، 2007.
6. عروة صفاء لطف محمد: اليمن والجامعة العربية 1962م–1978م (دراسة تاريخية)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة صنعاء، 2016.
7. محمد زليخة عبد القادر: ترجمة الفصل الرابع من كتاب الثورات والحكم العسكري في الشرق الأوسط–دراسة حالة مصر وليبيا والسودان واليمن، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير الأدب الترجمة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2014.
8. مرسول رجاء رحيم: أثار التدخل العسكري المصري في اليمن (1962م–1967م)–دراسة تاريخية– رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بغداد 2010.

خامسا: الموسوعات والمعاجم والأطالس والقواميس

1. البيطار فراس: الموسوعة السياسية والعسكرية، الجزء الأول، دار أسامة للنشر والتوزيع الأردن 2003.
2. الزركلي خير الدين: الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستشرقين، طبعة15، دار العلم للملايين، بيروت، 2002.
3. شربل كمال مويس: الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، دار الجيل، بيروت، 1998.
4. شوقي أبو خليل: أطلس دول العالم الإسلامي –جغرافي تاريخي اقتصادي–، طبعة 2 دار الفكر دمشق، 2003.
5. عطية أحمد الله: القاموس السياسي، طبعة 3، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968.

6. العفيف جابر أحمد: الموسوعة اليمنية، طبعة 2، مؤسسة العفيف الثقافية، صنعاء، 2003.
7 . الكيالي عبد الوهاب: الموسوعة السياسة، دار الهدى، بيروت، (دون سنة).
8. مصطفى أحمد وحسام الدين إبراهيم عثمان: الموسوعة الجغرافية، دار العلوم، القاهرة، 2000.
9. بيستون أ.ق.ل وآخرون: المعجم السبئي (بالانجليزية والفرنسية ولعربية)، دار بيترز، لبنان، منشورات جامعة صنعاء 1982.
10. شاكر محمود: موسوعة الحضارات القديمة والحديثة وتاريخ الأمم، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
11. المقحفي إبراهيم احمد: معجم المدن والقبائل اليمنية، صنعاء، دار الكلمة، 1985.
12. مولا على: *الموسوعة العربية الميسرة*، المكتبة العصرية، بيروت، (دون سنة).
13. ياقوت الحموي: معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1397.

سادسا: المواقع الالكترونية والجرائد والحصص التلفزيونية والتقارير.

1-عصام البحري: ظلمات في عهد الإمامة بعيون أجنبية، جريدة الجمهورية، عدد 16534، اليمن http://www.yemeress.com/algomhoriah/2048528، الجمعة 2015/04/17
2-مؤتمرات القمة العربية على الموقع: https://www.aljazeera.net 2019/03/14 على الساعة 17.00.
3-محمد العزيزي: قائد تنظيم الضباط قائد الثورة، صحيفة الميثاق، العدد 1825، 2016.
4-رياض محفوظ شرف: محطات تاريخية في مسار ثورة 26 سبتمبر، صحيفة 14 أكتوبر، العدد 15575، 2012م
5-جريدة الأهرام، القاهرة، العدد 28159، 1964/01/16.
6- جريدة الأمناء: جريدة يومية يمنية، عدد 377، 8 سبتمبر 2014.
7- العواشية ثامر: الشهيد وصفي التل، عمان، الإصدار الرابع لمركز الراي للدراسات بعنوان: قضاي الساعة وصفي التل....رجل الفكر الحر والعقيدة الراسخة، صحيفة الرأي، السنة 41، الأعداد 12،15، 28 نوفمبر 2011 .
8-صحيفة 26 سبتمبر، إصدار خاص بمناسبة الذكرى الأربعين الحصار وندوة ملحمة السبعين يوماً، عدد 1375، الخميس 14 فيفري 2008.
9-جريدة الأمناء: جريدة يومية يمنية، عدد رقم 377، 8 سبتمبر 2014.
10-الحداد أحمد حسن: شهادات عن وقائع ملحمة السبعين يوم، صحيفة 26 سبتمبر -يومية يمنية، عدد رقم 9، الخميس 4 فيفري 2010.

11-أحمد منصور: شاهد على العصر-عبد الرحمان البيضاني نائب الرئيس اليمني السابق، الحلقة، قناة الجزيرة الفضائية، قطر-الدوحة-، الساعة 13.00، توقيت للنشر 2001/07/03.

12-تقرير الوطني حول المستوطنات البشرية، المقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، المؤتمر الثاني، المؤتمر الثاني، 3-14 جويلية 1996، اسطمبول .

13-أسعد طه: الثورة الجزائرية.. المخاض والميلاد وقوى الداخل والخارج، وعلاقة القيادات السياسية بالعسكرية، وآلية اتخاذ القرارات عبر مراحل الثورة، وصراع الأولويات بين السياسي والعسكري، وطبيعة الصراع بين أجنحة الثورة وفصائلها:

https://www.aljazeera.net/programs/historicalevent/2005/1/10، 2019/05/12، على الساعة 17:00.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويــات	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
المقدمــة	أ- ث
الفصل التمهيدي: نبذة عامة عن اليمن	07- 21
الفصل الأول: الحكم الملكي في اليمن وثورة 26 سبتمبر 1962	
أولا: المعارضة وصراعها مع الحكم الملكي 1948- 1962	23
1/ الإمام يحي ين حميد وانقلاب 1948	23- 33
2/ الإمام أحمد وانقلاب 1955	33- 39
3/ حركة 1961 وإعلان بدر للإمامة	39-41
ثانيا: قيام ثورة 26 سبتمبر 1962	42
1/ التحضيرات الأولية للثورة	42- 47
2/ مجريات ثورة سبتمبر	47- 50
3 / أهداف الثورة	50- 51
4/ إعلان قيام الجمهورية اليمنية والدستور المؤقت للبلاد	51- 53
الفصل الثانــي: الحرب الأهلية والأبعاد العربية والدولية للصراع اليمني	
أولا: التدخلات العربية في الحرب الأهلية	55
1/ دوافع الدعم الناصري لثورة اليمن	55-57
2/ التدخل العربي العسكري في الحرب الأهلية	57-63
3/ المواقف العربية من الثورة اليمنية 1962	63-66
ثانيا: الثورة المضادة وبداية الحرب الأهلية	66
1/ المرحلة الأولى من الحرب الأهلية 1962- 1963	66-70

2/ المرحلة الثانية من الحرب الأهلية 1963- 1965	**73-70**
3/المرحلة الثالثة من الحرب 1965- 1967	**75-73**
ثالثا: التدخلات الأجنبية في الحرب الأهلية	**75**
1/ دور بريطانيا في الحرب الاهلية	**77-75**
2/ دور الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب	**80-77**
3/ دور الاتحاد السوفياتي في الحرب	**83-781**
الفصل الثالث: موقف الجامعة العربية من الحرب الأهلية اليمنية	
أولا: مؤتمرات جامعة الدولة العربية لحل الأزمة	**85**
1/ اللقاءات الدولية عام 1964	**90-85**
2/ اللقاءات الدولية عام 1965	**100-90**
3/ مؤتمر القمة العربي (الخرطوم) 1967	**102 -100**
ثانيا: نهاية الحرب الأهلية اليمنية 1970	**102**
1/ الحركة التصحيحية 1967	**103-102**
2/ حصار السبعين يوم 1967- 1968	**109 -109**
3/ نهاية الصراع الأهلي في اليمن 1970	**113 -109**
خـــاتمة	**117-115**
الملاحـــق	**130-119**
فهرس الأماكن	**134-132**
قـائمة المـصادر والمراجـــع	**149-136**
فـهرس المحتويات	**152 -151**